آراء أبي طالب العبدي التصريفية
جمعاً ودراسة

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي

كلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :

فهذا بحث جمعت فيه الآراء التصريفيَّة لعالمٍ عاش في القرن الرابع الهجري، وهو القرن الذي نضج فيه علم اللغة والنحو والتصريف على أيدي أساطين هذا العلم ودهاقنته من رجال هذا القرن، ومنهم أبو سعيد السيرافي، وأبو منصور الأزهري، وأبو علي الفارسي، وأبو الحسن الرمَّاني، وأبو الفتح بن جني، وأحمد بن فارس.

وهذا العالم هو أبو طالب العبدي تلميذ أبي علي الفارسي، وهو عالم مغمور، لم ينلْ من الشهرة ما ناله أقرانه كابن جني والربعي؛ لذا رأيت جمع آرائه وأقواله ودراستها؛ لتعريف الدارسين به وبجهوده، وكنت قد جمعت آراءه النحوية ودَرَسْتُها ونشرت تلك الدراسة في مجلة الدراسات اللغوية (العدد الثالث من المجلد الأول)، وهذا البحث يتضمن آراءه التصريفيَّة مصنَّفة في مسائل مرتَّبة وفق ترتيب أبواب التصريف في ألفية ابن مالك؛ لأنه الترتيب الذي اتَّبعته في عرض آرائه النحوية، وقدَّمت لها بدراسة شاملة بيَّنت فيها منهجه في تناول هذه المسائل فتحدثت عن عنايته بالسماع، والقياس، وتعليل الأحكام واستفادته من تقاليب الكلمة واشتقاقها في الحكم على حروفها بالأصالة أو الزيادة، كما تحدثت عن مذهبه وموقفه من البصريين والكوفيين، وبينت أبرز سمات آرائه وأقواله التي ظهرت لي من خلال المسائل التي تضمنها هذا البحث، ومنها وضوح العبارة، والتميُّز في بعض الآراء والأقوال، والتفرد في بعضها، تلا هذه الدراسة دراسة مفصلة للمسائل.

وفي أثناء جمعي آراءه وأقواله التصريفية وقفت على أقوال له ذات طابع لغوي، منها ما يتناول المذكر والمؤنث اللغوي، وهذا يمكن إدراجه في آرائه التصريفية؛ فإنَّ

من المباحث التي عُني بها علماء النحو والتصريف التذكير والتأنيث في اللغة، وفيه تحدثوا عن المؤنثات السماعيَّة، لكن أقواله الأخرى في اللغة لا تقتصر على المذكر والمؤنَّث، وإنما تتناول موضوعات لغوية أخرى، من شرح لغوي لمفردة أو لفظ، إلى الحديث عن ظاهرة لغوية وتفسيرها...؛ لذا رأيت أن هذه الموضوعات جديرة بدراسة مستقلة، أرجو العلي القدير أن يهيئ لي من الوقت والصحة ما يعينني على إتمام إخراج تراث هذا العالم المغمور النحوي والصرفي واللغوي.

وأنبه هنا إلى أنني اتبعت في عرض مصادر التوثيق في هوامش البحث الترتيب التاريخي، وإذا كان لمصدر مخطوط أو مطبوع نسختان أو طبعتان رجعت إليهما فإنني أعرِّف بالنسخة الأقل استعمالاً حين ذكرها، وأغفل ذلك في كثيرة الاستعمال؛ اكتفاءً بالتعريف بها في ثبت المصادر.

والله من وراء القصد، والحمد لله أولاً وآخراً.

أبو طالب العبديّ(١)

هو أبو طالب أحمد بن بكر بن محمد بن بقية العبدي، من نحويي القرن الرابع الهجري.

أخذ اللغة والنحو عن أبي سعيد السيرافيِّ (٢٨٤ - ٣٦٨هـ)، وأبي الحسن الرمّانيّ (٢٩٦ - ٣٨٤هـ) وأبي عليٍّ الفارسيِّ (٢٨٨ - ٣٧٧هـ)، وكان أخذه عنه أكثر، وملازمته له أشد من صاحبيه(٢).

وسمع الحديث من طائفة من محدثي بغداد في عصره، ولم يكن - رحمه الله -

(١) تحدثت عنه بالتفصيل الذي جادت به المصادر في البحث الذي نشرته في مجلة الدراسات اللغوية وعنوانه (أبو طالب العبدي وآراؤه النحوية) المجلد الأول - العدد الثالث (رجب - رمضان ١٤٢٠هـ) ص ٩ - ١٢٨.

(٢) إنباه الرواة ٢/ ٣٨٦.

ذا شهرة، فقد كان مغموراً في عصره مع تحصيله قسطاً وافراً من اللغة والنحو(١).

عُني بكتاب شيخه أبي علي الفارسي (الإيضاح) فشرحه "شرحاً كافياً شافياً، أتى فيه بغرائب من أصول هذه الصناعة، وحقق أماكن، حتى يقال: إنه شرح كتاب أبي علي بكلام أبي علي"(٢)، واستفاد من شرحه شُرَّاح الإيضاح اللاحقون، قال القفطي: "وإذا أنصف المنصف، وأجمل النظر، واطرح الهوى رأى أن كل من تعرَّض لشرح هذا الكتاب إنما اقتدى بالعبديّ وأخذ منه، وإن غيَّر الألفاظ فما خرج عن القصد الذي قصده"(٣).

كان ـ رحمه الله ـ مُقلاً من التأليف، فلم يُذكر له سوى ثلاثة مصنفات: شرح الإيضاح أشهرها، والآخران هما: شرح مختصر الجرمي في النحو(٤) والمختصر في النحو(٥).

منهج العبديِّ في تناول المسائل التصريفية

لمعرفة منهج عالمٍ ما ومذهبه معرفة جليَّة لابد من الوقوف على جميع آثاره في الفن الذي قُصد الوقوف على منهجه فيه، وبدون ذلك يتعذَّر بيان منهجه، وتحديد مذهبه.

والعبديُّ مؤلف مُقِل، فلم يُذكر له سوى ثلاثة مصنفات ـ كما سبق ـ لم أقف على شيء منها، بل لا أعلم لها أو لأحدها وجوداً في خزائن الكتب، وآراؤه التي نُقلت عنه قليلة؛ لذا يصعب على الباحث الوقوف على منهجه، ومعرفة مذهبه.

(١) إنباه الرواة ٢ /٣٨٧.

(٢) إنباه الرواة ٢ /٣٨٧.

(٣) إنباه الرواة ٢ /٣٨٧.

(٤) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٢ /٤٥١.

(٥) هدية العارفين ١ /٧١.

وقد تحدثت عن ذلك في البحث الذي نشرته عنه وعن آرائه النحوية(١)، وحاولت فيه تحديد معالم منهجه في الدرس النحوي ومذهبه فيه، ومنهجه هنا هو منهجه هناك، فلن يختلف منهجه في الصرف عن منهجه في النحو، وكذلك مذهبه.

وسأحاول أن أستنتج من آرائه التصريفية التي تيسَّر لي جمعها ودراستها ما يضاف إلى ما قيدته هناك؛ ليكون ما أذكره هنا مُتمِّماً لما ذكرته هناك.

وما سأسطره لا يعدو كونه إشارات إلى منهجه في الدرس الصرفي ومذهبه فيه، ظهرت لي من خلال هذه المسائل فرصدتها، ولا أزعم أنَّ هذا هو منهجه قطعاً، ومذهبه يقيناً.

وأبرز ما ظهر لي من معالم منهجه في هذه الدراسة عنايته بالسماع والقياس، وتعليل الأحكام، والاستعانة بتقاليب الكلمة، واشتقاقها، ومعناها العام للحكم والاختيار.

١ - عنايته بالسماع:

السماع هو المصدر الأول الذي استُنبطت منه القواعد النحوية والصَّرفية، وهو الأصل الذي بُنيت عليه أدلة النحو الأخرى، قال السيوطي: "وكلٌّ من الإجماع والقياس لابد له من مستندٍ من السماع"(٢)، وقال أبو عليٍّ الفارسيّ وهو من هو في القياس! "لو لم يعاضد القياسَ السماعُ حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس؛ لوجب اطّراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع؛ ألا ترى أنّ التّعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم..."(٣)، وبيَّن السيوطي السماع الذي يعتدّ به فقال: "وأعني به

(١) انظر: مجلة الدراسات اللغوية. المجلد الأول. العدد الثالث (رجب - رمضان ١٤٢٠هـ) ص ٢١ - ٣٤.

(٢) الاقتراح ص ٢٨.

(٣) المسائل الحلبيات ص ٢٦٦.

ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت"(١).

والعبديُّ كغيره من النحويين يقعِّد ويحكم ويختار معتمداً في ذلك على السماع، من ذلك إثباته وزن (فَعِيلة) في مصادر الأفعال الثلاثية كغفرت ذنبه غَفِيرةً؛ معتمداً في ذلك على مجيء هذا المصدر في كلام العرب(٢).

ومن ذلك حكمه على (إزار) بالتذكير والتأنيث - وإن أنكر تأنيثه بعض اللغويين - لوروده في كلام بعض العرب مؤنثاً(٣).

ومنه أيضاً قوله عن (اللَّفاء)(٤): "يجوز أن تكون همزته أصلاً، وأن تكون واواً؛ لقولهم: لفأت العظم ولفوته، إذا قشرته..."(٥)، فهو يجيز في الهمزة الأمرين: الأصالة والإبدال؛ لمجيء السماع بما يدل عليهما.

٢ - عنايته بالقياس:

القياس هو الدليل الثاني من أدلة النحو، قال الأنباري: "أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال"(٦)، وشرحه فقال: "وأمَّا القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولاً عنهم..."(٧).

(١) الاقتراح ص ٤٨.

(٢) انظر: المسألة (١).

(٣) انظر المسألة (٤).

(٤) هو كل شيء خسيس، يسير، حقير. القاموس المحيط ٤/ ٣٨٦. (لفو).

(٥) شرح التكملة للعكبري ق ٩٧أ. وانظر: المسألة (٦).

(٦) الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥. لمع الأدلة ص ٨١. الاقتراح ص ٢٧.

(٧) الإغراب ص ٤٥. وانظر: لمع الأدلة ص ٩٣. والاقتراح ص ٩٤. وفي أصول النحو ص ٧٨. والأصول (د. تمام حسان) ص ١٧٤.

وحفاوة العبدي بالقياس ظاهرة، ولا غرابة في ذلك؛ وهو تلميذ لأبي عليٍّ الفارسيّ صاحب القياس، الذي توسَّع في استعماله واللجوء إليه حتى إنَّ تلميذه ابن جني يروي عنه قوله: "أُخطىء في خمسين مسألة في اللغة، ولا أُخطىء في واحدة من القياس"(١)، ويقول مُثْنِياً عليه ومُتعجباً من مهارته في القياس: "ولله هو، وعليه رحمته! فما كان أقوى قياسه، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أُنسه، فكأنَّه إنَّما كان مخلوقاً له..."(٢).

ويظهر أثر الشيخ في تلميذه العبدي في الاحتكام إلى القياس في عدد من المسائل، منها مذهبه في التمييز بين المذكر والمؤنث في الأسماء؛ بأنَّ القياس يقتضي "اختصاص كل واحد منهما بلفظ"(٣)، وليس بإلحاق علامة التأنيث بلفظ المذكر ليدلّ على المؤنث كما هو الشأن في الصفات؛ "لينفصل الاسم عن الصفة، ولأن المؤنث يخالف المذكر في الحقيقة، وقضية المخالفة في المعنى تقتضي المخالفة في اللفظ"، ومن ذلك قوله: إنَّ إزاراً يُجمع عند من ذكَّره على: أزُر وآزرة، وعند من أنَّثه على آزُرٍ، مثل عَناقٍ وأعْنُقٍ(٤)، وتبيَّن لي في أثناء دراسة المسألة أنّ جمعه على أزُرٍ، وآزِرَة مسموع، وأمَّا جمعه على آزُرٍ فلم أقف على نقل فيه عن رواة اللغة، وأنَّه قاله قياساً؛ لأنَّ المؤنث يُجمع في القلة على أَفْعُل كعَنَاقٍ وأَعْنُقٍ، وذِرَاع وأَذْرُعٍ.

ومن ذلك أيضاً حكمه على صحة الياء في (غاية) و(راية) بأنه شاذ عن القياس؛ لأن القياس يقضي بقلبها ألفاً نحو: نواة، وحصاة، وعلَّل وجه هذا الشذوذ بـ "أنها لو أُبدلت هُنا لتوالى إعلالان، وهو شاذ، فاحتُمِل الشذوذ في الصحة لهذا"(٥).

(١) الخصائص ٢/٨٨.

(٢) الخصائص ١/٢٧٦ - ٢٧٧.

(٣) شرح التكملة للعكبري ق ١٤٦أ. وانظر: المسألة (٢).

(٤) شرح التكملة للعكبري ق ١٩٦ ب. وانظر: المسألة (٩).

(٥) شرح التكملة للعكبري ق ٣٣٢ ب. وانظر: المسألة (٢٤).

٣ - عنايته بالعلة:

العلة أحد أركان القياس، قال الأنباري: "لابدّ لكلّ قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلّة، وحكم"(١)، وقال السيوطي: "للقياس أربعة أركان: أصل؛ وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة"(٢)، وإذا كانت العلة بهذه المنزلة من القياس فلاشك أنَّ العبدي سَيُعنَى بها، وهو المعنيّ بالقياس، ظهر اهتمامه بها في آرائه النحوية التي سبق أن نشرتها(٣)، وفي آرائه التصريفية التي جمعتها هنا، ومنها تعليله تصغير "عرب" على "عُريب" من دون أن تلحق المصغر تاء التأنيث مع أنَّ مكبَّره ثلاثيٌّ مؤنث فكان حق المصغّر أن تلحقه التاء كعين، وأذن، يقال في مصغرهما: عُيَيْنة، وأُذَيْنَة، وعلَّل العبديُّ ترك التاء هنا بأنه إجراء للمصغَّر مُجرى المكبَّر(٤).

ومن ذلك تعليله لحاق التاء مصغّر الرباعي المؤنث الخالي منها، كقولهم في مصغَّر "قدَّام" و"وراء": "قُدَيديمة" و"ورُيِّئة"، والقياس ترك التاء كما قالوا في عناق، وعُقَاب، وزينب: عُنيِّق، وعُقَيِّب، وزُيَيْنب، وعلَّل العبديُّ ما خالف ذلك بما علّله به شيخه الفارسي وهو أنهم "إنَّما فعلوا ذلك ليدلُّوا على أنَّ الأصل في الرباعي المؤنث كله تاء التأنيث في التصغير، فخرج ذلك شاذّاً مُنبِّهاً على الأصل"(٥) فهم بهذا الشذوذ ينبِّهون على أصل مهمل.

ومن طريف تعليلاته ما جاء في تعليله قولهم: أنافيّ، للعظيم الأنف، وقياس النسبة إلى أنف أَنْفِيٌّ، قال: الوجه في قولهم: أنافيٌّ أنَّ في الجمع ما هو على فُعَال،

(١) لمع الأدلة ص ٩٣.

(٢) الاقتراح ص ٩٦.

(٣) مجلة الدراسات اللغوية. المجلد الأول. العدد الثالث (رجب - رمضان ١٤٢٠هـ) ص ٩٠ - ٩٧.

(٤) شرح التكملة للعكبري ق ١٥٨ب. وانظر: المسألة (١٤).

(٥) شرح التكملة للعبكري ق ١٠٩أ. وانظر: المسألة (١٥).

نحو: تُؤَام، ورُخال، فلمَّا أرادوا تعظيم الأنف حملوه على وزنٍ يدلُّ على الكثرة"(١)، وقد يكون في الكثرة عظمة، فقالوا لعظيم الأنف أُنافيّ؛ لأنهم لا يريدون مجرد النسب، وإنما معنىً زائداً على النسب، وهو عِظم الأنف، وإذا قُصِد مجرد النسب جيء به على القياس، فقيلَ: أَنفيٌّ.

٤ - الاستفادة من تقاليب الكلمة، واشتقاقها، ومعناها العام:

تحدث عن ألف (اللَّطا)(٢) فذكر أنها منقلبة عن الواو؛ "لأن ما قَرُب من معناه يتألف من لام وطاء وواو، وإن تقدَّم بعضها على بعض، ومنه لاط الحوض يلوطه إذا طيَّن شقوقه، وألصق بعضها ببعض، ومنه التاط بقلبي، وكذلك الجبهة تلصق بالأرض عند السجود ونحوه، والثقيل يلصق بما يقاربه"(٣)، نلحظ هنا استفادة العبدي من تقاليب الكلمة والمعنى العام لمادتها للوصول إلى أصل الألف في (اللَّطا).

وقد لا يحالفه التوفيق في الاستفادة من تقاليب الكلمة ومعناها فيتبنّى رأياً مجانباً للصواب، من ذلك إجازته أن تكون همزة (البراء) منقلبة عن ياء؛ "لقولهم: تبرَّيتُ لمعروفه، أي: تعرَّضتُ له..، ويجوز أن يكون من البَرَى، وهو التراب"(٤)، وانتقد العكبريُّ مذهب العبديِّ في إجازته أن تكون همزة البراء منقلبة عن ياء؛ مستدلاً على ذلك بقولهم: تبرَّيتُ لمعروفه، والبرى؛ لأنَّ للبراء معنيين: البراءة من الشيء، وآخر ليلة من الشهر، وما استدلَّ به العبدي لجواز أن يكون أصل الهمزة ياءً لا صلة له بالمعنيين المذكورين، والصواب أنها أصلية وليست منقلبة عن شيء(٥).

(١) شرح التكملة للعكبري ق ٥٦ ب. وانظر المسألة (١٦).

(٢) جمع لَطَاةٍ وهي: الأرض والموضع والجبهة والنُّقْل. الصحاح ص ٢٤٨٢. القاموس المحيط ٤ / ٣٨٥ (لطا).

(٣) شرح التكملة للعكبري ٢ / ٤ب (دار الكتب المصرية). وانظر: المسألة (٥).

(٤) شرح التكملة للعكبري ق ١٩٧أ - ب. وانظر: المسألة (٦).

(٥) انظر: المسألة (٦).

مذهبـــــه:

أبو طالب العبدي بصريّ المذهب، ظهر لي هذا جليّاً في دراستي آرائه النحوية[١]، ولا غرو في ذلك وشيوخه في النحو والتصريف هم شيوخ المذهب في زمنهم، وهم السيرافيّ، والفارسيّ، والرُّمَّانيّ، لكن بصريته تلك لم تمنعه من الاستفادة من علم الكوفيين، فيأخذ من مذهبهم ما يستحسنه، من ذلك قوله بقول الفرَّاء في لام (خَسَا)[٢]، وأنها همزة، والأصل خسأ[٣].

ومن ذلك تجويزه الوقف بنقل فتحة الحرف الأخير إلى الساكن قبله - وهو ما يعرف بالوقف بالنقل - وإن لم يكن الأخير همزة كرأيت سَعْداً، يجوز أن يوقف عليه بالنقل فيقال: رأيت سَعَدْ، وهذا مذهب الكوفيين، واختاره العبديّ، وجمهور البصريين لا يجيزون ذلك إلا إن كان الحرف الموقوف عليه همزة نحو: حملت العِبْءَ[٤].

تقويم آرائه:

اتَّسمت أقوال أبي طالب العبدي وآراؤه الواردة في هذا البحث بالسمات التالية:

١ - الوضوح:

وصف القفطي عبارة العبدي فقال: "كان وطيء العبارة، حسن الغوص، جميل التصنيف"[٥]، وتبيَّن لي من خلال أقوال العبدي التي جمعتها دقّة القفطي في وصفه عبارته، فهو حقّاً سهل العبارة، بعيد عن الغموض، تُنبئ عبارته عن مراده

(١) مجلة الدراسات اللغوية - المجلد الأول - العدد الثالث (رجب - رمضان ١٤٢٠هـ) ص ٢٧ - ٢٨.

(٢) في القاموس المحيط ٤ / ٣٢٤: الخسا: الفرد.

(٣) انظر: المسألة (٥).

(٤) انظر: المسألة (١٧).

(٥) إنباه الرواة ٢ / ٣٨٧.

بوضوح لا لبس فيه، وأقواله التي تضمنها هذا البحث، والبحث الذي نشرته عن آرائه النحوية(١) تدل على هذا، حتَّى وهو يعلِّل للأحكام يُؤْثِر الوضوح وقُرْبَ العبارة(٢)، مع أنَّ التعليل يُؤْلَف فيه الغموض والتعقيد؛ لأن علل النحويين كعلل المتكلمين قائمة على المنطق المبني على مقدمات وفصول ونتائج، قال أبو الفتح: "علل النحويين - وأعني بذلك حذَّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلِّمين منها إلى علل المتفقِّهين، "وذلك أنَّهم إنما يحيلون على الحسِّ، ويحتجُّون فيه بثقل الحال أو خفَّتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه..."(٣)، وهو لا يعني بهذا علل النحويين المتقدمين التي رواها سيبويه في كتابه أو ابتدعها هو؛ لأن تلك علل بدائية ساذجة، وإنما يعني العلل التي ظهرت عند نحاة القرن الرابع كالفارسيّ والروماني، وهو القرن الذي اكتمل فيه النحو العربي ونضج بمختلف موضوعاته ولاسيما العلة.

وإذا كانت عبارته واضحة سهلة في التعليل الذي هو مظنة الغموض ففي غيره أوضح وأيسر.

٢ - التميُّز في بعض الآراء والأقوال:

ظهر لي وأنا أدرس آراء العبدي التصريفية سبقه إلى بعضها، وتميُّزه في بعضها الآخر برجحانها على غيرها من الآراء والأقوال من خلال مقارنتها بها، من ذلك إثباته بناء (فَعِيلة) كغفيرة، وعزيمة في أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة؛ إذْ لم أجد من ذكره في أبنية هذه المصادر قبله مع سماعه عن العرب(٤).

ومن ذلك تعليله ما سُمع عن العرب في تصغيرهم "قُدَّام" و"وراء" على

(١) مجلة الدراسات اللغوية - المجلد الأول - العدد الثالث (رجب - رمضان ١٤٢٠هـ).

(٢) سبق الحديث عن "عنايته بالعلة" في الحديث عن منهجه. واشتمل على نماذج من تعليلاته.

(٣) الخصائص ١/ ٤٨.

(٤) انظر: المسألة (١).

"قُديديمة" و"وُريِّئة" بتاء التأنيث، وهو مخالف للمألوف في كلامهم من أنَّ مصغَّر الاسم المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف لا تلحقه التاء، وعلَّله العبدي بأنَّهم قصدوا به التنبيه على أنَّ الأصل في مصغّر الرُّباعيّ المؤنث أن تلحقه التاء كمصغّر الثُّلاثيّ المؤنث، فهذا الشذوذ قُصِد به التّنبيه على الأصل المهجور وظهر لي حين دراسة المسألة وجاهة هذا التعليل مما جعلني أُرجِّحه على تعليل غيره من النحويين(١).

ومن ذلك أيضاً توجيهه الشذوذ في قولهم: أُنافيّ، للعظيم الأنف، والقياس أَنفيّ بأنّهم "لَمّا أرادوا تعظيم الأنف حملوه على وزن يدلّ على الكثرة"(٢) ففُعال من جموع الكثرة، وعندما أرادوا أن يصفوا عظيم الأنف استعملوا وزناً يدلّ على الكثرة وألحقوا به ياء النسب، وهذا التعليل لا يخلو مع طرافته من غرابة، فلِمَ اختاروا وزن فُعال مع قلته في الجموع(٣)؟ وهلاَّ اختاروا وزناً آخر أكثر شيوعاً كفُعُول مثلاً، وألحقوا به ياء النسب فقالوا: أُنُوفيّ؛ وبخاصة أنَّ أنف يجمع على فُعُول، فإذا أرادوا العظمة فالأولى أنْ يستعملوا جمعاً يُجمع عليه هذا المفرد، لا أنْ يلجؤوا إلى وزن لا يُجمع عليه.

وعلى كل حال ما ذكره العبديّ اجتهاد منه لا يخلو من وجاهة.

٣ - السبق والتفرد في بعض الآراء:

من آراء العبدي التصريفية التي نُقلت عنه آراء اتضح لي سبقه إليها أو تفرده بها؛ إذْ لم أقف على قائل بها غيره، وهي وإن كانت تدلّ على نضوج في التفكير، واستقلالية في الرأي، إلاَّ أنَّ تفرّده بها يلحقها بالشاذ، والغريب من الأقوال.

من ذلك قصره بناء "فِعال" في الجموع على فَعيلة بمعنى فاعل كظريفة،

(١) انظر: المسألة (١٥).

(٢) شرح التكملة للعكبري ق ٥٦ ب.

(٣) انظر المسألة (١٦).

وطويلة، والصحيح أنَّ المذكر والمؤنث يجمعان هذا الجمع وليس المؤنث فقط فطويل وظريف يقال في جمعهما طِوال وظِراف كما يقال ذلك في جمع طويلة وظريفة(١).

ويُعوَّل على المعنى في معرفة جنس المفرد، أمذكر هو أم مؤنث؟

ومن ذلك قوله في قولهم للفرد: خَسَا، وللزوج: زكا: إنَّ "زكا" فعل ماضٍ سُمِّي به(٢)، ولا أعرف قائلاً بهذا صراحة غيره(٣)، وقوله إن ألف (درهمان) تمال للكسرة التي بعدها(٤)، يريد كسرة النون، ولم أقف على من قال بهذا قبله، بل إنَّ بينهم شبه إجماع على أنها تمال للكسرة التي قبلها وهي كسرة الدال(٥).

ومما تفرَّد به أيضاً، وهو من غرائبه قوله: إنَّ تاء الفعل (تعفرت) هي تاء عفريت قُدِّمت عند الاشتقاق(٦)، ومن ذلك توجيهه قول الحماسي:

رَأَى أَرْنَباً سَنَحَتْ بالفَضَاءِ فَبَادرَهَا وَلَجَاتِ الخَمَرْ

بأن "ولجات" فعل ماض وأصله لجأت، ومعناه: اعتصمت(٧)، وهو قول شاذ تفرد به العبديّ ـ على حد علمي ـ والذي عليه شراح الحماسة وغيرهم أنَّ "ولجات" جمع وَلَجَة، وهي مكان الولوج(٨).

وفي البحث أقوال أخرى له تفرَّد بها أو قال بخلاف المشهور وقد بيَّنت ذلك في مواضعه(٩).

---

(١) انظر: المسألة (١١).

(٢) شرح التكملة للعكبري ق ٩٢ ب.

(٣) انظر: المسألة (٥).

(٤) شرح التكملة للعكبري ق ٢٥٨ ب.

(٥) انظر: المسألة (١٨).

(٦) شرح التكملة للعكبري ق ٣٠أ. وانظر: المسألة (٢٠).

(٧) شرح التكملة للعكبري ق ١٦٤ب.

(٨) انظر: المسألة (٢٢).

(٩) انظر: المسائل (١٠) و(١٢) و(٢١) و(٢٣).

وهذه الأقوال والآراء الغريبة أو الشَّاذة لا تقلل من مكانة الرجل العلمية التي ظهرت لي من خلال تميُّزه في أقوال وآراء أخرى له؛ مما جعل بعض العلماء يقولون بقوله في بعض المسائل كالعالم اللغوي ابن برِّي الذي تابعه في قوله: إن خَسَا ـ وهو الفرد ـ خسأ ـ بالهمز ـ قُلبت همزته ألفاً إتباعاً لزكا ـ وهو الزوج ـ لتلازم اللفظين[١].

آراء العبدي التصريفية

١ – من أبنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد فَعيلة

أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة كثيرة بلغ ما ذكره سيبويه منها اثنين وثلاثين بناء[٢]، والواقع أنها تفوق ذلك كثيراً[٣]؛ ولكثرتها وتشعبها قال ابن القواس: "وطريق معرفتها السماع؛ لكثرة اختلافها،وعدم لزومها طريقة واحدة في تبعيَّتها الفعل ـ لأنَّ بعضها يتداخل على مصادر بعض..، فمعرفتها إذاً من اللغة أبلغ من معرفتها من النحو"[٤]، وجرت عادة علماء النحو والتصريف على تصنيفها حسب حركة عين الفعل الثلاثي المجرد[٥]، وهو إمَّا "فَعَل" أو "فَعِل" أو "فَعُل"، وأكثرُ الأفعال الثلاثية مصادرَ أفعالُ الباب الثاني (فَعَل يفْعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع[٦]، فقد ذكر له أبو البقاء العكبري خمسة عشر بناء[٧]،

(١) انظر: المسألة (٥).

(٢) المفصل ص ٢١٨. وانظر الكتاب ٢/ ٢١٤ – ٢١٩.

(٣) قال ابن القطاع في مقدمة (كتاب الأفعال) ١/ ١٥: هي مائة بناء. ذكر منها في كتابه (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر). خمسة وتسعين بناء.
وانظر: الفصول في العربية ص ٩٥ – ٩٨. وارتشاف الضرب ص ٤٨٣ – ٤٨٨.

(٤) شرح ألفية ابن معط ص ١٢٩٤.

(٥) انظر: سيبويه ٢/ ٢١٤. والأصول ٣/ ٨٦. والجمل للزجاجي ص ٣٨٣. والتكملة ص ٢١٢. والفصول في العربية ص ٩٥. والبديع في علم العربية. المجلد الثاني ٢/ ٤٤٨ – ٤٥٤.

(٦) مصادر الحاشية السابقة.

(٧) شرح التكملة ق ٢٤٤أ – ٢٤٥أ. وانظر: أدب الكاتب ص ٦٢٣ – ٦٢٤. والفصول في العربية ص ٩٥. وشرح ألفية ابن معطٍ ص ١٢٩٤ – ١٢٩٥.

آخرها "فَعِيلة" ومثَّل له بـ: غَفرتُ ذنبَه غفيرة، ثم قال: "حكاها العبدي"(١).

وهناهنا وقفات: أولاها: هل ورد هذا المصدر في كلام العرب؟

والجواب: نعم، قال صخر بن عبدالله الهذليّ؛ الملقَّب بصخر الغيِّ(٢):

يا قَوْمِ لَيْسَتْ فيهم غَفِيرهْ فامْشُوا كما تَمْشِي جِمَالُ الحيره(٣)

قال أبو سعيد السّكَّريُّ في شرح أشعار الهذليين: "الغَفِيرةُ: المغْفِرةُ؛ أي: لا يَغفِرون، يقال: نسأل الله المغفِرةَ، والغفيرة"(٤).

وقال بعض العرب: "أسألك الغفيرةَ، والناقةَ الغزيرة، والعِزَّ في العشيرة، فإنها عليك يسيرة"(٥).

الوقفة الثانية: هل لغفيرة نظائر؟

جاءت مصادر على "فَعِيلة" غير "غفيرة" منها: خَدِيعَة(٦)، وسَكِينَة(٧)، وشَبِيبة(٨)، وعَزِيمَة(٩)، وفَضِيحَة(١٠)، وقَضِيَّة(١١)، وقَطِيعة(١٢)، ووَقِيعة(١٣)،

(١) شرح التكملة ق ٢٤٥أ.

(٢) ذكره ابن حجر في الإصابة ٢/١٩٩ مع المخضرمين. وله ترجمة في الأغاني ٢٢/٣٤٥ - ٣٥٠ (ط القاهرة بإشراف محمد أبي الفضل إبراهيم).

(٣) ديوان الهذليين ٢/٢٣٨، شرح أشعار الهذليين ص ٢٨٣.

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ٢٨٣. وانظر: إصلاح المنطق ص ٣٥٤. ومجمل اللغة ص ٦٨٣. ومقاييس اللغة ٤/٣٨٦.

(٥) المحكم ٥/٢٩٤. اللسان ٦/٣٣٠. تاج العروس ٣/٤٥١ (غفر).

(٦) الأفعال لابن القوطية ص ٣٥. ولابن القطاع ١/٢٨٦. ارتشاف الضرب ص ٤٨٤. تاج العروس ٥/٣١٢ (خدع).

(٧) البديع في علم العربية. المجلد الثاني ٢/٤٤٩ - ٤٥٠. لسان العرب ١٧/٧٦ (سكن).

(٨) الصحاح ص ١٥١. المصباح المنير ص ٣٠٢ (شبب). وانظر: شرح الشافية للرضي ١/١٥٣.

(٩) الصحاح ص ١٩٨٥. تاج العروس ٨/٣٩٦ (عزم).

(١٠) كتاب الأفعال لابن القوطية ص ١٤٥. المحكم ٣/٩٦. شرح الشافية للرضي ١/١٥٣.

(١١) تاج العروس ١٠/٢٩٦ (قضى).

(١٢) يقال: قطع رَحِمه قطيعة. الصحاح ص ١٢٦٦. تاج العروس ٥/٤٧١ (قطع).

(١٣) وقع في الناس وقيعة. أي: اغتابهم. الصحاح ص ١٣٠٣. تاج العروس ٥/٥٤٨ (وقع).

إلاَّ أنَّ المتَّفق من هذه المصادر مع "غَفيرة" في حركة عين المضارع ثلاثة، هي "شبيبة" و"عزيمة" و"قضيَّة" فمضارعها مكسور العين: يَشِبُّ، ويَعْزِم، ويَقضي، فهي من الباب الثاني (فَعَل يفْعِل)، أمَّا مضارع "خديعَة" و"فضيحَة" و"قَطيعَة" و"وقيعَة" فمفتوح العين: يخْدَع، ويَفْضَح، ويَقْطَع، ويَقَع، فهي من الباب الثالث (فَعَل يَفعَل)، ومضارع "سَكينَة" مضموم العين: يَسْكُن، فهو من الباب الأول (فَعَل يَفعُل)، ولا أثر لهذا في إثبات بناء "فَعيلة" في المصادر، كل ما في الأمر أنّه ليس خاصاً بمكسور العين في المضارع، بل يكون فيه، وفي مفتوحها، ومضمومها.

الوقفة الثالثة: في قول العكبري، وهو يذكر هذا البناء في مصادر أفعال الباب الثاني (فَعَل يفعِل): "فَعِيلة نحو: غفرت ذنبه غفيرة، حكاها العبدي"(١)، إنْ كان مراده به أنَّ العبدي هو أول من حكى هذا المصدر لـ "غَفَر"، فليس بمسلَّم له، فقد ذكره قبله ابن السكيت (١٨٦ - ٢٤٤هـ) قال: "ويقال: ليست فيهم غفيرة، أي: لا يغفرون ذنباً"(٢)، وابن دريد(٣) (٢٢٣ - ٣٢١هـ).

كما ذكره جماعة من لغويِّي القرن الرابع، منهم الفارابي(٤) (٠٠ - ٣٥٠هـ) وابن فارس(٥) (٣٢٩ - ٣٩٥هـ) والجوهري(٦) (بعد ٣٩٦هـ).

وإن كان مراده أنّ العبديَّ هو الذي أثبت هذا البناء في أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة، فقد يكون مُحقّاً؛ إذْ لم أقف على ذِكْرٍ له في أبنية مصادر هذه الأفعال عند علماء النحو والتصريف المتقدمين على العبدي، وإنَّما ذكره المتأخرون

(١) شرح التكملة ق ٢٤٥أ.

(٢) إصلاح المنطق ص ٣٥٤.

(٣) جمهرة اللغة ص ٧٧٨.

(٤) ديوان الأدب ١ / ٤٣٠.

(٥) مجمل اللغة ص ٦٨٣. مقاييس اللغة ٤ / ٣٨٦.

(٦) الصحاح ص ٧٧١ (غفر).

منهم، ومنهم ابن القطّاع الصقلي[١] (٤٣٣ - ٥١٦هـ)، ومجدالدين ابن الأثير[٢] (٥٤٤ - ٦٠٦هـ)، وابن مالك[٣] (٦٠٠ - ٦٧٢هـ)، وابنه[٤] (٠٠-٦٨٦هـ)، والرضي[٥] (٠٠-٦٨٦هـ)، وابن القواس الموصلي[٦] (٦٢٨ - ٦٩٦هـ)، وأبو حيَّان الأندلسي[٧] (٦٥٤ - ٧٤٥هـ).

٢ - دليل التأنيث في الأسماء الجامدة

المذكر والمؤنث في العربية نوعان:

الأول: تذكيره وتأنيثه حقيقي، فهو مذكر أو مؤنث بالطبع والخلقة، وأفراده المخلوقات التي تتكاثر بالتناسل، فلكلٍّ ذكر أنثاه، ويُميَّز بينهما بالمعاينة.

والنوع الآخر: تذكيره وتأنيثه مجازي، فليس في تكوين المذكر منه ما يُميِّزه عن المؤنث، وإنما استحق التذكير أو التأنيث بالوضع أو الاصطلاح، كالجمادات والمعاني.

وفي هذا النوع تختلف اللغات فما تُذكّره لغة قد تُؤنثه أخرى، بل إنَّ الاختلاف في التعامل وقع في العربية نفسها، فما يُذكّر في لغة قبيلة قد يُؤنَّث عند أخرى[٨].

ولتعذُّر وضع قواعد قياسية لضبط المذكر والمؤنث من هذا النوع حاول بعض اللغويين العرب حصر ألفاظه في مصنفات خاصة به؛ كالفراء، والمبرد،

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٨٨. ٣٧١.

(٢) البديع في علم العربية. المجلد الثاني ٢/٤٤٩.

(٣) التسهيل ص ٢٠٤. لامية الأفعال ص ١٩٠.

(٤) شرح لامية الأفعال ص ١٢١.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ١/١٥٣.

(٦) شرح ألفية ابن معطٍ ص ١٢٩٥.

(٧) ارتشاف الضرب ص ٤٨٤.

(٨) المذكر والمؤنث لابن التستري - مقدمة المحقق ص ٢٦.

وابن الأنباري، وابن التستري، وابن جني، ومصنفاتهم مطبوعة[١] متداولة، وخصَّه بعضهم بأبواب في مؤلفاتهم اللغوية كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلام في الغريب المصنف[٢]، وابن السكيت في إصلاح المنطق[٣]، والفارسي في التكملة[٤]، وابن سيده في المخصص[٥]، وغيرهم.

أما النوع الأول فلأنّ التذكير والتأنيث فيه حقيقيان، يسهل تمييز الذكر من الأنثى، فقد فرَّقت اللغة فيه بينهما في الأسماء فجعلت لكل جنس أسماءً خاصة به، فللذكور أسماؤها، وللإناث أسماؤها، كالرجل والمرأة، والجمل والناقة، والحمار والأتان، والتيس والعنز، والجَدْي والعناق، والحَمَل والرَّخِل، ولم تسلك اللغة في التفرقة بينهما مسلكها في الصفات بإلحاق علامة من علامات التأنيث بالاسم المؤنث تمييزاً له عن المذكر، كقائم وقائمة، وأكبر وكُبرَى، وأحمر وحمراء، وقد جاء شيء من ذلك، فلحقت التاء بعض الأسماء المؤنثة، لكنه قليل من ذلك: امرُؤٌ وامرَأةٌ، وشَيْخٌ وشَيْخَةٌ، ورَجُلٌ ورَجُلةٌ، وغُلامٌ وغلامةٌ، وفتى وفتاةٌ[٦]، لأن الغرض تمييز المذكر من المؤنث، وهذا كما يحصل بتخصيص كل واحد منهما بلفظ يخصه يحصل بالتاء أيضاً، لكن أيُّ الأمرين أقيس، قال العكبريّ: "قال العبديّ وعبدالقاهر: القياسُ اختصاصُ كلّ واحد منهما بلفظ؛ لينفصل الاسم عن الصفة،

(١) المذكر والمؤنث للفراء وللمبرد نشرهما د. رمضان عبدالتواب، وطبعا في القاهرة، وكتاب أبي بكر بن الأنباري حققه د. طارق الجنابي وطبع في بغداد، ونشر الشيخ الدكتور عبدالخالق عضيمة، الجزء الأول منه وطبع في القاهرة، [ثم نُشر الجزء الثاني بعد وفاته، رحمه الله. هيئة التحرير]، وكتاب ابن التستري حققه د. أحمد هريدي وطبع في القاهرة، أمَّا المذكر والمؤنث لابن جني فحققه د. طارق نجم وطبع في جدة.

(٢) ص ٤٠٨.

(٣) ص ٣٥٨ – ٣٦٢.

(٤) ص ١٣٢ – ١٤٦.

(٥) ١٦/ ١٨٥ – ١٩١. ١٧/ ١ – ٢٩.

(٦) المذكر والمؤنث للفراء ص ١٢٠. وللمبرد ص ٧٦. ١٠٥. ولابن الأنباري ١/ ٥٥ (ط القاهرة). التكملة ص ١١٩ – ١٢١. أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٥ – ٢٧. شرح الكافية للرضي – القسم الثاني ص ٦٠١.

ولأنَّ المؤنث يخالف المذكر في الحقيقة، وقضية المخالفة في المعنى تقتضي المخالفة في اللفظ"(١). هذا ما يراه العبدي وعبدالقاهر؛ فالقياس عندهما يقتضي تخصيص كل من المذكر والمؤنث بلفظ مغاير للفظ الآخر؛ ليتميز الاسم عن الصفة؛ إذ لفظ المذكر والمؤنث في الصفات واحد ويفرق بينهما بإلحاق علامة التأنيث إذا قُصد المؤنث، ولأنَّ المؤنث غير المذكر فالوجه اختلاف لفظيهما كما اختلف معنياهما.

وللعكبري رأي آخر في المسألة خالف فيه ما ذهب إليه العبدي وعبدالقاهر، قال: "ويقوَى عندي أنَّ الفرق بتاء التأنيث أقوى من جهة أنَّ لفظ المؤنث إذا شارك لفظ المذكر وزيدت فيه التاء كان أولى من وجهين:

أحدهما: أنَّ إثبات المعنى بحرف أولى من إثباته بحروف كثيرة.

والثاني: أنَّ الموضوع للدلالة على المعاني الحروف؛ ولذلك جاءت العلامة في الصفات، ولا فرق بينها وبين الأسماء في الحاجة إلى الفرق، يدلُّ عليه أنك إذا قلت: حمارة(٢) وأسدة(٣)، دلَّ ذلك على أن المذكر حمارٌ وأسدٌ، كما يدل ذلك في ضارب وضاربة..."(٤)، وممن ذهب هذا المذهب قبل العكبري ابن الشجري الذي قال: "الأصل في التأنيث أن تكون له علامة، فتأنيث أتان وعناق فرع على تأنيث حمامة وقطاة"(٥). ومع وجاهة هذا القول إلا أن الشائع عند علماء اللغة

(١) شرح التكملة للعكبري ق ١١٤٦أ. وفي المقتصد في شرح التكملة لعبدالقاهر ص ٤١٥: "اعلم أنَّ الأحسن في الاسم أن يكون تركيب المؤنث مخالفاً لتركيب المذكر. نحو: جَدْي وعناق؛ لئلا يجري الاسم مجرى الصفة".

(٢) قال ابن الأنباري: "حمارٌ للذكر، وحمارة للأنثى" المذكر والمؤنث ١/٦٥ (ط القاهرة). وفي الصحاح ص ٣٦٣ (حمر): "وربما قالوا للأتان: حمارة".

(٣) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٦٦ (ط القاهرة): "الأسد يقع على المذكر والمؤنث... وربما أدخلوا الهاء فقالوا: أسد وأسدة". وانظر: الصحاح ص ٤٤١ (أسد).

(٤) شرح التكملة ق ١١٤٦أ - ب.

(٥) أمالي ابن الشجري ٣/٢٧.

والتصريف خلافه، وهو أن القياس يقتضي تخصيص المؤنث بلفظ خاص به كما كان للمذكر لفظ خاص به، وهو الذي عليه العبدي، قال أبو بكر بن الأنباري: "قالوا: تيس وعنز، فلزموا القياس، ولم يحتاجوا إلى الهاء؛ إذ كان لفظ الأنثى مخالفاً لفظ الذكر"(١). وقال ابن النحاس: "الأصل كان أن يُوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا: عير وأتان، وجَدْيٌ وعناقٌ، وحَمَلٌ ورَخِل، وحِصَانٌ وحِجْرٌ، إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرّقوا بها بين المذكر والمؤنث..."(٢).

وهذا هو الراجح عندي، يقوّي ذلك أن اللغات السامية الأخرى كانت تفرّق بين المذكر والمؤنث في الأسماء بوضع لفظ لكل منهما، وليس بعلامة تلحق آخر لفظ المذكر ليصير مؤنثاً(٣). وبما أن اللغة العربية إحدى اللغات السامية فقد سارت على الطريقة نفسها التي سلكتها أخواتها الساميات.

٣ - أصل ألف "تترى"(٤)

ذكر سيبويه أنَّ في "تترى" لغتين: التنوين، وتركه(٥).

وقال الفراء: "أكثر العرب على ترك التنوين"(٦) وقرىء قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا

(١) المذكر والمؤنث ١/٥٥ (ط القاهرة).

(٢) شرح المقرب لابن النحاس ق ١٢٤ب. ونقل السيوطي النص في الأشباه والنظائر في النحو ١/٧٥ - ٧٦.

(٣) فقه اللغات السامية ص ٩٥. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. مقدمة المحقق ص ٣٧. المذكر والمؤنث لابن التستري مقدمة المحقق ص ١٣.

(٤) تترى: مصدر من التواتر. تاؤها الأولى بدل من واو كتاء تراث. وتجاه. والتواتر: التتابع. وقيل: هو تتابع الأشياء وبينها فجوات. وفترات. وقيل: هو اسم جمع أو جمع بمعنى متواترين.
المحكم ١٠/٢١٦. الدر المصون ٨/٣٤٥. تاج العروس ٣/٥٩٧ (وتر).

(٥) الكتاب ٢/٩.

(٦) معاني القرآن ٢/٢٣٦.

﴿رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، بالوجهين، فابن كثير وأبو عمرو ينوِّنان، وباقي السبعة من غير تنوين(١)، ووجهه أنَّ الألف للتأنيث كألف دعوى، فالكلمة غير مصروفة، ووزنها "فَعْلَى".

أما من نَوَّن فالألف عنده ليست للتأنيث، وإنما لإلحاق الكلمة بجعفر في تصاريفها، كألف "أرطى"(٢)، وألف الإلحاق لا تستقل بالمنع من الصرف، ووزن الكلمة كوزنها إذا كانت الألف للتأنيث "فَعْلَى"؛ لأن هذا الوزن تشترك فيها ألف التأنيث المقصورة وألف الإلحاق(٣).

وفيها قول آخر حكاه الفراء(٤) وهو أنَّ ألفها علامة تمكن الكلمة؛ لأنها منصوبة وتنوين المنصوب يرسم ألفاً كرأيت زيداً، فالألف عوض من التنوين، ويتعين على هذا كتابة "تترى" بالألف وليس بالياء، ووزنها حينئذ "فَعْلٌ".

قال الزجاج بعد أن ذكر الأوجه الثلاثة: "والقولان الأولان هما قول النحويين، وبهما نقول، إلا أنَّ هذا القول الثالث يوجبه مذهب من القياس، ويدفعها كونها في المصحف بالياء؛ لأنَّ ألف النصب لا تكون ياءً، وإنَّما تكتب ألف التأنيث ياء؛ لأنها إذا ثُنِّيت أبدل من الألف ياء فقيل: حبليان"(٥)،

(١) السبعة ص ٤٤٦. التيسير ص ١٥٩.

(٢) الأرطى: شجر رملي. يدبغ به الأديم. المنصف ٣/٧. الصحاح ص ١١١٤ (أرط) المحكم ٩/١٦٨. وتوجيه القراءتين في: إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٨٩ – ٩٠. والحجة للقراء السبعة ٥/٢٩٤ – ٢٩٦. والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٢٨ – ١٢٩. والموضح في وجوه القراءات ص ٨٩٥.

(٣) التكملة ص ١٠٠. توضيح المقاصد ٥/٨. شرح الألفية للأشموني ٤/٩٩ مع حاشية الصبان. المغني في تصريف الأفعال ص ٦٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٦. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٤١٩. وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/٨٩ – ٩٠. والحجة للقراء السبعة ٥/٢٩٤ – ٢٩٦. والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٢٨ – ١٢٩. والموضح في وجوه القراءات ص ٨٩٥.

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٩.

وقال السيرافي عن الثالث: "القياس لا يأباه"(١)، "ورُدّ هذا الوجه بأنه لم يُحفظ جريان حركات الإعراب على رائه، فلا يقال: هذا تَتْرٌ، ومررت بتَتْرٍ، نحو: هذا نَصْرٌ، ورأيت نصراً، ومررت بنصرٍ"(٢).

قال أبو علي الفارسي: "والأقيس عندي تركُ الصرف كالدعوى والنجوى؛ لأنَّ ألف الإلحاق لم تدخل المصادر، وقد كَثُر دخولُ ألف التأنيث على المصادر في هذا البناء وفي غيره"(٣).

وخلاصة هذه الأقوال في "تترى" أنَّ الكثير ترك تنوينها؛ لأنه مذهب أكثر العرب، وعليه أكثر القراء السبعة، وهو الأقوى قياساً؛ لما ذكره أبو علي من أن ألف الإلحاق لا تدخل على المصادر، و"تترى" مصدر، ودخول ألف التأنيث على المصادر كثير.

لكن أبا طالب العبدي اعترض الفارسي في توجيهه هذا فقال: "بين (تترى) و(دعوى) و(نجوى) فرق، وذلك أنَّ دعوى قد استُعْمِل في معناها الدعاء والدعوة، وكذلك النجوى، يقال فيها: المناجاة، ومثل هذا لا يوجد في تترى"(٤). وتوجيه العبدي افتراق "تترى" عن "دعوى" و"نجوى" يكتنفه الغموض؛ إذْ لم يفصِّل في هذا النص المنقول عنه الفرق بين هذه المصادر ويُبيِّنه، ويظهر لي أنَّ كلامه يحتمل أمرين، أولهما: أنَّ "تترى" ليست مصدراً، بخلاف "دعوى" و"نجوى"، والدليل على مصدريتها مجيء مصادر أخرى بمعناهما كالدعاء والدعوة والمناجاة، أمَّا "تترى" فليس في العربية مصدر بمعناها، فهي اسم وليست مصدراً؛ ولذلك فليس بمستبعدٍ أن تكون ألفها للإلحاق مادامت ليست مصدراً.

(١) مقتطفات من شرحه الكتاب. انظر هامش الكتاب ٢/٩.

(٢) الدر المصون ٨/٣٤٥. الفتوحات الإلهية ٣/١٩٣.

(٣) التكملة ص ١٠٠. ونحوه في الحجة للقراء السبعة ٥/٢٩٥ - ٢٩٦.

(٤) شرح التكملة للعكبري ق ١١٦ب.

والاحتمال الآخر أنَّ المصدرين "دعوى" و"نجوى" استعمل بمعناهما مصدران آخران لحقتهما علامة أخرى من علامات التأنيث، هما "الدعوة"، و"المناجاة" فلحاق تاء التأنيث هذين المصدرين يُقوِّي أن الألف في "دعوى" و"نجوى" للتأنيث، في حين أن "تترى" لم يُستعمل بمعناها مصدر آخر فيه تاء التأنيث؛ ليُستأنس به على أن ألف "تترى" للتأنيث.

وإذا صحَّ هذا التفسير لكلام العبدي فإنه لا ينهض في اعتراض كلام أبي علي؛ الذي تضمن حكماً عامّاً وهو أنَّ ألف الإلحاق لا تدخل على المصادر في حين أن ألف التأنيث كثر دخولها عليها، سواء أورد بمعنى المصدر مصدر آخر لحقته تاء التأنيث أم لم يرد، فالحكم يشمل جميع المصادر، والله أعلم.

٤ - تذكير "إزار" و"لسان" وتأنيثهما

قال العبدي "فأمَّا (إزار) فمن ذكَّره جمعه على أزُرٍ، وآزِرة، ومن أنَّثه جمعه على آزُرٍ، مثل: عناق وأعنق، ومثله (لسان) فإنَّ منهم من يذكره فيجمعه على ألْسِنَة، ومن أنَّثه جمعه على ألْسُنٍ"(١).

وقد تضمَّن هذا النص قضيتين:

الأولى: تذكير "إزار" و"لسان" وتأنيثهما، والثانية: جمعهما.

وسأدرس هنا القضية الأولى، أمَّا الثانية فالحديث عنها في مسائل الجمع(٢).

المشهور عند اللغويين ما ذكره أبو طالب العبدي في إزار، وهو التذكير والتأنيث(٣)، وأنشدوا على تأنيثه قول عمرو بن أحمر الباهلي:

---

(١) شرح التكملة للعكبري ق ١٩٦ب.

(٢) انظر المسألة (٩).

(٣) الغريب المصنف ص ٤٨. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٦٣ (ط بغداد) ١/٤٨٨ (ط القاهرة). الصحاح ص ٥٧٨ (أزر) المحكم ٩/٦٤. المخصص ٤/٧٧. ١٧ - ٢٢. اللسان ٥/٧٣ (أزر).

طَرَحْنَا إزاراً فَوْقَها أبْيَنيَّةً على مَصْدَرٍ من فُدْفُدَاءَ ومَوْرِدِ(١)

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

تبرأ من دَمِ القتيل وبزِّه وقد عَلِقَتْ دَمَ القتيل إزارُهَا(٢)

وقول الأعشى:

كتَمَيُّلِ النَّشْوَانِ يَرْ فُلُ في البقيرةِ والإزَارَهْ(٣)

وذهب أبو هلال العسكري إلى أنَّ تأنيث الإزار لغة هذيل، واستشهد ببيت أبي ذؤيب السابق(٤).

وقال ابن فارس: "الإزار: يذكر ويؤنث في لغة هذيل"(٥).

واستظهر أحد الباحثين أنَّ من حكوا تأنيث الإزار عن هذيل من اللغويين لم يتلقوه منهم، وإنما استنبطوه استنباطاً عن طريق ذلك المثال من الشعر الهذلي(٦)، ثم راحوا بعد هذا يستشهدون به على صحة ما رووه"(٧)، ومال الباحث إلى أنَّ

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٦٣ (ط بغداد) ١/٤٨٨ (ط القاهرة). معجم ما استعجم ص ١٠١٥.
أَبْيَنيَّة: منسوب إلى أبْين – بفتح الهمزة وكسرها – مخلاف في اليمن. منه عدن. معجم البلدان ١/٨٦. وانظر: صفة جزيرة العرب للهمداني ص ٢٠٢.
فُدْفُداء: بضم الفاءين. وقيل بفتحهما. مورد ماءٍ. معجم ما استعجم ص ١٠١٥.

(٢) ديوان الهذليين ١/٢٦. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٦٤ (ط بغداد) ١/٤٨٩ (ط القاهرة). شرح أشعار الهذليين ص ٧٧.

(٣) ديوان الأعشى ص ٢٠٣. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٦٤ (ط بغداد) ١/٤٨٨ (ط القاهرة).
البقيرة: قميص لا أكمام له. تلبسه النساء. الصحاح ص ٥٩٥. القاموس المحيط ١/٣٧٥ – ٣٧٦ (بقرة).

(٤) كتاب الصناعتين ص ٣٥٤.

(٥) مقاييس اللغة ٤/١٢٧ (علق).

(٦) يريد بيت أبي ذؤيب:

تبرأ من دم القتيل وبزِّه وقد علقت دمَ القتيل إزارُها

(٧) لغة هذيل ص ١٧١.

تأنيث الإزار عند من يؤنثونه "قد يكون بالتاء، أي: عن طريق التأنيث اللفظي"(١) محتجّاً لذلك بما حكاه أبو سعيد السكّري أنه يقال: "إزار وإزارة، تُذكَّر وتُؤنَّث، مثل حمام وحمامة"(٢)، وقياسه على حمام وحمامة لا يعني أنَّ اللفظ يذكر ويؤنث، وإنما التذكير للجنس، والتأنيث للواحد؛ لأنَّ حمام اسم جنس؛ واحده حمامةٌ، فإزار إذن اسم جنس لما يُؤتزر به، الواحد منه إزارة، ويمكن الاستشهاد لما ذهب إليه هذا الباحث ببيت الأعشى السابق:

كتميُّلِ النَّشْوانِ يَرْ فُلُ في البَقيرةِ والإزارَهْ

وأنكر أبو الحسن الأخفش وأبو سعيد الأصمعي تأنيث الإزار، وردّا قول الأعشى(٣)، وقال الأصمعي: "هو مصنوع"(٤)، ولَمّا سأله أبو حاتم السجستاني عن قول أبي ذؤيب الهذلي:

تبرأُ من دم القتيل وبزِّه ...، ...، ...، ...

لم يُحِر جواباً، وأحال السائل إلى أبي الحسن الأخفش الذي وجَّه البيت بما يخرجه عن الاستشهاد به على تأنيث الإزار، وذلك أنه قال: إن فاعل "علق" ضمير المرأة، و"الإزار" بدلٌ من ذلك الضمير، بدل اشتمال(٥)، ولم أقف على جوابِ مَنْ أنكر تأنيث الإزار عن قول ابن أحمر:

طَرَحْنا إزَاراً فَوْقَها أبْيَنيَّةً ... ...

ولعل الصواب مع من قال بتذكير الإزار وتأنيثه لورود السماع بذلك، وإن لم

(١) لغة هذيل ص ١٧٢.

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ٧٧.

(٣) مجالس العلماء ص ١٠١.

(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٦٤ (ط بغداد) ١/ ٤٨٨ (ط القاهرة). المخصص ١٧/ ٢٢.

(٥) مجالس العلماء ص ١٠٢. وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٦٤ – ٣٦٥ (ط بغداد) و١/ ٤٨٩ (ط القاهرة). والمخصص ١٧/ ٢٢. وشرح التكملة للعكبري ق ١٩٦ب.

يثبت ذلك عند منكري التأنيث فقد ثبت عند غيرهم، كما أنَّ الأصل العمل بالظاهر وعدم التأويل إلا إنْ دعت إلى ذلك حاجة.

أما اللفظ الآخر الذي ذكر العبدي أنه يُذكَّر ويؤنث وهو اللسان فلم أقف فيه على غير ذلك، قال سيبويه: "اللسان يذكَّر ويؤنث"(١)، وقال أبو علي الفارسي: "اللسان يُذكَّر ويؤنث، ولغة القرآن التذكير، ومجيء الجمع فيه على أفعلة نحو قوله عز وجلَّ: ﴿وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾ [الروم: ٢٢] يدل على ذلك"(٢)،

واضطرب كلام اللغويين في اللسان حينما يُذكَّر أو يؤنث، أمعناه واحد أم مختلف؟ منهم من أطلق القول في ذلك ولم يفرِّق في المعنى بين التذكير والتأنيث(٣)، ومنهم من فرَّق فقال: إذا ذُكِّر فالمراد به العضو من الإنسان وغيره، وإذا أنث فالمراد به اللغة أو الرسالة أو الكلام(٤)، فعند هؤلاء اللسان يُذكَّر ويؤنث بمعنيين مختلفين، فالعضو مذكر لا غير، واللسان المراد به اللغة أو الكلام مؤنث، قال الفراء بعد أن ذكر أنه يذكر ويؤنث بالمعنيين المذكورين: "فأمَّا اللسان بعينه فلم أسمعه من العرب إلاَّ مذكراً"(٥).

وذهب بعضهم إلى أنَّ تأنيثه إذا قُصِد به اللغة أو الرسالة هو الكثير، ويجوز

(١) الكتاب ٢/ ٣١. وانظر أيضاً ٢/ ١٩٤.

(٢) التكملة ص ١٤٤. وقوله: جمعه على "أفعلة" يدل على التذكير؛ لأن هذا الجمع للمذكر الذي على أربعة أحرف وثالثه حرف مدٍّ. أما المؤنث كعناق وذراع فيُجمع على أفْعُل.
التكملة ص ١٦٥ و١٦٧. الشافية في علم التصريف ص ٤٨. وفي الكتاب ٢/ ١٩٤: "من أنّث اللسان يقول: ألْسُن. ومن ذكَّر قال: ألسنة". وانظر: الكامل للمبرد ص ١١٢ – ١١٣. ١٤٣٢. والمذكر والمؤنث له أيضاً ص ١٠٣ – ١٠٤.

(٣) المذكر والمؤنث للمبرد ص ١٠٣ – ١٠٤. التكملة ص ١٤٤. المخصص ١/ ١٥٤. ١٧/ ١٢.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٤. ولابن التستري ص ١٠١ – ١٠٢. ولابن جني ص ٩٠. جمهرة اللغة ص ١٣٠٩. مقاييس اللغة ٥/ ٢٤٦.

(٥) المذكر والمؤنث ص ٧٤.

تذكيره، وأنشدوا قول الحطيئة:

ندِمتُ على لسانٍ فاتَ منِّي فلَيْتَ بيَانَه في جَوْفِ عِكْمِ(١)

"وهذا لا يراد به العضو؛ لأنّ الندم لا يقع على الأعيان، وإنما يقع على الكلام"(٢).

وعن أبي عمرو بن العلاء واللحياني أن اللسان (العضو) يذكّر ويؤنث(٣)، وقال كُراع النمل: اللسان من الإنسان وغيره يُذكَّر ويؤنّث، فإذا أريد به الرسالة فمؤنث لا غير(٤).

والخلاصة أنَّ اللسان يُذكَّر ويؤنَّث إما بمعنى واحد وإما بمعنيين مختلفين.

٥ - أصل ألفات بعض الأسماء المقصورة

المقصور هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة كالعصا والفتى، وألفه لا تكون أصلية، وإنما منقلبة أو زائدة، والمنقلبة قد تكون منقلبة عن واو كعصا، أو ياء كفتى، والزائدة قد تكون زيادتها للتأنيث كحبلى وتقوى، وقد تكون للإلحاق كأرطى ومعزى، وقد تكون لتكثير الكلمة(٥) كقَبَعْثرى(٦) وكُمَّثرى.

ولأبي طالب العبدي رأي في ألفات بعض الأسماء المقصورة التي ذكرها أبو علي في التكملة في باب (المقصور والممدود)(٧) ومنها (القصا) قال: وهو

(١) ديوان الحطيئة ص ١٩٧. والعِكْمُ: نمطٌ تجعل فيه المرأة متاعها. الصحاح ص ١٩٨٩. اللسان ١٥/ ٣٠٩ (عكم).

(٢) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٨١. وانظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ص ٢٩٥. ٢٩٦ (ط بغداد) ١/ ٣٨٨ - ٣٨٩ (ط القاهرة).

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٩٥. ٢٩٦ (ط بغداد) ١/ ٣٨٩ (ط القاهرة). المحكم ٨/ ٧٢٣. المخصص ١/ ١٢٤.

(٤) المنجَّد في اللغة ص ٣٦ - ٣٧.

(٥) التكملة ص ٧٥. شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٣٧. شرح الكافية للرضي ٢/ ٦١٤.

(٦) القبعثرى: الجمل العظيم. والفصيل المهزول. المحكم ٢/ ٣٢٩ وفيه "قال بعض النحويين: ألف قبعثرى قسم ثالث من الألفات الزوائد في أواخر الكلم لا للتأنيث ولا للإلحاق".

(٧) التكملة ص ٧٥ - ٨٥.

"ما حول العسكر"(١) وأصل ألفه عند العبدي الواو؛ "لقولهم: ناقة قصواء إذا قُطِع طرف أذنها وأُبين عنها كما أنَّ ما حَوْل العسكر منقطع عنهم، ومنه القُصوَى: المكان البعيد"(٢).

وذهب عبدالقاهر الجرجاني إلى أنَّ أصل الألف ياء فقال: "ظاهره أن يكون لامه ياءً من قصَّيت؛ لأن الأصل فيه القطع والفصل بلا شبهة، وكذلك يقال: انقضى اليوم إذا مضى وانقطع، وما حول العسكر هو من أحد الجوانب التي ينقطع عندها وينتهي"(٣).

واختار العكبري قول العبدي، وردَّ قول عبدالقاهر فقال: إنَّ قصَّيت بمعنى قَطَعت غير معروف في اللغة(٤)، وما قاله العكبري ليس ببعيد؛ إذْ لم أقف بعد بحث طويل في كتب اللغة ومعاجمها ودواوين الشعر الجاهلي والإسلامي على استعمال (قصَّيت) بمعنى قطعت إلاَّ على توجيه الكسائي حكاية القناني "قصيّت أظفاري" بالتشديد، قال الكسائي: أظنه أراد أخذت من أقاصيها(٥)، فلم يحمله على أنّه محوَّل من المضعف (قصّ) كما حمله غيره(٦)، وهذا لا ينهض دليلاً لعبدالقاهر ـ رحمه الله ـ لأنه تفسير لرواية وتوجيه لها، وتوجيه غير الكسائي أنه من (قصّ) لا من (قصا).

ومن الألفاظ المقصورة التي ذكرها أبو علي (خسا، زكا) قال: "خسا: الفرد، وزكا: الزوج"(٧) وقال العبدي عن خسا: أصله الهمز، من قولك: خسأتُ الكلبَ

(١) التكملة ص ٧٧. وانظر: تاج العروس ١٠/ ٢٩٥ (قصا) وفيه معانٍ أخرى للكلمة.

(٢) شرح التكملة للعكبري ق ٩١ب.

(٣) المقتصد في شرح التكملة ص ٢٨١.

(٤) شرح التكملة للعكبري ق ٩١ب.

(٥) الصحاح ص ٢٤٦٣.

(٦) لسان العرب ٢٠/ ٤٥، تاج العروس ١٠/ ٢٩٥ (قصا).

(٧) التكملة ص ٧٨. وانظر: القاموس المحيط ٤/ ٣٢٤ و٣٣٩.

إذا أبعدتَه، والمفرد بعيد من قرينه كما أنَّ الكلب إذا خسأته فقد انفردتَ عنه وأفردته عنك، إلاَّ أنهم قلبوا الهمزة ألفاً ليزاوجوا بينه وبين زكا، كما قالوا: الغدايا والعشايا، الواحدة غداة، وهي لا تجمع على غدايا ولكنْ لما صحبت العشايا أخذت حكمها"(١).

والقول إنَّ لام خسا همزة قول الفراء، وعبارته: "خسا وزكا مقصوران يكتبان بالألف؛ لأن أصل زكا زكوت، وأصل خسا الهمز فتكتبان بألفٍ"(٢) وبهذا القول قال ابن السكيت(٣)، وقال ابن برِّي: "لام خسا همزة، يقال: هو يخاسيء: يقامر؛ وإنما تُرك همزةُ خسا اتباعاً لزكا"(٤) وتعليله تسهيل همزة خسا هو تعليل العبدي، وأصل المادة يدل على الإبعاد(٥) كما قال العبدي.

أما (زكا) وهو الشَّفع فقال عنه العبدي: "أصله عندي فعل ماض سُمِّي به، وجُرِّد عن الضمير، وما هذا سبيله لا ينصرف عند عيسى بن عمر وينصرف عند سيبويه(٦)؛ إلا أنهم لم يصرفوا هنا لتوهُّمهم فيه التأنيث إذْ هو بمعنى القمار، والمقامرة، والقمرة مؤنث"(٧)، ولم يصرِّح بأصل ألف زكا، إلا أن قوله: هو في

(١) شرح التكملة للعكبري ق ١٩٢أ. والقول في (الغدايا والعشايا) في: إصلاح المنطق ص ٣٧. وأدب الكاتب ص ٦٠٠. والفاخر ص ٣. والزاهر ١/ ٣٥٠. والمحتسب ٢/ ١٦. والاقتضاب ٢/ ٣٣٤ – ٣٣٥. وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٧ – ٣٧٨. ٣/ ٣٨.

(٢) المقصور والممدود للفراء ص ٦٨.

(٣) حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ص ١٢٠. وانظر: المخصص ١٥/ ١٦١.

(٤) لسان العرب ١٨/ ٢٤٩ (خسا).

(٥) مقاييس اللغة ٢/ ١٨٢. الصحاح ١/ ٤٧ (خسا) العباب الزاخر ١/ ٤٩.

(٦) الخلاف في الفعل إذا سمي به مجرداً من الضمير وهو على بناء مشترك بين الأسماء والأفعال من حيث الصرف وعدمه في الكتاب ٢/ ٧. وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠. وارتشاف الضرب ص ٨٥٧.

(٧) شرح التكملة للعكبري ق ٩٢ب. وفي منع "خسا زكا" من الصرف أقوال أخرى غير التانيث. فقيل: العدل كالأعداد المعدولة مثنى وثلاث. وقيل: التركيب كخمسة عشر. لسان العرب ١٨/ ٢٤٩ (خسا) و١٩/ ٧٨ (زكا).

الأصل فعل ماض سمي به يرشد إلى أنها منقلبة عن واو عنده؛ لأن الفعل زكا واويُّ اللام وقد سبق قول الفراء وابن السكيت إنَّ ألف زكا واو لأنه من زكا يزكو(١).

وذكر أبو البقاء العكبري أنّ ألف (زكا) تحتمل أن تكون مبدلة من واو أو همزة فقال: "وفي ألفه وجهان، أحدهما: الواو؛ من قولهم: زكا الزرع يزكو إذا كَثُر، والزوج أكثر من الفرد، والثاني: هي همزة من قولهم: رجل زُكَأَةٌ، أي: عاجل النقد، وزكأته مائة، أي: نقدته إيَّاها، ثم أُبدلت ألفاً"(٢)، وذكرت كتب اللغة المعنيين اللذين ذكرهما العكبري لزكأ وزكا، ففي الصحاح: "زكا الزرع يزكو زكاءً، ممدودة، أي: نما"(٣) و"رجل زُكأة، مثل هُمزة ورُبَعة، أي: موسر، كثير الدراهم، عاجل النقد"(٤)، وفي المحكم: زَكَأه مائة درهم زَكْأً: نقده، وقيل: عجَّل بنقده"(٥)، وقال ابن فارس: "الزاء والكاف والحرف المعتل أصل يدل على نماءٍ وزيادة"(٦).

وقول العبدي إنّ (زكا) فعلٌ ماضٍ سُمِّي به لم أقف - مع وجاهته - على قائل به قبله غير أحمد بن عبيد (٢٧٣هـ) فقد نُسب إليه قوله: "خسا وزكا لا ينوَّنان، ولا تدخلهما الألف واللام؛ لأنهما على مذهب فَعَل مثل: وَهَى وعفا"(٧) فكأنه يقول: إنهما فعلان سُمِّي بهما، لكن لا أثر لهذا النقل في منع الاسم من الصرف

(١) المقصور والممدود للفراء ص ٦٨. حروف المقصور والممدود لابن السكيت ص ١٢٠. وانظر: إصلاح المنطق ص ١٥٧. والصحاح ص ٢٣٦٨ (زكا). والمحكم ٧/ ٩٤. ولسان العرب ١٩/ ٧٧ (زكا).

(٢) شرح التكملة للعكبري ق ٩٢أ - ب.

(٣) الصحاح ص ٢٣٦٨ (زكا).

(٤) الصحاح ص ٥٤ (زكأ).

(٥) المحكم ٧/ ٦٢.

(٦) مقاييس اللغة ٣/ ١٧.

(٧) لسان العرب ١٩/ ٧٨ (زكا).

عند جمهور النحويين(١)؛ لأن بناء "فَعَل" مشترك بين الأسماء والأفعال شائع فيهما(٢)، فليس أحدهما أخص به من الآخر(٣).

وربما كان أصله زكاءً بالمدّ فقُصِر؛ لأن الزكاء هو النماء والزيادة، والشَّفع فيه زيادةٌ، ونماءٌ على الفرد فقيل له زكا بالقصر مزاوجة لخسا، وقصر الممدود للضرورة جائز، ومراعاة السجع والفواصل مما تسوغه الضرورة على الصحيح(٤).

ومن المقصور الذي ذكره أبو علي (اللَّطا) قال: هو جمع لَطَاة، وذكر لها معنيين: الثِّقْل والجَبْهَةُ(٥)، قال العبدي: أصل ألفه الواو؛ "لأنَّ ما قَرُب من معناه يتألَّف من لام وطاء وواو، وإنْ تقدَّم بعضها على بعض، ومنه لاط الحوضَ يلوطه إذا طيَّن شقوقَه وألصق بعضها ببعض، ومنه التاط بقلبي(٦)، وكذلك الجبهة تلصق بالأرض عند السجود ونحوه، والثقيل يلصق بما يقاربه"(٧)، استنتج أبو طالب من تقاليب الكلمة أن أصل الألف في اللطا الواو؛ لأنها في مقلوبه (لاط) كذلك، وقدوته في الاستفادة من تقاليب الكلمة للوصول إلى أصل الحرف المعتل شيخه أبو علي الفارسي، نبَّه على هذا العكبري، إذْ عقَّب على كلام العبدي السابق بقوله: "وهذا كما قال أبو علي في الأثفيَّة لامُها واو؛ لأنهم قد قالوا في تصريف ما هو من (معناها): وَثَفَه يَثِفُه، وثفاه يثفوه، فقد رأيت كيف استدلَّ على الواو بكونها في

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠. شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٢. ارتشاف الضرب ص ٨٥٧.

(٢) ارتشاف الضرب ص ٨٥٧. توضيح المقاصد ٤/ ١٤٩.

(٣) المتبع في شرح اللمع ص ٥٦٩.

(٤) المحتسب ٢/ ٧٠. ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣ – ١٥. ارتشاف الضرب ص ٢٣٧٧ – ٢٣٧٨. همع الهوامع ٥/ ٣٥٠ – ٣٥٢.

(٥) التكملة ص ٧٨. وانظر: المحكم ٩/ ١٩٤. ولسان العرب ٢٠/ ١١٣ – ١١٤. والقاموس المحيط ٤/ ٣٨٥ (لطا).

(٦) في المحكم ٩/ ١٩٤: "لاط الحوض لوطاً: طيَّنه... ولاط حبُّه بقلبي يلوط لوطاً: لزق".

(٧) شرح التكملة للعكبري ٢/ ٤ب (دار الكتب المصرية). والورقة ٩٢ب (المتحف البريطاني) مع تحريف وتغيير في بعض الكلمات. لذا اعتمدت في هذا النص على نسخة دار الكتب المصرية.

غير موضع اللام"(١)، وذكر العبدي أنَّ اللام والطاء والواو ـ وإن تقدم بعضها على بعض ـ تدلّ على معنى عام وهو التصاق شيء بشيء، وهذا المعنى ذكره ابن فارس فقال: "اللام والواو والطاء كلمة تدل على اللصوق، يقال: لاط الشيء بقلبي، إذا لصق..، ولطتُ الحوض لوطاً، إذا مدرتَه بالطين"(٢)، وذكر ابن سيده أن الواو والياء تتعاقبان على عين لاط؛ تقول: لاط حبه بقلبي يليط ليطاً، ويلوط لوطاً(٣).

وفي ألف (لطا) وجه آخر ذكره العكبري ومال إليه وهو أن تكون منقلبة عن ياء فقال: "الوجه الثاني(٤): هي من الياء لقُربه من قولك: طليتُ الشيء بالشيء، إذا ألصقته به، وهذا أولى؛ لأن الياء في موضع اللام هنا، والمعنى أشبه شيء به"(٥)، وحدد ابن فارس دلالة (طلى) بقوله: "اللام والطاء والحرف المعتل أصلان صحيحان، أحدهما: يدل على لَطْخ شيء بشيء، والآخر على شيء صغير كالولد للشيء، فالأوَّل: طليتُ الشَّيء بالشَّيء أطليه..."(٦)، وقال ابن سيده: "طلى الشَّيء بالهِناءِ ونحوه طلياً: لَطَخَه"(٧)، فالمادة لا تدل صراحة على اللصوق كما قال العكبري ليُربَط بينها وبين لطا التي تدل عليه، ولكنْ طَلْي شيءٍ بشيءٍ يؤدِّي إلى التصاقه به، فالالتصاق عاقبة للطَّلي وليس مدلول كلمة (طلى)، وعرض صاحب القاموس (لطى) في يائي اللام، قال: "لطى كسعى، إذا لَزِق بالأرض"(٨)

(١) شرح التكملة للعكبري (دار الكتب المصرية) ٢/٤ب. والورقة ٩٢ب (المتحف البريطاني) وما بين القوسين ساقط من نسخة المتحف.

(٢) مقاييس اللغة ٥/٢٢١.

(٣) المحكم ٩/١٧٩ و١٩٤.

(٤) الوجه الأول هو قول العبدي.

(٥) شرح التكملة ق ٩٢ب.

(٦) مقاييس اللغة ٣/٤١٦.

(٧) المحكم ٩/١٧٧.

(٨) القاموس المحيط ٤/٣٨٥ (لطى).

والمشهور لطأ بالأرض كمنع، ولَطِئ كفرِحَ يلطأ ـ بالهمز ـ إذا لَصِق بها[١]، وعليه أصل الألف في (لطا) الهمزة.

ومن المقصور الذي ذكره أبو علي (المشَا) قال: "والمشا ـ مقصور ـ نبتٌ"[٢]، قال العكبري: "ولامه ياء؛ لأنَّ النبت ينمي، فهو في معنى المشاء الممدود، قال العبدي: ويجوز أن تكون لامه واواً من قولهم: شربتُ مَشُوّاً، وهو الدواء الذي يُسهِّل، وذلك يوجب الحركة والاتساع كالنَّبت"[٣]، ألف (المشا) إذن منقلبة عن ياء عند العكبري؛ لأنه من المشاء الممدود، ومعناه ـ كما قال ـ النماء والزيادة، يقال: مشت المرأة تمشي مشاءً إذا كثر ولدها، وكذلك الماشية إذا كثر نسلها[٤].

وأجاز العبدي أن يكون المشا من المَشُوِّ، وهو ـ كما قال ـ : الدواء الذي يسهِّل[٥]، وربط بين المشا بمعنى النبت والمَشُوِّ بمعناه المذكور بأن كليهما يوجب الحركة والاتساع؛ ولهذا أجاز أن تكون ألف (المشا) منقلبة عن واوٍ، وغَفَل ـ رحمه الله ـ عن أن لام المَشُوّ ياء قلبت واواً ثم أُدغِمت في الواو؛ لأنه من المشي؛ لذا يقال: شربت مَشُوّاً ومَشِيّاً[٦]، قال ابن درستويه: "أصل المَشُوِّ: مَشُويٌ بالياء، ولكن الياء قلبت إلى الواو من أجل الضمة والواو اللتين قبلهما[٧]، ثم أُدْغِما،

(١) المحكم ٩/١٦٩. المخصص ١٢/٧٧. العباب الزاخر ١/١١٠. تاج العروس ١/١١٦ (لطأ)، ١٠/٣٢٧ (لطى).

(٢) التكملة ص ٨٤. وهو نبت يشبه الجزر. المحكم ٨/٧٧. المخصص ١٥/١٣٣. وعن ابن الأعرابي هو الجزر الذي يؤكل. لسان العرب ٢٠/١٥٢. تاج العروس ١٠/٣٤٣ (مشا).

(٣) شرح التكملة ق ١٠٠ب.

(٤) الصحاح ص ٢٤٩٣ (مشا). المحكم ٨/٧٦. المخصص ١٥/١٣٣. لسان العرب ٢٠/١٥٠ ـ ١٥١ (مشى).

(٥) القاموس المحيط ٤/٣٩٠ (مشو).

(٦) إصلاح المنطق ص ٣٣٥. الفصيح ص ٣٠٤. المحكم ٨/٧٦. لسان العرب ٢٠/١٥١. ١٥٢. (مشى).

(٧) كذا (!) ولعله (قبلها).

ومن قال المَشِيُّ فإنه أبدل من الواو التي قبل الياء ياء، ثم أدغمها وكسر الشين من أجلهما ووزنه فَعُول في التقدير"(١)، وبهذا قال الزمخشري(٢)، فاختيار العكبري وهو أنَّ لام (المشا) ياء هو الصحيح، والله أعلم.

٦ - رأي في همزات بعض الأسماء الممدودة

الممدود هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة كصحراء، ورداء، وكساء.

وهمزة الاسم الممدود قد تكون أصلية كهمزة قِثَّاءٍ وحِنَّاءٍ وقُرَّاءٍ، وقد تكون مبدلة من أصل واو كهمزة كِسَاءٍ وصَفَاءٍ، أو ياء كهمزة بِنَاءٍ ورِدَاءٍ، وقد تكون مبدلة من ألف زيدت للتأنيث كهمزة حمراءَ وصحراءَ، أو حرف زيد للإلحاق كهمزة حِرْباءٍ(٣) وقُوبَاءٍ(٤)، أصلهما حِربَايٍ، وقُوباي، زيدت الياء في الكلمتين لإلحاقهما بِقِرْطَاسٍ وقُرْنَاسٍ(٥)، وأُبدلت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة(٦).

وكما كان لأبي طالب العبدي رأي في ألفات بعض الأسماء المقصورة التي أوردها أبو علي في التكملة عرضته في المسألة السابقة فإن له رأياً في همزات بعض الأسماء الممدودة الواردة في باب (المقصور والممدود) من التكملة أتناوله بالعرض والمناقشة في هذه المسألة.

من هذه الأسماء (اللِّفاءُ) قال أبو علي: "واللِّفاءُ: دون الحق، يقال: رَضيتُ من

(١) تصحيح الفصيح ص ٣٨١.

(٢) شرح الفصيح ص ٥٥٣ - ٥٥٤.

(٣) الحرباء: دويبة تستقبل الشمس وتدور معها كيفما دارت. وتتلوّن ألواناً. المصباح المنير ص ١٢٧. تاج العروس ١/ ٢٠٧ (حرب).

(٤) القُوباء: داء في الجسد يتقشّر منه الجلد. وينجرد منه الشعر. المعجم الوسيط ص ٧٦٥.

(٥) القُرناس: شبه الأنف يتقدم من الجبل. الصحاح ص ٩٦٣. القاموس المحيط ٢/ ٢٤٠ (قرنس).

(٦) سر صناعة الإعراب ص ٩٩. المخصص ١٥/ ١٠٧. ١١٤ - ١١٥. اللباب للعكبري ٢/ ٤٣٩. شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٣٨. أوضح المسالك ٤/ ٣٠٠ - ٣٠١.

الوفاء بالَّللفاءِ"(١) قال العبدي: "يجوز أن تكون همزته أصلاً، وأن تكون واواً، لقولهم لَفأْتُ العظم ولَفَوتُه، إذا قشرته، والذي يحصل بقشره يسيرٌ، وهو اللفاء"(٢)، وعقَّب العكبري ناقل هذا النص عليه بقوله: "وهذا التصريف لم أجده في كتب اللغة"(٣) ويبدو أنّ العكبري رحمه الله لم يستوف البحث؛ فقد حكى ابن دريد وغيره من رواة اللغة: "لفأتُ اللحم عن العظم ألفؤه لفأً ولفاءً، ولفوتُه لفواً، إذا قشرته"(٤)، فقول العبدي إنَّ همزة الَّللفاءِ يجوز أن تكون أصلية، وأن تكون مبدلة من واوٍ صحيح؛ لثبوت لفأ ولفا في اللغة.

ومنها (البَرَاءُ) قال أبو علي: "والبراءُ من برئتُ، نحن البَراءُ منك، والبراءُ آخر ليلة في الشهر"(٥)، وهمزة البراء عنده أصلية؛ لقوله: "والبراء من برئتُ"، وصرَّح بذلك العكبري فقال: "وأمَّا البراءُ فهمزته أصل؛ لأنه يستعمل بمعنى البريء من الشيء، وكذلك البراءُ آخر الشهر؛ لأن القمر يتبرأ من الشمس فيه، أو لأنَّ كل واحد من الشهرين يتخلص من الآخر"(٦)، فالهمزة ثابتة في تصاريف الكلمة سواء أُريد بها البراءة من الشيء أو آخر ليلة من الشهر، والمعنيان يرجعان إلى أصل واحد أومأ إليه العكبري وهو "التباعد من الشيء ومزايلته"(٧).

(١) التكملة ص ٨٢. و(رضيت من الوفاء بالَّللفاء) مثل يضرب لمن رضِيَ بالقليل؛ لأنه لم يحصل على الكثير. جمهرة الأمثال ١/٤٩٥ – ٤٩٦. مجمع الأمثال ٢/٥١.

(٢) شرح التكملة للعكبري ق ٩٧أ (المتحف البريطاني) وصُحِّف "الَّللفاء" و"لفأت" و"لفوت" إلى "اللقاء" و"لقأت" و"لقوت". وسلم النص من التصحيف في النسخة المصرية.

(٣) شرح التكملة ق ٩٧أ.

(٤) جمهرة اللغة ص ٩٧١. ١٠٨٢. ١١٠٣. مقاييس اللغة ٥/٢٥٨. المحكم ١٢/٦٦. ٨٩. الأفعال لابن القطاع ٣/١٤٥.

(٥) التكملة ص ٨٢.

(٦) شرح التكملة ق ٩٧أ.

(٧) مقاييس اللغة ١/٢٣٦.

وأجاز العبدي أن تكون همزة (البراء) منقلبة عن ياء، قال: "ويجوز أن يكون من الياء؛ لقولهم: تبرَّيتُ لمعروفه، أي: تعرَّضت له..، ويجوز أن يكون من البَرَى، وهو التراب"(١).

واستبعد أبو البقاء العكبري هذا، فقال عن استدلاله بقولهم: تبرَّيتُ لمعروفه على أنَّ همزة البَرَاء قد تكون ياء: "وهذا بعيد من المعنيين(٢)؛ فإنَّ قولهم: نحن بَراءٌ ليس معناه متعرّضون؛ لأن المتعرِّض بالشيء(٣) يقصد حصوله، وقولهم: بَراءٌ من كذا ضد هذا المعنى"(٤).

وقال عن إجازة العبدي أن يكون البَراء من البَرَى وهو التراب: "وهذا أبعد من الأول"(٥) ولم يُبيِّن وجه بُعْدِه لكنه ظاهر من شرحه بُعد الأول؛ إذْ لا صلة بين المعنيين المذكورين للبَرَاءِ ومعنى البَرَى وهو التراب، فيتعيَّن أن تكون همزة البَرَاء بمعنييه المذكورين أصلية.

ومنها (العَرَاءُ) قال أبو علي: "والعراء: الفضاء من قوله عز وجل: ﴿**فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ**﴾ [الصافات: ١٤٥](٦)، قال ابن جني: "لام العَراءِ ياءٌ؛ لأنه الموضع الذي

(١) شرح التكملة للعكبري ق ١٩٧أ - ب. والمعنيان اللذان ذكرهما لتبرَّيت لمعروفه. وللبرى في المحكم ١١/٢٧٢. والقاموس المحيط ٤/٣٠٣ (برى).

(٢) يقصد معنيي البراء المذكورين وهما البراءة من الشيء. وآخر الشهر.

(٣) كذا! والصواب: المتعرض للشيء.

(٤) شرح التكملة ق ١٩٧أ - ب.

(٥) شرح التكملة ق ١٩٧ب.

(٦) التكملة ص ٨٤. وقيل في معنى العراء: الأرض الفضاء التي لا يستتر فيها شيء. والمكان الخالي. والأرض الواسعة. وما اتسع من فضاء الأرض. وكلها معان متقاربة.
المقصور والممدود للفراء ص ٢١. ولابن السكيت ص ٨٩. ٩٦. الممدود والمقصور للوشّاء ص ٤٤. الصحاح ص ٢٤٢٣ (عرا) المحكم ٢/١٦٧. المخصص ١٥/١١٨. لسان العرب ١٩/٢٧٧ (عرا).

يعرَى من العمارة فهو من العُرْي"(١) وبهذا قال عبدالقاهر(٢) والعكبري(٣).

وأجاز العبدي في الهمزة وجهاً آخر وهو "أن تكون من الواو، وأصله العُرَوَاء وهي رعدة الحمى، وكأنَّ المتَّسع من الأرض يصاب فيه ذلك لعدم الحاجز من الرِّيح والبَرْدِ"(٤)، والعُرَوَاء كما قال: رعدة الحمى ومَسُّها، ولامها واو، يقال: عرته الحمى تعروه(٥)، لكنّي لم أقف على من قال إن العَرَاء يمكن أن يكون من العُرَوَاء غير العبدي، وهذا تكلف في الربط المعنوي بين العَراء والعُرَوَاء، فيظل قول ابن جني ومن وافقه في أصل الهمزة هو الصحيح، والله أعلم.

٧ - من الفرق بين جمع القلة وجمع الكثرة

يفرق بين جمع القلة وجمع الكثرة بأشياء؛ منها أنَّ الغالب في اللغة أنْ يعامل جمع القلة معاملة جماعة الإناث، فيستعمل معه ضمير هذا الجمع، واسم الإشارة "هؤلاء"، ويعامل جمع الكثرة معاملة المفرد المؤنث، فيستعمل معه ضمير الواحدة المؤنثة، واسم الإشارة "هذه" فيقال: هؤلاء الأشهر انقضين، وهذه الشهور انقضت، ويجوز العكس وهو قليل(٦)، قال أبو علي: "وروى أبو عثمان: العرب تقول: الأجذاعُ انكسرْنَ، لأدنى العدد، والجذوع انكسرت للكثير"(٧)، وحكى العكبري عن العبدي وعبدالقاهر تعقيبهما على رواية المازني تلك فقال: "قال العبدي

(١) المخصص ١٥/١١٨.

(٢) المقتصد في شرح التكملة ص ٢٨٩.

(٣) شرح التكملة ق ١١٠١أ.

(٤) شرح التكملة للعكبري ق ١١٠١أ.

(٥) الصحاح ص ٢٤٢٤ (عرا). المحكم ٢/٢٤٤. لسان العرب ١٩/٢٧٢ (عرا).

(٦) معاني القرآن للفراء ١/٤٣٥. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٨٠ - ٦٨٢. البحر المحيط ٥/٣٩. الدر المصون ٦/٤٥.

(٧) التكملة ص ٨٨ - ٨٩.

وعبدالقاهر جميعاً: إنَّ ما قاله المازني من الفرق بين جمع القلة والكثرة في النون والتاء ليس بلازم، بل كل واحد من الجمعين يجوز فيه الأمران..."(١)، إن كان ما قالاه اعتراضاً لقول المازني فهو غريب منهما ـ رحمهما الله ـ؛ لأنَّ أبا عثمان لا يقرر حكماً، وإنما يروي عن العرب معاملتهم جمع القلة وجمع الكثرة، ثم إنه لم يقل إنَّ هذا الاستعمال متعيِّن ولا يجوز خلافه، وقد ذكر الأئمة أنَّ هذا الاستعمال هو الكثير والغالب، وتجوز مخالفته(٢).

قال تعالى: ﴿**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ**﴾ [البقرة: ١٩٧]، (أشهر) جمع قلة فأخبر عنه بالجمع (معلومات)، وعاد الضمير إليه مجموعاً مؤنثاً (فيهنّ) وقال تعالى: ﴿**وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ**﴾ [البقرة: ٢٠٣]، (أيام) جمع قلة فعومل معاملة جمع المؤنث بالإخبار عنه بهذا الجمع (معدودات)، ومثله قوله تعالى: ﴿**قَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ**﴾ [آل عمران: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿**وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا**﴾ [البقرة: ٢٥٩]، (العظام) جمع كثرة فعومل معاملة المفردة المؤنثة فعاد الضمير إليها مفرداً مؤنثاً في (ننشزها) و(نكسوها)، وقال تعالى: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا**﴾ [طه: ١٠٥]، رجع ضمير المفرد المؤنث في (ينسفها) إلى جمع الكثرة الجبال، وقال تعالى: ﴿**وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ**﴾ [يوسف: ٢٠]، (دراهم) جمع كثرة؛ لذا وصف بالمفرد المؤنث (معدودة).

هذا هو الكثير، ويجوز عكس ذلك، قال تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً**﴾ [البقرة: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ**﴾ [البقرة: ١٨٩].

(١) شرح التكملة للعكبري ق ١٠٥أ. وانظر: المقتصد في شرح التكملة ص ٣٠٠ – ٣٠١.

(٢) انظر مصادر الحاشية (٦) في الصفحة السابقة.

أقول: تعقيب العبدي على قول المازني الغرض منه توضيح وبيان أن هذا الاستعمال جائز، لا واجب، والله أعلم.

٨ - الاستغناء في الجموع

الاستغناء باب واسع في العربية، فكثيراً ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ، كاستغنائهم بتثنية "سيّ" عن تثنية "سواء" فقالوا: سيّان، ولم يقولوا: سواءان، واستغنائهم بجمع القلة عن جمع الكثرة، كاقتصارهم في جمع "رجْل" على أرْجل، و"يوم" على أيام، ولم يأتوا لهما بجمع كثرة، واستغنائهم بجمع الكثرة عن القلة كشُسُوع استغنوا به عن أشْسَاع(١)، ورجَال عن أرجال(٢).

قال سيبويه: "يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه ساقطاً"(٣)، وقال: "من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"(٤)، ولكثرة الاستغناء في كلام العرب عقد له ابن جني باباً في "الخصائص"(٥).

من ذلك استغناؤهم بجمع التصحيح عن جمع التكسير كَسَنة، وقُلَة(٦)، وهَنَة(٧)، وفئة، اقتصروا في جمعها على جمع التصحيح بالألف والتاء، أو بالواو والنون، أو بهما معاً كما في سَنَة وقُلَة حيث قالوا: سَنَوات، وقُلاَت، وسِنُون وقِلُون، ولم يكسِّروا هذه المفردات(٨)، قال سيبويه: "وقالوا: جَدَيَاتُ الرَّحْل، ولم

(١) الأشباه والنظار في النحو ١/١٢٢ - ١٣٠. وانظر الخصائص ١/٢٦٧.

(٢) أوضح المسالك ٤/٣٠٧.

(٣) الكتاب ١/٤٦٢.

(٤) الكتاب ١/٤٧٧.

(٥) الخصائص ١/٢٦٦ - ٢٧١.

(٦) القُلة: خشبة قدر ذراع تنصب. يلعب بها الصبيان مع عود آخر يُضرب به. يسمى المقلاء. الصحاح ص ٢٤٦٧. المحكم ٦/٣٤٦. تاج العروس ١٠/٣١٠ (قلا).

(٧) جاء في المصباح المنير ص ٦٤١: "الهَنُ - خفيف النون - كناية عن كل اسم جنس. والأنثى: هنة".

(٨) الكتاب ٢/١٩٠.

يُكَسِّروا الجَدْيَة[١] على بناء الأكثر استغناء بهذا؛ إذْ جاز أن يعنوا به الكثير"[٢]، وقال الفارسي: "وقالوا: جَدَياتُ الرَّحْلِ، فلم يُجاوِزوا ذلك إلى غيره"[٣]، أي: من أنواع الجموع، ونقل العكبري عن العبدي تعليله ذلك فقال: "وقال العبدي: إنَّما لم يُتَجاوز؛ لئلا يلتبس بجمع جَدْي، وهو ولد الماعز"[٤]، أي: امتنعوا من جمع "جَدْية" على جِداء؛ لئلاَّ يلتبس بجمع "جَدْيٍ" الذي يجمع على جِدَاء أيضاً؛ إذْ إنَّ فَعْلاً وفَعْلة يجمعان في الكثرة على فِعَال[٥]، وذكر الجوهري أن "جَدْية" كُسِّرت على "جَدىً"، وضُبط في الصحاح بفتح الجيم والدال[٦]، ونقل ابن منظور عن ابن بَرِّي أنَّ صوابه "جَدْي" كشَرَيَةٍ وشَرْيٍ[٧]، وذكر الزَّبيدي تكسيراً آخر لجَدْيةِ الرَّحل وهو الجدايا[٨].

وينقض تعليل العبدي أمران، أولهما: امتناع طرده في كل جمع تُرك، واستُغني عنه بجمع آخر، والاستغناء في الجموع كثير[٩]، فلم يمنعهم من جمع "رِجْل" و"يَوْم" جمع كثرة والاستغناء عن ذلك بجمعهما جمع قلة على "أَرْجُل" و"أيَّامٍ" خشية اللبس بجمع مفرد آخر، وكذلك الاستغناء بجمع الكثرة "شُسُوع" و"رِجال" عن جمع القلة أشساع، وأرجال، ليس سببه خشية اللبس المذكور.

الأمر الآخر: أنَّ في الجموع جموعاً في مفرداتها لَبْسٌ قائم، ولم يدفعهم هذا

(١) الجدية: شيء محشو يُجعَل تحت دفَّتي السرج والرحل. وهما جديتان. الصحاح ص ٢٢٩٩ (جدى).

(٢) الكتاب ٢/ ١٨١.

(٣) التكملة ص ١٥٥.

(٤) شرح التكملة للعكبري ق ١٨١ب.

(٥) ارتشاف الضرب ص ٤٣٠. أوضح المسالك ٤/ ٣١٥.

(٦) الصحاح ص ٢٢٩٩ (جدى).

(٧) لسان العرب ١٨/ ١٤٧ (جدا).

(٨) تاج العروس ١٠/ ٦٩ (جدى).

(٩) الأشباه والنظائر في النحو ١/ ١٣٠.

اللبس إلى إهمال هذه الجموع والاستغناء عنها بغيرها، من ذلك "أبيات" و"بيوت" جمعان لبيت الشِّعر، وبيت الشَّعر، والبناء، و"أسْقِية" جمع قِلَّة للسقاء ككساء، وهو وعاء من جلدٍ للماء واللبن، وللسِّقَى كغنى، السحابة العظيمة القَطْر(١)، و"أعْدَال" جمع قلة للعَدْلِ (بفتح الفاء وكسرها) وهو المِثْلُ والنَّظير، وللعِدْل، وهو نصف الحِمْل(٢).

ومن ذلك أيضاً "أسْلاَف" جمعٌ للسَّلَف وله معانٍ، منها: القَرْض، الذي لا منفعة فيه للمُقرِض، وكل عمل صالح قدَّمته، أو فَرَطٍ فَرَط لك، وللسَّلِف ككَبِد، وكِبْد، وهو للرجل زوج أخت امرأته(٣)، و"رُكُب" ككُتُب، واحده رِكاب ككِتَاب، والرِّكاب الإبل التي يسار عليها، ومن السَّرج كالغرز من الرَّحْل، وهو ما توضع فيه الرِّجلُ(٤). وغير ذلك كثير ممَّا اتفق فيه لفظ الجمع، واختلفت فيه المفردات في اللفظ والمعنى، أو في المعنى دون اللفظ، ولم يمنعهم اللبس الحاصل في هذه الجموع من استعمالها في المفردات المختلفة.

٩ - جمع "إزار" و"لسان"

مرَّ في مسألة سابقة(٥) قول العبدي: من ذكَّر إزاراً "جمعه على أزُرٍ، وآزِرَةٍ، ومن أنَّثه جمعه على آزُر، مثل: عَناقٍ وأعْنُق، ومثله لسان فإنَّ منهم من يُذكِّره فيجمعه على ألْسِنَةٍ، ومن أنَّثه جمعه على ألْسُنٍ"(٦).

وقبل مناقشة قول العبدي لابد من الوقوف على قاعدة تكسير ما جاء من

(١) القاموس المحيط ٤/٣٤٣ (سقى).

(٢) القاموس المحيط ٤/١٣ (عدل).

(٣) القاموس المحيط ٣/١٥٣. ١٥٤. تاج العروس ٦/١٤٣. ١٤٤ (سلف).

(٤) القاموس المحيط ١/٧٥. المعجم الوسيط ص ٣٦٨ (ركب).

(٥) المسألة (٤).

(٦) شرح التكملة للعكبري ق ١٩٦ ب.

الأسماء على فِعال، المذكر من هذه الأسماء يجمع في القلة على أفْعِلة كمثال وأمثلة، وإناء وآنية، وفي الكثرة على فُعُل كفِراش وفُرُش.

والمؤنث يجمع في القلة على أفْعُل كذِرَاع وأذْرُع(١).

ومن هذا العرض الموجز لقاعدة جمع الأسماء المذكورة يتبيَّن أنَّ كلام العبدي في جمع "إزار" و"لسان" صحيح قياساً، فإزار المذكر يجمع في القلة على أفْعلة (آزِرة) كمثال وأمثلة، وفي الكثرة على فُعُل (أزُر) كفِراش وفُرُش، وإزار المؤنث يجمع في القلة على أفْعُل (آزر)، وكذلك لسان إذا ذُكِّر جمع على ألْسِنة، وإذا أنّث جمع على ألْسُن، ولكن هل ما قاله العبدي في جمع "إزار" و"لسان" جاء به سماع تناقلته الأئمة والرواة، أو أنه قاله قياساً على نظائره فقط؟ لأنَّ قواعد جموع التكسير أغلبية، قال الرضي: "جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع، وقد يغلب بعضها في بعضِ أوزان المفرد"(٢).

وقال الجاربُرْدي: "أكثر الجموع سماعي، لكن منها ما يغلب فيُذكَرُ الغالبُ ليُحملَ عليه ما لم يُسمَع جمعه"(٣).

أقول ـ والله المستعان ـ أمَّا اللسان فقد جاء بالجمعين، قال سيبويه: "أمَّا من أنَّث اللسان فهو يقول: أَلْسُنٌ، ومن ذَكَّر قال: ألْسِنَةٌ"(٤) وهذا هو الكثير فيه، وهو الذي جاء في القرآن، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى﴾ [النحل: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾ [الروم: ٢٢]، وجاء "ألْسُن" في الشعر،

(١) سيبويه ٢/١٩٢. ١٩٤. الأصول ٣/٥. التكملة ص ١٦٥. ١٦٧. الشافية في علم التصريف ص ٤٨. شرحها للرضي ٢/١٢٥.

(٢) شرح الشافية ٢/٨٩.

(٣) شرح الشافية ١/١٢٧ (ضمن مجموعة الشافية).

(٤) الكتاب ٢/١٩٤.

قال العجاج:

فَـقَـد لَجَجْنَا في هَوَاكِ لَجَجَا
حَتَّى رَهِبْنا الإثْمَ أو أنْ تُنْسَجَا
فِينَا أقَاوِيلُ امرئٍ تَسَدَّجَا
أوْ تَلْحَجَ الألْسُنْ فينا مَلْحَجَا(١)

وأمَّا "الإزار" فالذي ذكره اللغويون والنحويون جمعه في القلة على آزِرة، وفي الكثرة على أزُر(٢). ولم أقف على جمعه في القلة على "آزُر" عند غير العبدي، بل إن ابن سيده استدلَّ على تذكير الإزار بجمعهم إياه على "آزِرَة" و"أزُر". قال: "ولو كان مؤنثاً لَكُسِّر على آزُرٍ كشِمال وأشْمُل"(٣). وهذا صريح في أنه لم يسمع تكسيره على أفْعُل، فالعبدي إذن قاله قياساً لا سماعاً؛ لأن فِعَال المؤنث يُجمع على أَفْعُل - كما مرَّ - فإزار المؤنث يقتضي القياس جمعه على آزر، والشائع أنّه يذكر ويؤنث(٤). لكني لم أقف على جمعه هذا الجمع مسموعاً عن العرب.

١٠ - جمع "مَنْجنُون"(٥)

اختلف في وزن "منجنون" على قولين:

المشهور أنه فَعْلَلُول، فالكلمة رباعية الأصل، وكررت اللام؛ لتُلحَق

(١) ديوان العجاج ص ٣٣٣. تسدَّج: تكذَّب وتخلَّق. الصحاح ص ٣٢٢ (سدج). تَلْحَج: تَنْشب. الصحاح ص ٣٣٨ (لحج).

(٢) الكتاب ٢/١٩٤. التكملة ص ١٦٥. الصحاح ص ٥٧٨ (أزر). المحكم ٩/٦٤. المخصص ١٧/٢٢. لسان العرب ٥/٧٣ (أزر). تاج العروس ٣/١١ (أزر).

(٣) المخصص ١٧/٢٢. والقول في تذكير الإزار وتأنيثه في المسألة الرابعة.

(٤) انظر المسألة (٤).

(٥) المنجنون: الدولاب التي يُستقى عليها. والمحالة يُسنَى عليها. والدهر. الصحاح ص ٢٢٠١. المخصص ٩/١٦٣. اللسان ١٧/٣١٢. القاموس المحيط ٤/٢٧٠.

بعَضْرَفُوط[١]، الثاني: فَنْعَلُول، ورُدَّ هذا بوجهين، الأول: أنَّ النون إذا وقعت ثانية ساكنة فهي أصل، ولا يُحكم بزيادتها إلاَّ بدليل كالاشتقاق ونحوه، ولا دليل هنا على زيادة نون "منجنون" الأولى.

الوجه الثاني: تكسير الكلمة على مناجين، ولو كانت النون الأولى زائدة لجُمعت على مجانين، ولم يسمع فيها هذا[٢].

"منجنون" إذن يُكَسَّر على "مناجين"، بحذف النون الأولى من النونين الأخيرتين، وهي التي تلي الجيم، فوقعت الواو حرف لين رابعة فقلبت ياءً في الجمع[٣]. وقال أبو طالب العبدي: "يجوز أن تكون الأخيرة هي المحذوفة، وحُذفت الواو، لكونها خامسة؛ ولم تعوَّض التاء منها لأن التعويض يكون من حرف المد إذا كان رابعاً"[٤]، قوله: "ولم تُعوَّض التاءُ منها..." يشير به إلى معاقبة التاء الياء في صيغة منتهى الجموع، فقد تُحذفْ الياءُ، وتلحق التاء عوضاً عنها كقناديل وقنادلة، وزناديق وزنادقة[٥].

وأورد العكبري على العبدي أنه ينبغي على قوله "أن يكون الجمع مناجن لا مناجين"[٦]، كما أنه يترتب على حذف النون الأخيرة حذف الواو التي قبلها؛ لأنها خامسة وليست رابعة فتصير حينئذٍ ياء تبقى، أو تحذف ويُعوَّض منها التاء،

(١) العضرفوط: ذكر العظاء (من الزواحف). الحيوان للجاحظ ١/١٤٥. المنصف ٣/١٢. القاموس المحيط ٢/٣٧٣.

(٢) سيبويه ٢/٣٣٧. ٣٤٤. الأصول ٣/٢٣٧. المنصف ١/١٤٥ – ١٤٦. شرح التكملة للعكبري ق ٢٨١ب – ٢٨٢أ. شرح الملوكي في التصريف ص ١٥٦ – ١٥٧. الممتع في التصريف ص ٢٥٥ – ٢٥٦.

(٣) شرح التصريف للثمانيني ص ٢٥٤. شرح التكملة للعكبري ق ٢٨٢أ.

(٤) شرح التكملة للعكبري ق ٢٨٢أ.

(٥) المذكر والمؤنث للمبرد ص ٨١. ١١٣ – ١١٤. شرح الكافية الشافية ص ١٧٣٦. ارتشاف الضرب ص ٤٥٩. التصريح ٥/١٦. شذا العرف ص ١٤٦.

(٦) شرح التكملة ق ٢٨٢أ.

وقد نبَّه العبدي نفسه إلى امتناع ذلك ولزومِ حذف الواو بعد حذف النون لكونها خامسة، في حين أنَّ حذف النون التي قبل الواو لا يلزم منه حذف حرف آخر حيث تصير الواو رابعة فتُقلب ياء، والحذف الذي لا يؤدي إلى حذف آخر أولى من الحذف الذي يلزم منه حذف آخر(١).

١١ - جمع الوصف الذي على فَعِيل وفَعِيلة على فِعال

من أبنية جموع الكثرة فِعال، ويَطَّرد في أشياء(٢)، منها الوصف الذي على فعيل وفعيلة؛ بمعنى فاعل وفاعلة، ولامه صحيحة كظريف، وظَرِيفة، وطويل، وطَويلة، وكَرِيم، وكَرِيمة، يقال في جمعها: ظِرَاف، وطوال، وكِرَام، أمَّا معتل اللام كشَقِيٍّ وقَوِيٍّ وغَنِيٍّ فلا يُجمع هذا الجمع، وإنما يُجمع على أفعلاء، أشقياء، وأقوياء، وأغنياء(٣). فإن كان فعيل بمعنى مفعول، وهو مِمَّا يستوي فيه المذكر والمؤنث فإنه يُجمع على فَعْلى كجريح، وقتيل، وأسير، يقال في جمعها جَرْحى، وقَتْلَى، وأسْرَى(٤).

وخَصَّ أبو طالب العبدي فِعالاً بفعيلة دون فَعِيل(٥)، ولم يُسلَّم له هذا، قال أبو حيان: "وهو خطأ، بل المذكر والمؤنث يجمعان على فِعَال، يشتركان فيه"(٦). وقال ابن عقيل: وقول العبدي "إنَّ فِعالاً: جمع فعيلة خاصة غلط، فقد ذكر الناس ذلك في فعيل أيضاً، ومنه شديد وشِدَاد، وحديد وحِداد، وسمِن وسِمان"، ونقل

(١) انظر شرح التصريف للثمانيني ص ٢٥٤.

(٢) تجدها مفصلة في: التسهيل ص ٢٧٢ - ٢٧٣. وارتشاف الضرب ص ٤٣٠ - ٤٣٢. وهمع الهوامع ٦/ ٩٨ - ٩٩. وشذا العرف ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ١٣٧. ارتشاف الضرب ص ٤٤٥. شذا العرف ص ١٣٩.

(٤) التكملة ص ١٨٧. شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ١٤١ - ١٤٢.

(٥) ارتشاف الضرب ص ٤٣١. المساعد ٣/ ٤٢٩. همع الهوامع ٦/ ٩٩.

(٦) ارتشاف الضرب ص ٤٣١.

عن ابن هشام الخضراوي قوله: "لا أعلم فيه خلافاً"(١)، قال سيبويه: "وأمَّا ما كان فعيلاً فإنّه يُكسَّر على فُعَلاء، وعلى فِعَال..، وأمَّا ما جاء على فِعال فنحو ظريف وظِراف، وكريم وكِرام، ولِئام، وبِراء"(٢).

والعبدي محجوج بالسماع، فقد جُمع في القرآن الكريم فعيل الوصف على فِعال في عدة مواضع من ذلك قوله تعالى: ﴿**انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً**﴾ [التوبة: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ**﴾ [الأحزاب: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿**وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ**﴾ [النساء: ٩]، وقوله تعالى: ﴿**عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ**﴾ [التحريم: ٦]، وقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا**﴾ [الفرقان: ٧٢].

واستعمل هذا الجمع لفعيل في الشعر كثيراً، قال منظور بن سُحيم الفقعسي:

وَلَسْتُ بهاجٍ في القِرَى أهْلَ منزلٍ ... على زَادِهم أبْكي وأبْكي البَوَاكيَا

فإمَّا كِرَامٌ موسِرُون أتَيْتُهم ... فحَسْبي من ذي عندَهُم ما كَفَانيا

وإمَّا كِرَامٌ مُعسِرون عَذَرْتُهم ... وإمَّا لِئَامٌ فادَّكرتُ حَيائيا(٣)

جمع "كريم" و"لئيم" ووزنهما فَعِيل وهو بمعنى فاعل على "كرام" و"لئام".

وقال أوس بن حجر:

وقومي خِيارٌ من أُسيِّدَ شِجْعَةٌ ... كِرَامٌ إذا ما الموتُ خَبَّ وهَرولا(٤)

وقال الحطيئة:

عِراضُ الخُدُودِ كِرامُ الجُدُودِ ... يَمُدُّونَ للمَجْدِ باعاً طويلاً(٥)

(١) المساعد ٣/٤٢٩.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٧.

(٣) الحماسة لأبي تمام ١/٥٨٤.

(٤) ديوان أوس بن حجر ص ٩١.

(٥) ديوان الحطيئة ص ٣٠٢.

وقال جرير:

لِئَـــامُ العالمـــينَ كِـــرَامُ تيـــمٍ وسَيِّدهم ـ وإنْ زَعَموا ـ مَسُودُ(١)

جُمع في هذه الأبيات وهي لشعراء يحتج بشعرهم في اللغة والنحو "كريمٌ" و"لئيمٌ" و"عَريضٌ" ـ وهي على وزن فَعيل بمعنى فاعل ـ على فِعَال "كِرَام" و"لِئام" و"عِرَاض" وغيرها كثير كما قلت، وهي دليل على صحة ما ذهب إليه النحويون عدا العبدي من أنَّ فعيلاً بمعنى فاعل يُجمع على فِعَال كما يُجمع عليه فَعِيلة، ولعلَّ العبدي حينما قصر فِعَالاً على فَعيلة دون فَعِيل أراد تجنب اللّبس في المفرد، أمذكر هو أم مؤنث؟ لكن اللغة تُروى كما هي، ولا يصح ردّ ما ثبت نقله منها، واللبس واقع في اللغة في أشياء أخرى غير هذا، وقد عقد ابن جني بابين في كتابه الخصائص لما يقع فيه اللبس من الألفاظ(٢)،

١٢ - جمع "قَاعٍ"(٣) على أقْوَاع

يُجمع "قاع" جمع قلة على أقْواعٍ، وأقْوُع، وقِيعة، وجمع كثرة على قيعان(٤)، وبجمعه على أقواع استدلَّ أبو البقاء العكبري على أنَّ ألفه منقبلة عن واوٍ(٥)، قلتُ: وجمعه على أقْوُعٍ دليل على ذلك أيضاً، ولعلَّ العكبري ـ رحمه الله ـ لم يقف على هذا الجمع فلم يذكره، وبخاصة أنه شاذ؛ لأنَّ الاسم الذي على فَعْل إذا كان معتلّ العين لا يجمع على أفْعُل، قال ابن مالك: "إلاَّ أنْ يُسمع فيُحكم

(١) ديوان جرير ص ٣٣٢.

(٢) البابان هما: "بابٌ في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون" الخصائص ٢/٩٣ - ١٠٣. و"باب في اتفاق المصاير. على اختلاف المصادر" الخصائص ٢/١٠٣ - ١٠٧.

(٣) القاع: أرض سهلة. مطمئنة. حُرَّة. لا حزونة فيها. ولا ارتفاع. ولا انهباط. تنفرج عنها الجبال. ولا حصى فيها ولا حجارة. ولا تنبت الشجر. المحكم ٢/١٩٧. تاج العروس ٥/٤٨٩. (قاع).

(٤) المحكم ٢/١٩٧. تاج العروس ٥/٤٨٩. (قاع).

(٥) شرح التكملة ق ١٧٥أ.

بشذوذه كأعْيُن وأثوب"(١).

وأنكر العبدي "أقواع" قال العكبري: "وقال العبدي: لا يُجمع على أقواع، وقد حكاه أهل اللغة"(٢)، ومنه قول ذي الرُّمَّة:

فوَدَّعنَ أقْواعَ الشَّماليل بَعْدَما ذَوى بَقْلُها: أحْرَارُها وذُكُورُهاُ(٣)

وقوله أيضاً:

تَصَيَّفْنَ حتَّى اصْفَرَّ أقْوَاعُ مُطْرِقٍ وهَاجَتْ لأعْدَاد المياهِ الأبَاعِرُ(٤)

وقول المثَقِّب العبدي:

وطَـارَ قُشَـارِيُّ الحَديـدِ كأنَّـهُ نُخَالةُ أقْوَاعٍ يَطيرُ حَصِيدُهَا (٥)

وبهذا يظهر أنَّ إنكار العبدي جمع "قاع" على أقواع غير صحيح؛ لثبوته في اللغة، كما قال العكبري.

١٣ - واحد الاثنين وجمعه

من ألفاظ العدد اثنان، وبه سُمِّي أحد أيام الأسبوع، وهو مثنى لفظاً لا حقيقة؛ إذْ ليس له واحد مستعمل من لفظه، قال أبو البقاء العكبري: "اثنان اسم مرتجل لواحد وواحد، وليس تثنية على الحقيقة؛ إذْ لو كان كذلك لكان واحده اثْناً، ولا يقال ذلك في الواحد، ونظيره في الارتجال ثلاثون وأربعون، فإنه مشتق من الثلاثة والأربعة، وليس واحده ثلاثة ولا أربعة"(٦)، وقالوا في جمع الاثنين أثناء(٧)،

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٨١٦. وانظر: ارتشاف الضرب ص ٤٠٩.

(٢) شرح التكملة ق ١٧٥أ.

(٣) ديوان ذي الرُّمَّة ص ٢٢٦.

(٤) ديوان ذي الرُّمَّة ص ١٠٢٠.

(٥) المفضليات ص ١٥٢. شرحها لأبي محمد الأنباري ص ٣١٠. وللتبريزي ص ٥٧١.

(٦) شرح التكملة ق ٧٧ب.

(٧) التكملة ص ٦٧. المحكم ١١/ ١٧٤. ١٧٥.

والتمس اللغويون والنحويون مفرداً مقدراً للمثنى والجمع: اثنين وأثناء، مستأنسين في ذلك بأصل المادة وتصاريفها، قال العبدي: "واحده ثَنَيٌ على فَعَلٍ فأُبدلت ياؤه ألفاً فصار كقفاً وأقفاء"(١)، وفي المحكم: "الثنتان تاؤه مبدلة من ياء، يدلُّ على أنّه من الياء أنَّه من ثَنَيْتُ؛ لأنَّ الاثنين قد ثُنِي أحدهما إلى صاحبه، وأصله ثَنَيٌ، يدلك على ذلك جمعهم إياه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء، فنقلوه من فَعَل إلى فِعْل كما فعلوا ذلك في بنت"(٢) وفيه أيضاً: "والذين قالوا: أثناء جاؤوا به على الاثن وإنْ لم يُتكلَّم به"(٣) وفي الصحاح(٤): "واثنان من عدد المذكر، واثنتان للمؤنث..، ولو جاز أن يُفرد لكان واحده اثْن(٥) واثنة" ومرَّ آنفاً قول العكبري: إنَّ اثنين "ليس تثنية على الحقيقة؛ إذْ لو كان كذلك لكان واحده اثْناً"، وقال أبو بكر بن الأنباري: "واحد الأثناء ثِنْيٌ وثِنًى وثَنًى"(٦) فالمفرد المقدَّر لاثنين وأثناء يحتمل أن يكون واحداً من هذه المفردات، واثن الذي ذكره الجوهري والعكبري هو في الأصل أحدها حذفت لامه وعُوِّض عنها همزة الوصل كما صُنِع بابن.

ويرى أبو طالب العبدي أنَّ أثناءً - جمع اثنين - سماعي لا قياسي، قال معقباً على قول أبي علي: "وقالوا في جمع الاثنين: أثناء"(٧): "معنى ذلك أنه مسموع من العرب، وليس بقياس من نحوي"(٨) وما ذاك إلاَّ لأنه لا واحد له من لفظه مستعمل.

(١) شرح التكملة ق ١٧٨أ.
(٢) المحكم ١١/١٧٤.
(٣) المحكم ١١/١٧٥.
(٤) ص ٢٢٩٥ (ثنى).
(٥) كذا! والصواب (اثناً).
(٦) شرح القصائد السبع الطوال ص ٥١.
(٧) التكملة ص ٦٧.
(٨) شرح التكملة للعكبري ق ١٧٨أ.

وذكر الجوهري(١) وابن سيده(٢) جمعاً آخر وهو أثانين، قال ابن سيده: حكاه المطرِّز عن ثعلب، وأنكره ابن بَرِّي في حواشيه على الصحاح، قال: "أثانين، ليس بمسموع، وإنَّما هو من قول الفراء وقياسه..، وهو بعيد في القياس، والمسموع في جمع الاثنين أثناء على ما حكاه سيبويه"(٣)، ولم أقف في الكتاب على حكاية سيبويه أثناء، أمَّا الفراء فقد وقفت له على النص التالي: "والاثنان تثنية، لا يُثنَّى، والجمع الأقل أثناء، وجمع الأثناء أثانٍ، والأثاني غاية الجمع..، فأما من جمع الأثانين فإنه بناه على أنْ جعل نون التثنية من نفس الكلمة"(٤) وظاهر كلامه أنه سمع هذا الجمع؛ لقوله: "فإنه بناه على أن جعل نون التثنية من نفس الكلمة"، والذي جعل نون التثنية من نفس الكلمة العربي الذي سُمِع منه هذا الجمع لا من قاله قياساً، يؤكِّد هذا قول قطرب معاصر الفراء(٥): "وقد حُكِيت لنا: مضت أثانينُ، ولا وجه لها أن تُدخِلَ النون فيها آخرة؛ لأن اثنين من ثنَّيت الشيء، فالنون مُقدَّمة قبل الياء، وهي عين الفعل"(٦). ولعل قوله: "ولا وجه لها..." يوضح بُعْد هذا الجمع في القياس عند ابن بَرِّي.

١٤ - تصغيرُ عَرَبٍ

إذا صُغِّر اسم ثلاثي مؤنث حقيقيّاً كان تأنيثه أو مجازيّاً، وهو خال من تاء التأنيث، لحقته التاء عند تصغيره إن أُمن اللَّبسُ، كعين وأذن وسن وقدم ودار، يُقال

(١) الصحاح ص ٢٢٩٥ (ثنى).

(٢) المحكم ١١/١٧٥.

(٣) لسان العرب ١٨/١٢٧ - ١٢٨. تاج العروس ١٠/٦٠ (ثنى).

(٤) الأيام والليالي والشهور للفراء ص ٣.

(٥) توفي قطرب سنة ٢٠٦. والفراء سنة ٢٠٧هـ. إشارة التعيين ص ٣٣٨ و٣٧٩.

(٦) الأزمنة وتلبية الجاهلية بتحقيق د. الضامن ص ٣٤. وبتحقيق د. حدَّاد ص ١١١ مع شيء من التحريف في الأخير.

في تصغيرها: عُيَيْنَةٌ، وأُذَيْنَةٌ، وسُنَيْنَةٌ، وقُدَيْمَةٌ، ودُوَيْرَةٌ.

فإنْ أوقع لحاق التاء في لبس؛ امتنعت كتصغير اسم الجنس الجمعي الذي واحده بالتاء كشجر وبقر وتمر فلا تلحق التاء مصغراتها؛ لئلا تلتبس بتصغير مفرداتها، وكتصغير أسماء العدد المؤنث كثلاث وأربع، وخمس، فلا تلحق التاء مصغراتها؛ لئلا تلتبس بتصغير الأعداد المذكَّرة(١).

وشذَّ عن هذا أسماء مؤنثة صغَّرتها العرب ولم تلحقها تاء التأنيث منها: فَرَسٌ، وحَرْبٌ، ودِرْعٌ، وقَوْسٌ، ونَعْلٌ، وعُرْسٌ(٢)، ومنها عرب، وهو مؤنث؛ لقولهم: العرب العاربة، والعرب العرباء، والعرب المستعربة(٣)، صَغَّروه على "عُرَيب" دون تاء، قال أبو الهندي الرياحي(٤):

ومَكْنُ الضِّبَابِ طَعامُ العُرَيبِ ولا تشْتَهيهِ نُفُوسُ العَجَم(٥)

ونقل العكبري عن العبدي وجه ترك التاء في مصغر "عرب" مع أنَّ اللفظ ثلاثي مؤنث فقال: "وقال العبدي: حذفوا التاء ضرورة، وعلى إجراء المصغَّر مجرى المكبَّر"(٦)، وحَمْلُ العبدي له على الضرورة مخالف لما عليه النحويون واللغويون

(١) أوضح المسالك ٤/٣٢٩ – ٣٣٠. شذا العرف ص ١٥٥.

(٢) البديع في علم العربية ٢/١٧٣. شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/٢٤١ – ٢٤٣. ارتشاف الضرب ص ٣٧٥ – ٣٧٦. همع الهوامع ٦/١٤٣ – ١٤٤.

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٥٤٦ (ط بغداد). المحكم ٢/٩٠. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٧٨.

(٤) من بني رياح بن يربوع من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. اختُلف في اسمه. الشعر والشعراء ص ٦٨٢ – ٦٨٣. طبقات الشعراء لابن المعتز ص ١٣٦ – ١٤٣. فوات الوفيات ٣/١٦٩ – ١٧١.

(٥) التكملة ص ١٣٦. الصحاح ص ١٧٩. التنبيه والإيضاح لابن بري ١/١١٥ (عرب). إيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٨٥ – ٦٨٦. وفيه مزيد تخريج.
مكن الضِّباب: بيضه. والضِّباب: جمع ضبٍّ.

(٦) شرح التكملة ق ١٥٨ب.

من أنه شاذ(١) أو نادر(٢)، وبناء على قوله استعمال "عُريب" في تصغير "عرب" خاص بالشعر للضرورة، ولا يجوز استعماله في غير ذلك، وحملُه على الشذوذ أو الندرة يتجاوز الشعر إلى النثر، ويوجب استعماله كما سُمع، ويدخل في المطرد استعمالاً الشاذ قياساً الذي قال عنه ابن جني: "واعلم أنَّ الشيء إذا اطَّرد في الاستعمال وشذَّ عن القياس، فلابُدَّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره"(٣).

وقول العبدي بعد ذلك: "وعلى إجراء المكبَّر مُجرى المصغَّر" كأنه توجيه لهذه الضرورة بأنَّ الذي حسَّنها إجراؤهم "عُريب" المصغّر مجرى مكبَّره "عرب"، فكما أنَّثوا لفظ المكبَّر بلا علامة فعلوا في مصغَّره مثل ذلك.

ومن النحويين من علَّل ترك التاء في تصغير "عرب" بما عَلَّلوا به تركها في تصغير "حرب" على "حُريب"، وهو كون "حرب" مصدراً في الأصل، يقال: حربته حرباً، بمعنى: قاتلته قتالاً(٤)، فقالوا: لم تلحق التاء (عُريب) "لأن العرب في الأصل مصدر سُمِّي به"(٥) يُقال: عَرِب الجرح، بمعنى: بَقِي له أثر بعد البرء، وعَرِب الجلد: غَلُظ، وعَرِب الماء: كَثُر، والمصدر في الجميع عَرَباً، ويقال: عَرِبت المرأة إلى زوجها عُرْباً، تحبَّبت إليه(٦)، وليس هذا التعليل ببعيد، والله أعلم.

(١) شرح اللمع لابن برهان ص ٦٦٠. المخصص ١٦/ ٨٢. المفصل ص ٢٠٤. شرح جمل الزجاجي لابن خروف ص ١٠١٦. الشافية لابن الحاجب ص ٣٤. شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ص ١٠٢٢.

(٢) المحكم ٢/ ٩٠.

(٣) الخصائص ١/ ٩٩.

(٤) المذكر والمؤنث للمبرد ص ٨٧. المقتضب ٢/ ٢٤٠. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٧٠٤ (ط بغداد). أسرار العربية ص ٣٦٦. اللباب للعكبري ٢/ ١٧٠. شرح الشافية للرضي ١/ ٢٤٢.

(٥) شرح الشافية للجاربردي ١/ ٨٨.

(٦) الأفعال لابن القوطية ص ٢٢ – ٢٣. ولابن القطاع ٢/ ٣٥٢ – ٣٥٣.

١٥ - تصغير "قدَّام" و"وراء"

"قدَّام" و"وراء" ظرفان مؤنثان، وما عداهما من الظروف مذكر، غير "أمام" فيُذكَّر ويُؤنث، ودليل تأنيثها تصغيرها على "قُدَيدِيمة" و"وُرَيِّئة"، وقالوا في تصغير "أمام": "أُمَيِّم" و"أُمَيِّمة"(١)، ولحاق تاء التأنيث لها حين تصغيرها شاذٌّ؛ لأن الاسم المؤنث الخالي من علامة التأنيث المتجاوز ثلاثة أحرف لا تلحقه تاء التأنيث إذا صُغِّر بخلاف الثلاثي الخالي من التاء كشمس وعين، فإنها تلحق المصغّر فيقال: شُمَيسَة، وعُيَينَة، وقد مرَّ هذا في المسألة السابقة، يقال في زينب، وسعاد، وعَناق، وعُقاب: زُيَيْنِب، وسُعَيِّد، وعُنَيِّق، وعُقَيِّب، وعلّلوا ذلك بأنَّ الحرف الزائد على الثلاثة بمنزلة تاء التأنيث فعاقبها(٢).

ووجَّه العبدي شذوذ "قُدَيدِيمة" وأختها عن بابهما بأنهم "إنَّما فعلوا ذلك ليدلُّوا على أنَّ الأصل في الرباعي المؤنث كله تاء التأنيث في التصغير، فخرج ذلك شاذاً مُنَبِّهاً على الأصل، كما صحَّت الواو في القَوَد، والقُصْوَى، والقياس القصيا كالدُّنيا والعليا"(٣)، وهذا هو تعليل الفارسي في التكملة(٤)؛ لذا حكاه أبو البقاء العكبري عنه في التكملة وعن العبدي(٥)، وهذا التعليل مبني على أنَّ الأصل في مصغَّر الرباعي المؤنث الخالي من تاء التأنيث أن تلحقه التاء، وربَّما كان هذا الأصل مستعملاً في وقت من الأوقات - حسب رأي علماء اللغة المعاصرين(٦) - ثم أُهمِل

(١) المذكر والمؤنث للفراء ص ١٠٩ - ١١٠. ولابن الأنباري ص ٣٧٧ (ط بغداد) ١/٥٠٨ - ٥٠٩ (ط القاهرة). ولابن جني ص ٩٨.

(٢) البلغة للأنباري ص ٨٥. وانظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٧٠٢ - ٧٠٣. وعلل النحو ص ٤٨١. وأسرار العربية ص ٣٦٥. واللباب للعكبري ٢/١٧١. وشرح الشافية للرضي ١/٢٣٨.

(٣) شرح التكملة ق ١١٠٩أ.

(٤) التكملة ص ٩٢.

(٥) شرح التكملة ق ١١٠٩أ.

(٦) راجع: بحوث ومقالات في اللغة ص ٥٧ - ٨٥.

وأميت مع تطوّر اللغة، وظلَّت هذه الألفاظ الشاذة مستعملة كما كانت في الأصل المهمل دالة عليه، كما دُلَّ بتصحيح الواو في "القصوى" و"القَودَ" على أصلهما المستعمل في مرحلة من مراحل اللغة قبل فشو الإعلال في حروف العلة.

وللمبرد تعليل آخر، قال: "لمَّا كانت الظروف بابها التذكير، وكانت هاتان(١) مؤنثتين؛ اضطروا إلى إبانة ذلك فيهما"(٢)، فهو يرى أنهم زادوا تاء التأنيث في "وُرَيِّئَة" و"قُدَيدِيمَة"؛ ليدلوا على أنَّ "وراء" و"قُدَّام" ظرفان مؤنثان، ولو لم تلحقهما التاء لم يَتبيَّن تأنيثهما؛ لأن الظروف بابها التذكير، وكذلك الحال في "أُمَيمَة" التي لم تثبت عند المبرد وأثبتها غيره(٣)، وبتعليل المبرد قال جماعة منهم أبو إسحاق الزجاج(٤)، وأبو سعيد السيرافي(٥)، وأبو علي الفارسي في تذكرته(٦)، وابن جني(٧)، وآخرون(٨)، ومع وجاهة هذا التعليل إلا أنَّ الأول أوجه ـ في رأيي ـ لأن فيه إشارة إلى أصل مهمل، وله نظائر في اللغة، منها ما ذكره أبو علي والعبدي أنهم لم يُعلُّوا "القُصْوَى" فيقولوا: القصيا، كما قالوا: الدُّنيا والعُليَا؛ تنبيهاً على أنَّ الياء فيهما أصلها الواو، وكذلك لم تُعل عين "القَوَد" كما أُعلَّت في نظائره نحو: باب، وناب، ودار، وساق؛ تنبيهاً على أنَّ أصل الألف الواو، ومن ذلك "استحوذ" و"استنوق" و"استصوب" و"استروح" صحت الواو في هذه الأفعال ولم

(١) إشارة إلى "قُدَيدِمَة" و"وُرَيِّئَة". إذ لم يذكر غيرهما.

(٢) المذكر والمؤنث للمبرد ص ٩٤. ونحوه في المقتضب ٢/ ٢٧٢.

(٣) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ص ١١٠. ولابن الأنباري ص ٣٧٧ (ط بغداد) ١/ ٥٠٨ - ٥٠٩ (ط القاهرة). ولابن جني ص ٩٨. والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٨٥.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٣/ ٨١.

(٥) شرح اللمع لابن برهان ص ٦٦٤. شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ٢٤٣.

(٦) شرح التكملة للعكبري ق ١٠٩أ.

(٧) المذكر والمؤنث ص ٩٨.

(٨) انظر: شرح اللمع للواسطي ص ٢٥٩. وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ٥٦٥.

تُقلب ألفاً كما فُعِل بنظائرها كاستقام، واستدار، واستعان؛ تنبيهاً على أنَّ هذه الألف منقلبة عن واو.

١٦ - من شواذ النسب

في العربية ألفاظ كثيرة جاءت منسوبة على غير قياس النسب، أُطلق عليها شواذ النسب، يختم بها النحويون عادة باب النسب(١) كقولهم في النسب إلى السَّهل: سُهليٌّ - بضم السين - والقياس فتحها، وقولهم: دُهْرِيٌّ، والقياس: دَهرِيٌّ، وهُذَلِيٌّ - في النسب إلى هُذيل - والقياس هُذَيليٌّ، ويمانٍ، وشآمٍ - في النسب إلى اليمن والشأم - بحذف إحدى ياءي النسب وتعويض ألفٍ منها - والقياس يَمنِيٌّ، وشأمِيٌّ.

ومن ذلك قولهم للغليظ الرقبة: رَقبانيٌّ، وللطويل اللحية: لحيانِيٌّ(٢)، وللعظيم الأنف: أُنافيٌّ(٣).

ووجّه العبدي قولهم أُنافيّ للعظيم الأنف بقوله: "الوجه في قولهم: أنافيٌّ أنَّ في الجمع ما هو على فُعَال، نحو: تُؤامٍ، ورُخالٍ، فلمَّا أرادوا تعظيم الأنف حملوه على وزنٍ يدلّ على الكثرة"(٤)، وهذا طريف منه؛ إذْ وجَّه الشذوذ في قولهم: أُنافيٌّ بتشبيهه بالجمع؛ لأنَّ من الجموع ما هو على فُعَال، والجمع يدل على الكثرة،

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر: الأصول ٣/ ٨٠ - ٨٣. واللمع ص ٢٨٩ - ٢٩٠. والمفصل ص ٢١١ - ٢١٢. والمقرب ٢/ ٦٧ - ٧٠. وشرح الكافية الشافية ص ١٩٦٤ - ١٩٦٦. وشرح الشافية للرضي ٢/ ٨١ - ٨٤. وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص ١٢٧١ - ١٢٧٢. وارتشاف الضرب ص ٦٣١ - ٦٥٣.

(٢) سيبويه ٢/ ٨٩. وانظر مصادر الحاشية السابقة.

(٣) إصلاح المنطق ص ٣٦٩. التكملة ص ٥٢. مقاييس اللغة ١/ ١٤٦. الصحاح ص ١٣٣٢ (أنف). المخصص ١٣/ ٢٤٢. العباب الزاخر (حرف الفاء) ص ٣٥.

(٤) شرح التكملة للعكبري ق ٥٦ب.

وأُنافيٌّ لا يقال إلاَّ للعظيم الأنف، وقد يكون في الكثرة عظمة، ولعلَّه أخذ هذا من قول أبي علي: "وزعموا أنَّهم قالوا للعظيم الأنف: أُنافيٌّ، وإلى وَبَارِ: أُبارِيٌّ، وكأنه بُني الاسمُ على فُعال"(١).

وقال أبو البقاء العكبري موضحاً ومعللاً هذا الشذوذ: "وأمَّا أنافيٌّ ـ للعظيم الأنف ـ فإنّه مغيَّر، وذلك أنهم ضمّوا الهمزة وكانت مفتوحة، وزادوا الألف، وليس هذا قياس النسب، ولكنَّهم غيَّروه ليدلُّوا بتغييره في اللفظ على أنهم أرادوا معنى زائداً على النسب، وهو عِظمُ الأنف، ومثله قولهم في العظيم اللحية والرقبة: لحيانيٌّ ورَقبانيٌّ"(٢)، وقريب من هذا قول الرضي: "وقد يلحق ياء النسب أسماء أبعاض الجسد للدلالة على عظمها: إمَّا مبنية على فُعال كأُنافيّ للعظيم الأنف، أو مزيداً في آخرها ألفٌ ونونٌ كلِحْيَانيّ ورقبانيّ وجُمَّانيّ للطويل الجُمَّة، وليس البناءان بالقياس، بل مسموعان"(٣).

وفي قول العبدي: "إنَّ في الجمع ما هو على فُعال، نحو: تُؤَامٍ، ورُخَالٍ" وقفتان:

الأولى: أنَّ ما جاء على هذا البناء من الجموع قليل، إذْ لم يذكر أبو عبيدة(٤) وابن السكيت(٥) غير ستة جموع، وزاد ابن خالويه ثلاثة(٦).

الوقفة الثانية: اختلف النحويون في هذه الجموع التي على فُعَال، فأكثرهم على أنها أسماء جموع؛ لأنّ هذا البناء ليس من أبنية الجموع عندهم، وعُزي إلى

(١) التكملة ص ٥٢.

(٢) شرح التكملة ق ٥٦أ – ب.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٨٤.

(٤) أدب الكاتب ص ٥٤٨.

(٥) إصلاح المنطق ص ٣١٢.

(٦) قال في كتابه (ليس في كلام العرب) ص ١٥١: "ليس في كلام العرب شيء جُمِع على فُعَال إلا نحو عشرة أحرف..." وذكر تسعة. واستدرك المحقق عليه جموعاً أخرى. وانظر: سفر السعادة ص ٣٦١ – ٣٦٢. وتاج العروس ٣/ ٣٦٦ (ظأر) ٧/ ٣٤٢ (رخل).

الأخفش أنها جموع تكسير(١)، وصححه ابن مالك في التسهيل(٢)، وحكاه الرضي عن سيبويه فقال: "وعند سيبويه أيضاً فُعَال من أبنية الجموع، خلافاً لغيره، لكنَّ قياسَه عنده أن يكون جمع فِعْل كظُؤَارٍ في ظِئْر، وفَعِل كرُخالٍ في رَخِل، قال: وتُؤَام في تَوْأَم شاذ، وعند غيره هو اسم جمع"(٣)، والرضي هنا يشير إلى قول سيبويه: "وقد قال بعض العرب: أمْكُنٌ، كأنه جمع مَكْنٍ لا مكان..، ومثل ذلك: تَوْأم وتُؤَام، كأنهم كَسَّروا عليه (تِئْمٌ)، كما قالوا: ظِئرٌ وظُؤَار، ورِخْلٌ ورُخَالٌ"(٤)، وذكر سيبويه هذا البناء في الجموع في موضع آخر أيضاً فقال: "وقالوا: رُبَّى ورُبَابٌ، حذفوا الألف وبنوه على هذا البناء كما ألقوا الهاء من جُفْرة فقالوا: جِفار، إلا أنهم قد ضَمُّوا أوَّل ذا، كما قالوا: ظِئرٌ وظُؤَار، ورِخْلٌ ورُخَال، ولم يَكسِروا أوَّله كما قالوا: بِغَارٌ وقِدَاحٌ..، ومثل ظِئْرٍ وظُؤَارٍ: ثِنْيٌ وثُنَاءٌ"(٥).

١٧ - الوقف على المتحرك بالنقل

من مذاهب العرب في الوقف على المتحرك نقل حركته إلى ما قبله، نحو: هذا بَكُرْ، ومررت ببَكِرْ، ومنه قراءة من قرأ: ﴿ **وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرْ** ﴾ [العصر: ١ - ٣](٦)، وقول الراجز:

أنا ابنُ ماوِيَّة إذْ جدَّ النَّقُرْ(٧)

(١) الأصول ٣/٢٩. شرح الشافية للرضي ٢/٢٠٣ - ٢٠٤. ارتشاف الضرب ص ٤٠٤ - ٤٠٥. ٤٨٠. ٤٨١.

(٢) التسهيل ص ٢٧٤.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٠٦ - ٢٠٧.

(٤) الكتاب ٢/١٩٩.

(٥) الكتاب ٢/١٩٦.

(٦) رُويت (والعَصِرْ) عن أبي المنذر سلام الطويل. و(بالصَّبِرْ) عن أبي عمرو بن العلاء. السبعة ص ٦٩٦. إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٥٢٦. الحجة للقراء السبعة ٦/٤٣٨ - ٤٣٩. المحرر الوجيز ٥/٥٢٠. الموضح في وجوه القراءات وعللها ص ١٣٩٥ - ١٣٩٦.

(٧) سيبويه ٢/٢٨٤. تحصيل عين الذهب ص ٥٦٠.

واختُلف في الحركة المجتلبة للحرف الساكن أهي حركة الحرف الأخير نُقلت إلى الساكن، أم حركة مجتلبة للتخلص من التقاء الساكنين؟ قولان(١).

ويشترط للوقف بالنقل أن يكون ما قبل الآخر صحيحاً ساكناً، لا يتعذر تحريكه كالألف والحرف المدغم، ولا يستثقل كالواو والياء، وأن يكون الحرف الموقوف عليه صحيحاً، وألاَّ يؤدي النقل إلى وزن لا نظير له في العربية كفُعِل، وفِعُل، وألاَّ تكون حركة الحرف الموقوف عليه فتحة، فلا نَقْلَ في نحو: هذا قَلَمٌ؛ لأن ما قبل الآخر متحرك، ولا في نحو: هذا شراع، ويشدٌّ؛ لتعذر تحريك الألف والحرف المدغم، ولا في نحو: هذا زيدٌ، وعوفٌ، وعصفورٌ، وقنديلٌ؛ لاستثقال الحركة على الواو والياء، ولا في نحو: غزو، وظبي؛ لأن الحرف الموقوف عليه ليس صحيحاً، ولا في نحو: هذا بِشْرٌ، وانتفعت بقُفْلٍ؛ لأنه سيؤدي إلى عدم النظير لو قيل: بِشُرْ، وبقُفِلْ، ولا في نحو: رأيت بَكْراً؛ لأن الحركة فتحة.

ويستثنى من الشرطين الأخيرين المهموز فيجوز النّقل فيه وإنْ أدَّى إلى وزن لا نظير له نحو: هذا عِبْءٌ، ومررتُ بكُفْءٍ، أو كانت الحركة فتحة نحو: لا أحب البُطْءَ؛ لثقل الهمزة(٢).

والشرط الأخير ـ وهو ألاَّ تكون الحركة فتحة ـ قول عامة البصريين، وخالفهم فيه الأخفش والجرمي، ومن الكوفيين الكسائي والفراء(٣)، فأجازوا الوقف بالنقل وإن كانت حركة الموقوف عليه فتحة وهو ليس همزة نحو: تعلمت العِلْمَ، فيجيزون: تعلمت العِلَمْ، قال أبو البركات الأنباري: هو مذهب الكوفيين، ورجَّحه(٤)،

(١) ارتشاف الضرب ص ٨١١ – ٨١٢. توضيح المقاصد ٥/١٧٢. المساعد ٤/٣١٦.

(٢) ارتشاف الضرب ص ٨١٠ – ٨١١. توضيح المقاصد ٥/١٦٩ – ١٧١. أوضح المسالك ٤/٣٤٦ – ٣٤٧. المساعد ٤/٣١٥ – ٣١٩. شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/٢١١ – ٢١٢.

(٣) ارتشاف الضرب ص ٨١١. المساعد ٤/٣١٨.

(٤) الإنصاف ص ٧٣١ – ٧٣٦ المسألة (١٠٦). وانظر: مجالس ثعلب ص ٥٥٣. وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٢. والمحصول لابن إياز ق ٢٣٢أ. وتوضيح المقاصد ٥/١٧٠.

واختاره العبدي(١). قال ابن يعيش: وهو قول سديد؛ "لأن الغرض من هذا النقل الخروج عن عهدة الجمع بين الساكنين، وذلك موجود كما هو موجود في الرفع والجر"(٢)، وروى ثعلب عن العرب ما يُقوِّي هذا المذهب فقال: "سمعت العرب تقول: اضْرِب الوَجَهْ"(٣).

١٨ - من أسباب الإمالة

الإمالة من اللهجات العربية، وليس جميع العرب يميلون، فهي لغة عامة أهل نجد من تميم وقيس وأسد، أمَّا أهل الحجاز فلا يميلون(٤).

وقد تحدث القراء والنحويون عنها وعن أسبابها وحكمها وموانعها، وأفاضوا في ذلك، وعرَّفوها بعدة تعريفات عرض الدكتور عبدالفتاح شلبي كثيراً منها في بحثه عن الإمالة(٥)، وناقشها وقارنها بما انتهى إليه أصحاب الدراسات اللغوية الحديثة، ومما ارتضاه من تعريفات القراء تعريف مكي في التبصرة إذْ قال: "اعلم أنَّ الإمالة إنما تكون في الألف، ومعناها هو أن تقرِّب الألف نحو الياء لياءٍ قبلها أو لكسرة قبلها أو بعدها في اللفظ أو في المعنى، أو لأنَّ أصلها الياء، أو لشبهها ما أصله الياء، هذا أصل الإمالة في القرآن والكلام، وقد تمال الألف وأصلها الواو لعلل توجب ذلك..، وإذا قرَّبت الألف إلى الياء في الإمالة لم يكن ذلك حتى تقرب الفتحة التي قبلها نحو الكسرة"(٦). وهذا تعريف للإمالة ممزوج بالشرح، ومن

(١) المحصول ق ٢٣٢أ.

(٢) شرح المفصل ٩/ ٧٢.

(٣) مجالس ثعلب ص ٥٥٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٥٤. شرح الشافية للرضي ٣/ ٤. ارتشاف الضرب ص ٥١٨. النشر ٢/ ٣٠.

(٥) الإمالة في القراءات واللهجات العربية. الفصول الأول والثاني والثالث ص ١٤ - ٥٤.

(٦) التبصرة في القراءات السبع ص ٣٧٠. وانظر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية ص ١٦ و٤٨ - ٤٩.

التعريفات التي عرضها الدكتور شلبي أيضاً: قول مكي في الكشف: "اعلم أن معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة"(١)، وهذا التعريف قريب من تعريفات كثير من القراء والنحويين للإمالة، ومنها قول ابن أبي مريم: "الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة لتميل الألف التي بعدها نحو الياء"(٢)، وقول أبي علي: "هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء فتقاربها"(٣).

وللإمالة أسباب ذكرها القراء والنحويون الذين تحدثوا عنها، منها الكسرة قبل محل الإمالة أو بعده، ومثَّل أبو علي لإمالة الألف للكسرة قبلها بعمادٍ وكِتابٍ وشِمْلالٍ وسِرْبالٍ ودِرْهمان(٤)، وواضح من كلامه أنَّ سبب إمالة الألف في (درهمان) الكسرة في أول الكلمة وهو الذي عليه عبدالقاهر الجرجاني(٥) والزمخشري(٦)، وأبو البقاء العكبري(٧)، وابن يعيش(٨)، وابن الحاجب(٩)، وأبو حيَّان(١٠)، وآخرون(١١).

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/١٦٨. وانظر: الإمالة ص ١٦ و٤٩.

(٢) الموضَح في وجوه القراءات وعللها ص ٢٠٩.

(٣) التكملة ص ٢٢٣. وقريب من هذين التعريفين ما ورد في: الأصول ٣/١٦٠. واللمع ص ٣٢٧. وأسرار العربية ص ٤٠٦. والدر النثير ص ١٥٤. وارتشاف الضرب ص ٥١٨. والنشر ٢/٣٠. وشرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٤١٣.

(٤) التكملة ص ٢٢٣.

(٥) المقتصد في شرح التكملة ص ٧٥٠.

(٦) المفصل ص ٣٣٦.

(٧) شرح التكملة ق ٢٥٨ب.

(٨) شرح المفصل ٩/٥٦. ٥٧.

(٩) الشافية في علم التصريف ص ٨٣.

(١٠) ارتشاف الضرب ص ٥١٩.

(١١) انظر: توضيح المقاصد ٥/١٩٢. وأوضح المسالك ٤/٣٥٥. وشرح ابن عقيل ألفية ابن مالك ٢/٥٢٣. وشرح الأشموني ٤/٢٢٥.

وذهب العبدي إلى أنَّ إمالة ألف (درهمان) سببها الكسرة التي بعدها، وهي كسرة النون، وهو قول تفرَّد به العبدي ـ على حد علمي ـ إذْ لم أقف على من قال به قبله[١]، قال العكبري: "وفيه نظر..، يدلك على ذلك (أي أنَّ سبب الإمالة الكسرة التي في أول الكلمة، لا التي في آخرها) أنك لا تميل (رَجُلاَنِ) مع وجود الكسرة لمَّا لم يكن الأول مكسوراً، ويدلُّك عليه أيضاً أنَّ كسرة النون عارضة في الأصل، وليس في أسباب الإمالة ما هو كذلك"[٢].

واعتراض العكبري العبدي بقوله: "لا تميل (رجلان) مع وجود الكسرة..." وجيه لو أنَّ إمالة (درهمان) قياسية لكنها شاذَّة[٣]، قال العكبري نفسه عنها: "والإمالة هنا ضعيفة لأمرين؛ أحدهما: بُعْدُ الكسرة من الألف، والثاني: كون الألف حرف إعراب"[٤].

واعتراضه الآخر بأنَّ "كسرة النون عارضة في الأصل، وليس في أسباب الإمالة ما هو كذلك" ليس مسلَّماً فقد رُوِيَ عن الكسائي وابن عامر إمالة الألف لكسرة الإعراب بعدها في عدة مواضع من القرآن[٥]، وذكروا أنَّ الكسرة العارضة يعتد بها في الإمالة، قال المالقي وهو يشرح الإمالة لأجل الكسرة: "وقد تكون الكسرة عارضة نحو: في الدار، ومن الناس؛ لأنَّ حركة الإعراب غير لازمة"[٦]. وقال

(١) عقَّب الجاربُردي في شرحه الشافية ١ / ٢٣٩ على قول ابن الحاجب في باب (الإمالة) في الشافية ص ٨٣: "ونحو درهمان سوّغه خفاء الهاء مع شذوذه" بقوله: "وفي التمثيل بنحو: (درهمان) نظر لجواز أن تكون إمالته لأجل النون المكسورة فلا يكون شاذّاً". أقول: لعل الجاربردي وقف على رأي العبدي في المسألة، واستفاد منه.

(٢) شرح التكملة للعكبري ق ٢٥٨ب.

(٣) المفصل ص ٣٣٦. الشافية في علم التصريف ص ٨٣. ارتشاف الضرب ص ٥١٩.

(٤) شرح التكملة ق ٢٥٨ب.

(٥) التبصرة في القراءات السبع ص ٣٧٩. ٣٩٣. الإقناع في القراءات السبع ص ٢٧٧.

(٦) الدر النثير ٣ / ١٥٨. ومثله في النشر لابن الجزري ٢ / ٣٣.

سيبويه: "ومما يميلون ألفه قولهم: مررتُ ببابِه، وأخذتُ من مالِه" لكن الإمالة للكسرة العارضة أضعف من الإمالة للكسرة اللازمة، قال سيبويه بعد أن ذكر الإمالة في "مررت ببابه، وأخذت من ماله"؛ "هذا في موضع الجر شبهوه بفاعل نحو: كاتب وساجد، والإمالة في هذا أضعف؛ لأنَّ الكسرة لا تلزم"(١). وقال أبو حيان: "والإمالة لكسرة بناء نحو: نزالِ أقوى منها لكسرة إعراب نحو: بابِك مجروراً"(٢).

١٩ - وزن ضِيزَى(٣)

قال الفارسي: "فأمَّا قولهم: قسمة ضِيزَى، ومِشْيَةٌ حِيكَى، فإنَّ النحويين يحملونه على أنه في الأصل فُعْلَى..، وإنَّما حملوها على أنها فُعْلَى دون ما عليه اللفظ؛ لأنهم لم يجدوا في الصفات شيئاً على فِعْلى، كما وجدوا الفُعْلَى كالحُبْلَى، والفَعْلى كالسَّكْرَى، فلمَّا لم يجدوا ذلك حكموا عليه بأن الفاء في الأصل مضمومة"(٤)، إذن (ضِيزى) في الأصل على فُعْلى؛ لأنَّ الصفات المؤنثة بالألف المقصورة لا تكون في كلام العرب على فِعْلى، وإنَّما على فُعْلى أو فَعْلى، فإذا جاء من الصفات المؤنثة ما هو على فِعْلى وهو نادر(٥) كضِيزَى وحِيكَى حُمِل على أنَّ أصله فُعْلى(٦)، قال الزجاج: "أجمع النحويون على أنَّ أصل ضِيزَى ضُوزَى،

(١) الكتاب ٢/٢٦١.

(٢) ارتشاف الضرب ص ٥٢٣. وانظر: شرح الشافية للرضي ٣/٧. والمساعد ٤/٢٩٢.

(٣) ضيزى: جائرة. معاني القرآن للفراء ٣/٩٨. الصحاح ص ٨٨٣ (ضيز) قال تعالى: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنثَى ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴿٢٢﴾﴾ [النجم: ٢١ - ٢٢]. وقيل: ناقصة. مجاز القرآن ٢/٢٣٧. المنتخب من غريب كلام العرب ص ٣٦٥. مقاييس اللغة ٣/٣٧٩. مفردات ألفاظ القرآن ص ٣٠٨. ولا فرق بين المعنيين فالنقص يؤدي إلى الجور.

(٤) الحجة ٦/٢٣٢ - ٢٣٣.

(٥) ليس في كلام العرب ص ٢٥٦. شرح الشافية للرضي ٣/١٣٥. شرح الكافية له ٢/٦١٨. ارتشاف الضرب ص ١٩٠ - ١٩١.

(٦) سيبويه ٢/٣٧١. معاني القرآن للفراء ٣/٩٩. المقتضب ١/١٦٨. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٧٧. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/١٩٠ (ط القاهرة) وص ١٧٤ - ١٧٥ (ط بغداد). شرح التصريفي للثمانيني ص ٥٣٥.

وحجتهم أنها نُقلت من فُعلى إلى فِعْلى، أي: من ضُوزى إلى ضِيزى لتسلم الياء"(١)، ودعوى الإجماع فيها نظر فقد ذكر أبو حيان أنَّ وزنها في مذهب الأخفش فِعْلى(٢)، ومذهبه أنَّ فُعْل وفُعْلى - يائي العين - لا يُنقل إلى فِعْل وفِعْلى إلاَّ إن كان جمعاً كبِيض وعِيْن جمع أبيض أو بيضاء وعيناء، أمَّا المفرد فلا تغيَّر فاؤه، وتقلب ياؤه واواً للضمة قبلها كما لو بنيت من البياض اسماً على وزن فُعْل لقلت: بُوْضٌ، ولم يفرِّق الخليل وسيبويه بين المفرد والجمع في قلب ضمة الفاء كسرة لتصح الياء(٣).

قال العبدي: "إبدال الواو في ضُوزى ياءً شذوذ؛ وذلك أنَّ الكلمة طالت بألف التأنيث ولزومها، وإنما جاء الإبدال فيما هو على ثلاثة أحرف، نحو بيضٍ"(٤) وكأنَّ العبدي يرى أنَّ عين (ضِيزى) واو؛ لقوله: إبدال الواو في ضوزى ياء شاذ، والشائع أن عينها ياء(٥)، وحكى فيها أبو عبيدة الواو، قال: "قسمة ضيزى: ناقصة، ضِزْتَه حقَّه، وضُزتَه حقَّه تضيزه وتضوزه تنقصه وتمنعه"(٦)، وحَكى فيها أيضاً الهمز (ضأز) (٧)، قرأ ابن كثير ﴿قِسْمَةٌ ضِئزَى﴾ (٨) [النجم: ٢٢]، وقال

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٧٣.

(٢) ارتشاف الضرب ص ١٩٠.

(٣) المقتضب ١ / ١٠١. المسائل العضديات ص ٥٩ - ٦٠. شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٣٠ - ٣١. الممتع ص ٤٦٩. شرح الشافية للرضي ٣ / ١٣٦.

(٤) شرح التكملة للعكبري ق ١٢١أ.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣ / ٩٩. معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٧٣. المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١ / ١٩٠. الحجة للفارسي ٦ / ٢٣٢. الصحاح ص ٨٨٣ (ضيز). المقتصد في شرح التكملة ص ٣٤٧. ١٠٦٨. المفصل ص ٣٨٣. شرح التكملة للعكبري ق ١٢٠ب. شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٩٧. الأقليد ص ١١٥٤. ٢١٠٦. ارتشاف الضرب ص ٢٨١.

(٦) مجاز القرآن ٢ / ٢٣٧. وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٦٩. ومقاييس اللغة ٣ / ٣٧٨.

(٧) مجاز القرآن ٢ / ٢٣٧. وانظر: المنتخب من غريب كلام العرب ص ٣٦٥. ومعاني القرآن وإعرابه ٥ / ٧٣. والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١ / ١٩١. والحجة للفارسي ٦ / ٢٣٤. والصحاح ص ٨٨٣ (ضيز). ولسان العرب ٧ / ٢٣٠، ٢٣٥ (ضأز - ضيز).

(٨) السبعة ص ٦١٥. التبصرة ص ٦٨٧. التيسير ص ٢٠٤.

الزجاج: "قرأت على بعض العلماء باللغة في (ضيزى) لغات، قال: يقال: ضِيزَى، وضُوَزى، وضُؤْزى - بالهمز - وضأزى، على فَعْلى مفتوحة"(١).

وربَّما أنَّ العبدي لا ينكر أن تكون عينها ياءً، لكنه حين أراد أن يوجِّه كسر فائها مستفيداً من توجيه شيخه أبي علي لم تسعفه العبارة، قال أبو علي: "من جعل العين فيه واواً على ما حكاه أبو عبيدة من قولهم: ضُزْتُه؛ فينبغي أن يقول: ضُوزى، وقد حُكِي ذلك، فأمَّا من جعله من قولك: ضِزْتُه؛ فكان القياس أن يقول أيضاً: ضُوزَى، ولا يحفل بانقلاب الياء إلى الواو؛ لأنَّ ذلك إنَّما كُره في بيضٍ، وعِينٍ، جمع بيضاء، وعيناء لقربه من الطرف، وقد بَعُد من الطرف بحرف التأنيث، وليست هذه العلامة في تقدير الانفصال كالتاء، فكان القياس ألاَّ يُحفَلَ بانقلابها إلى الواو..."(٢). أقول: قد يكون العبدي أراد أن يوجه استعمال "ضِيزى" بدل "ضوزى" بما وجهه به شيخه حين قال: "القياس أن يقول: ضُوزى..." لكنه لم يحسن ذلك حين قال: "إبدال الواو في ضوزى ياءً شاذ"؛ لأن الواو لم تبدل ياءً لأنَّ عينها ياء، والقياس أن تبدل الياء واواً للضمة قبلها؛ ولئلاَّ يحدث هذا قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء.

٢٠ - أصل "عفريت" و"تَعَفْرَتَ" ووزنهما

العفريت: الخبيث المنكَر(٣)، وقال الزجاج: "العفريت النافذ في الأمر المبالغ فيه مع خبث ودهاء، يقال: رجل عِفْرٌ، وعِفْرِيتٌ، وعِفْرِيَةٌ نِفْرِيَةٌ، ونُفَارِيَةٌ في معنى واحد"(٤)، وقال إسحاق الفارابي: "العفريت: الخبيث المارد من الإنس والجن"(٥)،

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٧٣.

(٢) الحجة ٦ / ٢٣٣. وانظر: الكتاب الموضح ص ١٢١٩.

(٣) المحكم ٢ / ٨٤. لسان العرب ٦ / ٢٦٣. القاموس المحيط ٢ / ٩٢ (عفر).

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١٢٠. ونحوه في الصحاح ص ٧٥٢ (عفر). وانظر: لسان العرب ٦ / ٢٦٣ (عفر).

(٥) ديوان الأدب ٢ / ٧٥.

وقال الخطابي: يقال "للشيطان المتمرد عفريت، ويوصف به الرجل الداهي الخبيث، فيقال: رجل عِفْرِيتٌ نِفْرِيتٌ، وعِفْرِيَةٌ نِفْرِيَةٌ"(١). وعفريت من العِفْر بمعنى الشدة والقُوَّة(٢)، وقال أبو علي القالي: "ويمكن أن يكون عفريت فعليتاً من العَفَر، وهو التراب، كأنه شديد التعفير لغيره، أي: التمريغ له"(٣). وإلى هذا التفسير ذهب ابن جني في أحد قوليه(٤)، وأيّاً كان الأمر فالياء والتاء زائدتان، وذكر المبرد والزمخشري أنَّ التاء زيدت لإلحاق عفريت بقنديل(٥)، ووزنه فِعْليت(٦)؛ قالوا: تَعَفْرَت الرجلُ، إذا صار عفريتاً أو تخلق بأخلاق العفريت(٧)، ووزن تَعَفْرَتَ تَفَعْلَتَ، ملحق بتدحرج(٨). قال ابن سيده: "وهذا مما تحمَّلوا فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق توفيةً للمعنى ودلالةً عليه"(٩)، وحكى العكبري عن العبدي قولاً غريباً، وهو أنَّ تاء تَعَفْرتَ الأولى هي تاء عفريت قُدِّمت عند الاشتقاق، وتعقَّبه العكبري فقال: "وفيه نظر؛ وذلك أنَّ الاشتقاق لا يوجب أن تكون الزيادة الأخيرة هي التي جاء بها في الفعل؛ ألا ترى أنَّك تقول: تَقرَّبتُ من القُرْب، فالتاء زائدة في تَفَعَّلت، وكذلك تَعَفْرَتَ"(١٠)، ولست أدري ما الذي دعا العبدي إلى هذا

(١) غريب الحديث للخطابي ١/٢٤٩.

(٢) سيبويه ٢/١١٩. ٣٤٨. أمالي القالي ٢/٢١٤. سر صناعة الإعراب ص ٢٤٩. مقاييس اللغة ٤/٦٥.

(٣) الأمالي ٢/٢١٤.

(٤) المحتسب ٢/١٤١. وقوله الآخر في سر الصناعة ص ٢٤٩ أنه من العِفْر وهو الشدة.

(٥) الكامل للمبرد ص ١٠١٠. الفائق في غريب الحديث ١/٤١٤. وانظر: لسان العرب ٦/٥٦٣. (عفر). والمغني في تصريف الأفعال ص ٧٦.

(٦) سيبويه ٢/٣٢٦. الأمالي للقالي ٢/٢١٤. سر صناعة الإعراب ص ٢٤٩. الممتع في التصريف ص ٥٨. ١٢٥. شرح الشافية للرضي ١/١٥.

(٧) المحتسب ٢/١٤١. شرح أبنية سيبويه ص ١٧٠. شرح التكملة للعكبري ق ١٣٠أ.

(٨) ارتشاف الضرب ص ١٧١.

(٩) المحكم ٢/٨٤.

(١٠) شرح التكملة ق ١٣٠أ.

القول؟ وما دليله على أنَّ التاء الأولى في "تَعَفْرتَ" هي التاء التي في "عفريت"؟

وإذا علمنا أن التاء في "عفريت" زيدت لإلحاق الكلمة بقنديل، والتاء في "تَعَفْرَتَ" زيدت للإلحاق بتدحرج، فتاء "تَعَفْرَتَ" الأخيرة هي تاء عفريت جيء بها في الكلمتين لغرض لفظي وهو الإلحاق، والله أعلم.

٢١ - أصل عين (فم) ولامه

قال سيبويه: "أمَّا فَمٌ فقد ذهب من أصله حرفان؛ لأنه كان أصله فَوْهٌ فأبدلوا الميم مكان الواو؛ ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم، فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم، ثبتت في الاسم في تصرفه، في الجر والنصب والإضافة والتثنية"(١)؛ لذا ألحقه بما حُذفت لامه إذا نُسب إليه، فإن كانت اللام تعود في التثنية أو الجمع بالألف والتاء كأب وأخ وسنة تعيَّن ردُّها في النسب، وإن كانت لا تعود كيد ودم جاز ردُّها وتركه، قال: "فمن ترك (دمٌ) على حاله إذا أضاف ترك (فمٌ) على حاله، ومن ردَّ إلى دمٍ اللام ردَّ إلى فمٍ العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا الميم مكان العين في فمٍ"(١).

هذا هو الشائع في أصل فمٍ(٢) "فَوْهٌ" فعينه واو، ولامه هاءٌ، قال أبو حيان: "يدل عليها التصغير والتكسير والاشتقاق، نحو فُوَيْهٍ، وأفْواهٍ، وما فاه بكذا، وفلان أَفْوَهُ، ومفوَّهٌ ونحوها"(٣).

وأثبت ابن مالك(٤) وأبو حيان(٥) لفمٍ أربع مواد، هذه إحداها، والثانية والثالثة

(١) الكتاب ٢/٨٣.

(٢) المقتضب ٣/١٥٨. الأصول ٣/٢٧٣. مجالس العلماء ص ٢٥٠. المسائل العسكرية ص ١٧٠. المسائل المشكلة ص ١٤٩ - ١٦٣. سر الصناعة ٤١٣ - ٤٢١. المحكم ٤/٣١٢ - ٣١٣.

(٣) التذييل والتكميل ١/١٧١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٨.

(٥) التذييل والتكميل ١/١٦٩ - ١٧١.

"ف م ي" و"ف م و"، ودليلهما نقل ابن الأعرابي عن العرب أنها قالت: فميان وفموان(١)، مثنى "فما" بالقصر، لغة في فم، وعليها قول الفرزدق:

هُما نَفَثَا في فيَّ من فَمَويْهما على النَّابح العَاوي أشَدُّ رِجَامِ(٢)

وأنكرا أنْ يكون الفرزدق مضطراً في قوله هذا، وهو ما ذهب إليه من لم يُثبت سوى (ف و ه) (٣).

والمادة الرابعة "ف م م" واستدلاً عليها بحكاية اللحياني: فَمٌّ، وأَفْمَامٌ، فالجمع أفمام دليل على أن تشديد ميم فمّ لغة، وليس ضرورة.

قال ابن مالك: "وكلها (يعني المواد الأربع) أصول متوافقة في المعنى، لا أن أصلها فَوْهٌ كما زعم الأكثرون..."(٤).

وللعبدي كلام عن لام "فم" سأعرضه كاملاً ـ مع طوله ـ كما نقله عنه أبو بكر الشريشي شارح ألفية ابن معطٍ في حديثه عن النسبة إلى "فم"؛ لأنه اشتمل على عدة قضايا تحتاج إلى مناقشة.

"قال العبدي: يحتمل أن يكون فمٌ من الأسماء التي تتعاقب على لامها الهاء والياء، أو الهاء والواو كما في سنة، فمن قال في سنة: سانهت كان اللام عنده

(١) أثبت سيبويه ٢/٨٣ فموان.

(٢) ديوان الفرزدق ٢/٢١٥. سيبويه ٢/٨٣. المقتضب ٣/١٥٨.

(٣) للنحويين الذين لم يثبتوا لفم سوى (ف و ه) كلام طويل حول بيت الفرزدق، وجمعه بين البدل "الميم" والمبدل منه "الواو" تجده في: مجالس العلماء ص ٢٥٠ – ٢٥١. والمسائل العسكرية ص ١٨٢ – ١٨٥. والمسائل العضديات ص ٣٦ – ٣٧. والمسائل المشكلة ص ١٥٨ – ١٥٩. وشرح التصريف للثمانيني ص ٣٤٥ – ٣٤٦. واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٢٩ – ٣٣٠. وخزانة الأدب ٤/٤٦٠ – ٤٦٢. واضطرب كلام ابن جني عن البيت في سر الصناعة ففي ص ٤١٧ – ٤١٩ نقل عن أبي إسحاق الزجاج وأبي بكر السرَّاج توجيه جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه بناء على أن أصل الكلمة "فَوْهٌ". وفي ص ٤٨٥ حمله على أن الفم في البيت اسم مقصور بمنزلة عصا.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٨.

هاءً، ومن قال: سانيت كانت اللام عنده ياءً، وكذلك من قال في جمع عِضَة: عضاهٌ كانت اللام عنده هاء، ومن قال: عضواتٌ كانت اللام عنده واواً، فكذلك فمٌ الميم فيه بدل من واو عند عدم الإضافة بالاتفاق؛ لأنهم كرهوا أنْ يبقى الاسم المتمكن على حرفين أحدهما حرف علة، فأبدلوا من الواو ميماً، فإذا نسبوا إليه فمن لم يُعد اللام - وهي عنده واو أو هاء - قال: فَميٌّ، ومن أعاد اللام - وهي عنده واو - قال: فَمويٌّ، فعلى القول الأول تكون اللام هاءً أو واواً، ولم تُعد، وعلى القول الثاني لا تكون إلاَّ واواً، وقد أُعيدت، ويكون أصل الكلمة من باب القُوَّة والحوَّة"(١).

وفي هذا النص عدد من المسائل والأحكام ذات الصلة بلام "فم" وعينه سألخصها بما يلي تمهيداً لمناقشتها.

١ - تحتمل لام "فم" أن تتعاقب عليها الهاء والياء كلام سَنَةٍ، أو الهاء والواو كلام عِضَةٍ.

٢ - لم يصرح بأصل العين كما فعل في اللام لكنَّ قوله: "فَمٌ، الميم فيه بدل من واو عند عدم الإضافة" يعني أنَّ العين عنده واو، يؤكِّد هذا قوله في آخر النص: "أصل الكلمة من باب القُوَّة والحوَّة" والمراد بباب القُوَّة والحُوَّة ما عينه ولامه واوان(٢).

٣ - من نسب إلى "فم" دون إعادة لامه قال: فَميٌّ، سواء كانت اللام عنده واواً أو هاء، ومن أعاد اللام - وهي عنده واو - قال: فَمَويٌّ.

إذن تحتمل الكلمة عنده ثلاث مواد، هي: "ف و ي" و"ف و و" و"ف و ه" والمادة الأخيرة هي التي جعلها سيبويه وكثير من النحويين أصلاً للكلمة، ولم يذكروا غيرها، وسبق هذا في مطلع المسألة، أمَّا المادتان الأخريان فقد انفرد بهما العبدي - على حد علمي - إن صح النقل عنه، ولم يذكر دليلاً لهما؛ ولهذا لا يُعتدُّ

(١) التعليقات الوفية على الدرة الألفية ٢/٢١٨أ.

(٢) سر الصناعة ص ٥٧٨.

بهما حتى يوقف على دليل لهما من كلام العرب، على أنَّ أبا علي أجاز وهو يوجِّه قول الفرزدق السابق:

هُمَا نَفَثَا في فِيَّ من فمَوَيْهما

أن يكون "فم" مما تعاقبت الواو والهاء على لامه "كما تعاقبتا في سنة وعضة" وأن يكون ذلك لغة أخرى فيه(١)، لكنه سكت عن العين في هذا التوجيه هل هي واو أُبدلت منها الميم فتحتمل الكلمة حينئذٍ أصلين "ف و ه" و"ف و و" وهذان من الاحتمالات الثلاثة التي تضمنها كلام العبدي أو أنَّ الميم أصل فيكون أصل الكلمة حينئذٍ "ف م ه" أو "ف م و"؟

أما ما ذكره من أنّ لام سنة قد تكون ياء حين قال: "من قال: سانيت كانت اللام عنده ياءً" فوهم منه رحمه الله، فلام سنة تحتمل الهاء والواو لا الياء بدليل قولهم: سنوات وسنهات، وسانَهَ مسانهةً إذا عامله بالسنة واستأجره لها(٢)، وليس قولهم: سانيت دليلاً على أنَّ لامها ياء؛ لأن لام الكلمة في الأصل واو، قلبت ياء لتطرفها وقد تجاوزت ثلاثة أحرف؛ كلام أعطيتُ وغازيت وزكَّيتُ(٣).

وقوله في النسبة إلى فمٍ: "من لم يُعد اللام ـ وهي عنده واو أو هاء ـ قال: فمِيٌّ، ومن أعاد اللام ـ وهي عنده واو ـ قال: فموِيٌّ"، عقب عليه الشريشي بقوله: "في قولهم فَموِيٌّ إشكال من حيث أنَّ لام الكلمة في (فم) إنَّما هو هاء، والعين واو، والأصل فيه فَوْهٌ(٤) ـ بسكون الواو ـ لجمعهم إياه على أفواه، وحُذفت منه الهاء ثم أُبدل من الواو ميم عند عدم الإضافة؛ فيجب أن يقال في النسبة إليه عند من يعيد

(١) المسائل العضديات ص ٣٧. وانظر سر الصناعة ص ٤١٧ – ٤١٨. والمحكم ٤/٣١٣.

(٢) المحكم ٤/١٥٧. القاموس المحيط ٤/٢٨٦. ٣٤٥ (سنه) و(سنو).

(٣) نزهة الطرف ص ٢٣٧. الوجيز في علم التصريف ص ٤٨. أوضح المسالك ٤/٣٨٧.

(٤) سبق كلام ابن مالك وأبي حيان عن أصل "فم" وأنَّ للكلمة أربع مواد.

المحذوف فَمهيٌّ أو فَوْهِيٌّ، فأمَّا فمويٌّ فليس بإعادة المحذوف، وإنما هو جمع بين العوض والمعوض منه كما في قول الفرزدق:

هما نفثا في فِيَّ مِنْ فمويهما على النَّابح العاوِي أشدُّ رِجَامِ

وليس على أنه إعادة المحذوف"(١).

٢٢ - قلب الهمزة ألفاً

تُخفف الهمزة بقلبها جوازاً ألفاً(٢) إذا سكنت بعد فتحة كرأْس وفَأْس، فيقال: راس وفاس(٣)، فإن كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مفتوحاً كهمزة سَأَل ومَلأَ وقرَأَ فتخفف بجعلها بين الهمزة والألف، ويعبَّر عنها بـ "همزة بين بين" أي: بين التحقيق والتسهيل، وشرح ابن السراج هذا المصطلح فقال: "ومعنى قول النحويين: بين بين؛ أن تجعل الهمزة في اللفظ بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة بأن تلينها، فإن كانت مفتوحة جُعلت بين الألف والهمزة، وإن كانت مضمومة جُعلت بين الواو والهمزة، وإن كانت مكسورة جعلت بين الياء والهمزة"(٤)، وبنحو هذا شرحه السيرافي(٥).

ولا يجوز في السعة قلب هذه الهمزة ألفاً خالصة، قال سيبويه: "واعلم أنَّ الهمزة التي يُحقق أمثالَها أهلُ التحقيق من بني تميم وأهلِ الحجاز وتُجعل في لغة

(١) التعليقات الوفية على الدرة الألفية ٢/٢١٨أ. ومرَّ في الهامش (٢) في ص ٦٦ الإشارة إلى كلام النحويين حول بيت الفرزدق، وجمعه بين البدل والمبدل منه.

(٢) لأن الحديث عن قلب الهمزة ألفاً لم أتطرق إلى تخفيفها بقلبها جوازاً واواً إذا سكنت بعد ضم كهمزة بُؤْس والمؤمن، وقلبها ياء إذا سكنت بعد كسر كهمزة بِئْر وذِئْب.

(٣) سيبويه ٢/١٦٤. الأصول ٢/٣٩٨ - ٣٩٩. التكملة ص ٣٤. التصريف الملوكي ص ٣٠. سر الصناعة ص ٦٦٤ - ٦٦٥. الممتع في التصريف ص ٤٠٤.

(٤) الأصول ٢/٣٩٩.

(٥) انظر: طرة كتاب سيبويه ٢/١٦٣. ومصطلح "همزة بين بين" من مصطلحات القراء أيضاً وشرحوه بنحو ما شرحه به النحويون. انظر: التبصرة ص ٣١٢ - ٣١٣. والنشر ١/٤٣٨.

أهل التخفيف بَيْنَ بَيْنَ، تُبدَلُ مكانها الألفُ إذا كان ما قبلها مفتوحاً، والياءُ إذا كان ما قبلها مكسوراً، والواو إذا كان ما قبلها مضموماً، وليس ذا بقياس مُتْلئِبٍ نحو ما ذكرنا، وإنما يُحفظ عن العرب كما يُحفظ الشيء الذي تُبدَل التاءُ من واوه نحو أتْلجْتُ..، وقد يجوز في ذا كُلِّه البدل حتى يكون قياساً مُتْلَئِبّاً إذا اضطُرّ الشاعر"(١). فإبدال الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفاً مقصور على السماع، ولا يجوز محاكاته إلاّ في الشعر للضرورة، ومنه عند أبي طالب العبدي قول الشاعر الحماسي أُبيٍّ بن أبي سُلْميّ بن ربيعة يصف طيراً جارحاً عرضت له أرنب:

رَاى أَرْنباً سَنَحَتْ بالفَضَاءِ فَبَادَرَها وَلَجَاتِ الخَمرْ(٢)

"قال العبدي: أراد لجأت، فأبدل الهمزة ألفاً إبدالاً صحيحاً، لا على التخفيف القياسي، والمعنى بادرها ولجأت؛ أي: اعتصمت"(٣)، همزة "لجأ" مفتوحة وما قبلها مفتوح، وقد أبدلت ألفاً حسب رأي العبدي، وهذا الإبدال ليس قياسياً؛ فالقياس أن تُخفَّف بجعلها بين بين ـ كما مرَّ ـ وقد أومأ العبدي إلى هذا بقوله: "لا على التخفيف القياسي" ومفهوم كلامه أنَّ هذا الإبدال أملته ضرورة الشعر، وهو قول سيبويه وغيره من النحويين(٤).

ويترتب على توجيه العبدي إشكالات ثلاثة:

الأول: وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماض مثبت حالاً دون اقترانه بقد،

(١) الكتاب ٢/١٦٩ – ١٧٠.

(٢) الحماسة ١/٢٨٧.

سنحت: عرضت. القاموس المحيط ١/٢٢٩ (سنح). بادرها: عاجلها. القاموس المحيط ١/٣٦٩ (بدر).
الخَمر: ما واراك من شجر وغيره. القاموس المحيط ٢/٢٣ (خمر).

(٣) شرح التكملة للعكبري ق ١٦٤ب.

(٤) الكتاب ٢/١٦٩ – ١٧٠. سر صناعة الإعراب ص ٦٦٦. الغرة ٢/٣٤٥أ. شرح الملوكي ص ٢٢٩. شرح الشافية للرضي ٣/٤٧.

وجمهور البصريين يوجبونها ظاهرة أو مقدرة(١)؛ لذا جاء عقب كلام العبدي السابق ما يلي: "ويجوز أن يكون التقدير: وقد لجأت"(٢).

الثاني: تعدية الفعل "لجأ" بنفسه، وهو قاصر لا يتعدى إلا بحرف الجر، فيقال: لجأت إليه، ولا يقال: لجأته.

الثالث: بقاء لام الفعل التي صارت ألفاً بعد إبدالها من الهمزة "لجا" مع تاء التأنيث الساكنة، ولو صحَّ أنَّ "لجات" فعل لحذف الألف لالتقاء الساكنين وقال: لجتْ، كما يقال: دعت وسعت ورمت، أمَّا تحريك تاء التأنيث بالكسر فعارض للساكن بعدها، ولا أثر له في الحذف السابق، قال ابن يعيش: "والتاء التي تلحق الأفعال لا تكون إلاَّ ساكنة، وصلاً ووقفاً، وذلك قولك: قامت هند، وهند قامت فإن لقيها ساكن بعدها حُرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين، نحو قولك: رمت المرأة، ولا يردُّ الساكن المحذوف؛ إذْ الحركة غير لازمة، إذْ كانت لالتقاء الساكنين، ولذلك تقول: المرأتان رمتا، فلا تردّ الساكن"(٣).

وبعد، فإنَّ تفسير العبدي لقول الشاعر "ولجات الخمر" ـ وإن كان وجيهاً من حيث المعنى ـ تردّه قواعد الصناعة وأدلتها التي ذكرتها آنفاً، وبخاصة الأخيرين منها، ولم أقف على من قال به غيره، بل إنَّ شُرَّاح(٤) الحماسة الذين وقفت على شروحهم أجمعوا على أنَّ "ولجات" جمع وَلَجَة، وهي موضع الولوج، وبه قال العكبري(٥)، أمَّا

(١) الإنصاف ص ٢٥٢ – ٢٥٨. المسألة (٣٢). التبيين ص ٣٨٦ – ٣٩٠. المسألة (٦٣). اللباب ١/ ٢٩٣ – ٢٩٤.

(٢) شرح التكملة للعكبري ق ١٦٤ب. ولم أتبيَّن هل هذا التعقيب من العبدي نفسه أو من العكبري حاكي القول؟.

(٣) شرح المفصل ٩/ ٢٧ – ٢٨.

(٤) منهم ابن جني في إعراب الحماسة ق ٩٥أ. والمرزوقي في شرح ديوان الحماسة ص ٥٥٦. والأعلم والخطيب في شرحيهما. ص ٢٣٨ و٢/ ٥٩ على التوالي.

(٥) شرح التكملة ق ١٦٤ب.

وجه نصب "ولجات" على هذا التفسير فعلى أنه مفعول ثانٍ لبادر بتضمينه معنى فعل ينصب مفعولين، شرح ابن جني هذا فقال: "ونصبَ (ولجات الخَمَر) نصب المفعول الثاني؛ وذلك أنَّ بادرتُ في معنى ناهبتُ فعمل عمله"(١).

٢٣ - أصل ألف (كلا)

اختُلِف في ألف (كلا) أمنقلبة عن واوٍ فتُكتب بالألف أم عن ياء فتكتب بالياء؟

أكثر النحويين على أنها منقلبة عن واو(٢)؛ لأن الألف إذا جُهل أصلها حملت على الأكثر وهو الواو، ولأن لامها أُبدلت تاء في (كِلْتَا)، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء(٣).

وذهب أبو طالب العبدي إلى أنها منقلبة عن ياء(٤)، وهو قول جماعة منهم أبو سعيد السيرافي(٥)، وأبو علي الفارسي(٦)، وابن برهان العكبري(٧)؛ لأن الإمالة جائزة فيها(٨)، فقد قرأ حمزة بن حبيب والكسائي بإمالة ألف (كلا)(٩) في قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وإمالة الألف

(١) إعراب الحماسة ق ١٩٥أ.

(٢) التصريف الملوكي ص ٤٣. سر الصناعة ص ١٥١. شرح الحماسة للمرزوقي ص ٨٣٣. المخصص ١٧/ ٨٨. شرح الإيضاح للعكبري ص ٨٩. اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٨٣. شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٤. ٦/ ٦. شرح الكافية للرضي ١/ ٣٢. التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٧أ. توضيح المقاصد ١/ ٨٨. همع الهوامع ١/ ١٣٦. ٦/ ٣٣٨.

(٣) شرح الإيضاح للعكبري ص ٨٩. الممتع في التصريف ص ٣٨٥.

(٤) التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٧أ. المساعد ٤/ ٣٥٥. همع الهوامع ٦/ ٣٣٨.

(٥) شرح اللمع للأصفهاني ص ٥٨٣. شرح الكافية للرضي ١/ ٣٢. توضيح المقاصد ١/ ٨٨.

(٦) المسائل الشيرازيات ق ١٠٨أ. ومصادر الحاشية السابقة عدا الرضي.

(٧) شرح اللمع لابن برهان ص ٢٢٨.

(٨) شرح الإيضاح للعكبري ص ٩٠.

(٩) التبصرة في القراءات ص ٣٩٨ - ٣٩٩. التيسير ص ٤٩.

المجهولة الأصل دليل على أنَّ أصلها ياء[١]، قالوا: ولا يمنع إبدالها تاء في (كلتا) من ذلك؛ لأنّ الياء قد أُبدلت تاء في كلمات منها: كيت، وذيت، وثنتين في القول الراجح[٢].

وليس أحد الدليلين على أصل ألف (كلا) أقوى من الآخر حتى يؤخذ به، إلاَّ أنَّ إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء؛ ولعلَّ هذا ما جعل أكثر النحويين يذهب إلى أنَّ أصلها واو.

٢٤ - وجه صحة اللام في "غاية" و"راية"

"غاية" و"راية" من معتل العين واللام، واختلف في عينهما المبدلة ألفاً أواوٌ هي أم ياءٌ؟ ذهب ابن جني إلى أنها ينبغي أن تكون واواً في الكلمتين، منطلقاً في حكمه هذا من أصلين؛ أولهما: "أنَّ الألف إذا وقعت عيناً فينبغي أن يحكم بأنها من الواو حتى تقوم دلالة على كونها من الياء"، والأصل الآخر أنَّ لامَهما ياء، "وسبيل اللام إذا كانت ياء، وكانت العين معتلة أن تكون واواً"[٣]، وذكر أنَّ الاشتقاق شاهد على مذهبه، فالغاية ينبغي أن يكون اشتقاقها عنده من "غَوَى يَغْوي"، والراية من "رويت الحديث"[٤]، وبهذا قال العكبري[٥]، وأجاز ابن جني أن تكون عين "راية" و"غاية" ياءً؛ "قال الخليل: كأنهم قد تكلموا في الغاية: بغيَّيْتُ، ويُقوِّي قوله أنَّ أبا عمرو الشيباني حكى في نوادره فيما سمعته عنه أنهم يقولون: غايَيْتُ إليه بالشيء، أي: أشرت إليه..، وحكى أبو عبيدة أيضاً: أغْيَيتُ

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٨٤.

(٢) المسائل الحلبيات ص ٣٢٥. التصريف الملوكي ص ٤٣. سر الصناعة ص ١٥٢. شرح التصريف للثمانيني ص ٣٥٢. شرح الإيضاح للعكبري ص ٩٠. اللباب ٢/ ٣٣٩ - ٣٤٠. الممتع في التصريف ص ٣٨٨. ارتشاف الضرب ص ٣٢١.

(٣) المنصف ٢/ ١٤٠.

(٤) المنصف ٢/ ١٤١.

(٥) شرح التكملة ق ٣٣٢ب.

الغاية وغيَّيتُها، إذا نصبتها"(١)؛ لذا جعل الجوهري(٢) والثمانيني(٣) "غاية" من يائي العين، وأورد ابن سيده "راية" في يائي العين فقال في فصل (الراء والياء) من باب الثنائي المضاعف المعتل: "الراية: العلم، والجمع رايات..، وريَّيتُها: عملتُها كغيَّيتُها، عن ثعلب، وأرْأيت الراية ركزتُها، عن اللحياني، وهمزُه عندي على غير قياس، إنما حكمه أرْيَيْتُها"(٤)، وبناء على هذا تحتمل "غاية" و"راية" أن يكون أصلهما غَوَيَة ورَوَية أو غَيَيَة ورَيَيَة، والعين واللام تستحقان الإعلال بإبدالهما ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلها، وإعلال العين واللام شاذ(٥)، فيتعيَّن إعلال أحدهما وتصحيح الآخر، والأحق بالإعلال اللام؛ لأنها موضع الإعلال لتطرفها(٦)، كما في نواة، وشواة، وخولف هذا في "غاية" و"راية"، قال العبدي: "صحة الياء في (غاية) و(راية) شاذ عن القياس؛ لأن القياس أن تُقلب ألفاً نحو نواة، وحصاة؛ إلاَّ أنَّها لو أُبدلت هنا لتوالى إعلالان، وهو شاذ، فاحتُمِل الشذوذ في الصحة لهذا"(٧)، وقول العبدي بخروج "غاية" و"راية" عن القياس هو قول غيره من الصرفيين(٨)، ولو جاءتا على الأصل لقيل: غَواة أو غَياة، ورَواة أو رَياة.

٢٥ - إدغام الحرفين المتقاربين

عرَّف أبو علي الإدغام فقال: "الإدغام أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله من غير

(١) المنصف ٢/١٤٣.

(٢) الصحاح ص ٢٤٥١ (غيا).

(٣) شرح التصريف ص ٥٢١.

(٤) المحكم ١١/٢٤٢. وانظر: لسان العرب ١٩/٧٠ (ريا).

(٥) المنصف ٢/١٤٠. ١٤٤.

(٦) المنصف ٢/١٤٠. شرح التصريف للثمانيني ص ٥٢١. البديع في علم العربية ٢/٦٠١.

(٧) شرح التكملة للعكبري ق ٣٣٢ب.

(٨) انظر: المنصف ٢/١٤٠. وشرح التصريف ص ٥٢١. والممتع في التصريف ص ٥٨٢.

أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة"(١)، وقال ابن عصفور في تعريفه: "هو رفعُك اللسان بالحرفين رفعةً واحدة، ووضعك إياه بهما موضعاً واحداً"(٢)، وكما يكون الإدغام بين المثلين كردَّ وشدَّ، يكون بين المتقاربين في المخرج أو في الصفة(٣)، على أنه "لا يمكن إدغام المتقاربين إلاَّ بعد جعلهما متماثلين"(٤)؛ وذلك بقلب الأول منهما إلى لفظ الثاني(٥)، مثل: انْمَحَى الكتاب، يجوز إدغام المتقاربين: النون والميم بقلب النون ميماً فيقال: امَّحَى الكتاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٠]، الأصل: فتَطَهَّروا، ويتذكَّرون(٦)، وليس كل متقاربين يجوز إدغام أحدهما في الآخر، فقد يمنع من ذلك مانع(٧)، قال أبو علي: "والياء لا تُدغم في الجيم وإنْ قَارَبَتْها، ولا الواو في الميم، ولا تُدغم واحدة (منهما)(٨) في مقاربها، ولا مقاربها فيها؛ لأن ما فيها من اللين باعد بين ما هو من مخارجهما كما قرَّب بين الياء والواو مع تراخي مخارجهما وتباعدهما حتى وقع الإدغام فيها"(٩)، وعلل العبدي ذلك بـ: "إنَّ الواو والياء أختا الألف، وكما أنَّ

(١) التكملة ص ٢٧٣. وهذا التعريف تبع فيه أبو علي شيخه ابن السراج في الأصول ٣/٤٠٥.

(٢) الممتع ص ٦٣١. وانظر: اللباب للعكبري ٢/٤٦٩. وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٢١. وشافية ابن الحاجب ص ١٢٠. وارتشاف الضرب ص ٣٣٧.

(٣) المفصل ص ٣٩٣. الشافية لابن الحاجب ص ١٢٠. الممتع ص ٦٣١. ٦٦٣.

(٤) شرح الشافية للرضي ٣/٢٣٥.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٣١. ١٣٢. الشافية لابن الحاجب ص ١٢٥. شرحها للرضي ٣/٢٦٤.

(٦) ارتشاف الضرب ص ٣٤٨ – ٣٤٩.

(٧) المفصل ص ٣٩٧. شرحه لابن يعيش ١٠/١٣٣. شرح الشافية للرضي ٣/٢٧٠.

(٨) في التكملة بتحقيق فرهود (منها) والمثبت من التكملة بتحقيق كاظم مرجان ص ٦١٥. والتكملة في المقتصد لعبدالقاهر ص ١١٤٨.

(٩) التكملة ص ٢٧٦.

الألف لا تُدغم كذلك الواو والياء"(١)، وأنكر العكبري هذا التعليل ووصفه بالبطلان؛ لأن الألف يستحيل إدغامها مطلقاً في مثلها أو في مقاربها "والواو والياء قد يُدغم أحدهما في الآخر"(٢)، وبيَّن العكبري العلة في ذلك بأنه إذا كان الإدغام يُؤدِّي إلى زوال صفة يختص بها الحرف فإنه يمتنع" والمد من خصائص الياء والواو، وإدغامهما في غيرهما يعرِّيانهما(٣) عن المدّ، ولا ينفع في ذلك التقارب في المخرج؛ لأنَّ تباعد ما بينهما في الصفة جارية مجرى الفاصل بين الحرفين، ألا ترى أن تساوي الحرفين في الصفة مُسوِّغ للإدغام مع بعد ما بين مخرجيهما، وذلك حال الياء مع الجيم فإنهما وإنْ تقاربا في المخرج متباعدان في الصفة، وكذلك حال الواو مع الميم، ومساواة الواو لليا في المدّ سوَّغ الإدغام مع تباعد مخرجيهما"(٤).

وما قاله العكبري هو الصواب فالواو والياء ليستا كالألف في باب الإدغام؛ فالألف لا تُدغم ولا يُدغم فيها البتة، بينما الواو والياء تدغم كل واحدة منهما في الأخرى كطيٍّ وليٍّ وسَيِّد، والأصل: طَوْيٌ، ولَوْيٌ، وسَيْوِد، وتُدغم فيهما النون(٥)؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾ [الأنفال: ١٦].

قال ابن يعيش: "اعلم أنَّ الياء، وإن كانت من مخرج الجيم والشين، فإنها من حروف المدّ، ولها فضيلة على غيرها بما فيها من المد واللين، فهي تباين سائر الحروف اللاتي من مخرجها المقاربة لها في المخرج فلذلك لا تدغم في الجيم، وإن

(١) شرح التكملة للعكبري ق ٣٥٣ب.

(٢) شرح التكملة ق ٣٥٣ب وبَسَطَ القولَ في علة امتناع إدغام الألف في ق ٣٥٠ب و٣٥٣أ.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب (يعرّيهما).

(٤) شرح التكملة ق ٣٥٣ب.

(٥) التبصرة والتذكرة ص ٩٣٣ – ٩٣٤. المفصل ص ٣٩٧. ٣٩٩. شرحه لابن يعيش ١٠/ ١٣٩. الممتع ص ٦٧٩. ٦٨٨ – ٦٨٩.

كانت من مخرجها لما فيها من المدِّ واللين؛ لئلا تخرج إلى ما ليس فيه مدٌّ ولا لين من الحروف الصحاح"(١)؛ ولأن هذا التعليل لامتناع إدغام الياء والواو في غيرهما من الحروف متفق مع تعليل العكبري السابق، فهو مُقَوٍّ له في إنكاره تعليل العبدي.

٢٦ - حركة فاء الفعل الماضي الأجوف عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك

إذا أُسند الفعل الماضي الأجوف إلى ضمير من ضمائر الرفع المتحركة وكانت عينه معلة كقال وباع فإنها، أي: العين، تحذف للتخلص من التقاء الساكنين: حرف العلة، ولام الفعل التي يقتضي اتصالُ ضمير الرفع المتحرك بالفعل تسكينها(٢).

وإذا كان الفعل على فَعِل - بكسر العين - كُسرت فاؤه عند إسناده للضمير المتحرك سواء كانت عينه واواً كخِفْتُ أو ياء كهِبْتُ، وإنْ كان على فعَل - بفتح العين - فُرِّق بين الواوي واليائي، فتُضم فاءُ الواوي كقُلْتُ وصُمْت، وتكسر فاء اليائي كبِعْتُ وعِشْتُ، وإنْ كان على فَعُل(٣) ضُمَّت فاؤه نحو طُلْتُ.

ومذهب الجمهور(٤) أنَّ هذه الحركة هي حركة العين (الواو أو الياء) نُقِلت إلى

(١) شرح المفصل ١٠/١٣٩.

(٢) إنْ صحَّت عين الأجوف كغيِد وحوِل. فإنها لا تحذف عند الإسناد إلى الضمير المتحرك. فيقال: غيِدتُ وحَوِلتُ.

(٣) مجيء الأجوف على هذا الوزن نادر. المغني في تصريف الأفعال ص ١٨٥. وحكم عبدالقاهر بشذوذه. المفتاح في الصرف ص ٤١.

(٤) سيبويه ٢/٣٥٩. تصريف المازني. انظر المنصف ١/٢٣٣. المقتضب ١/٩٧. التكملة ص ٢٥١. المنصف ١/٢٥١ - ٢٥٢. نزهة الطَّرف ص ٢٠٥. المفصل ص ٣٧٧. اللباب للعكبري ٢/٣٨٦ - ٣٨٩. الممتع في التصريف ص ٤٣٩ - ٤٤٣. لامية الأفعال لابن مالك (ضمن شرح اللامية لابن الناظم) ص ٦٨ - ٦٩. ١٨٥ - ١٨٦.

الفاء بعد حذف العين؛ للدلالة على العين المحذوفة وأنها ياءٌ إذا كانت الحركة كسرة، وواوٌ إذا كانت ضمة، وهذا متحقق فيما هو على فَعِل وفَعُل - بكسر العين وضمها - أمَّا فَعَل المفتوح العين فإنه يُحوَّل إلى فَعُل - بضم العين - عند إسناده إلى الضمير المتحرك، ثم تُحذف عينه لسكونها وسكون لام الفعل، ثم تنقل حركة العين الطارئة إلى الفاء كقُلتُ وعُدْتُ[1]، وإذا أسند هذا الفعل إلى اسم ظاهر أو ضمير ساكن بَقِي على حاله، أي: لا تحويل ولا نقل لحركة العين إلى الفاء؛ إذْ لا حاجة إلى ذلك، قال العكبري: "فإن قيل: لِمَ لمْ تُنقل حركة العين إلى الفاء في نحو: هاب وطال وخاف، إذا لم يتصل بالفعل تاء الفاعل؟ قيل: لا حاجة إلى ذلك؛ لأن الياء والواو قد تحركتا وانفتح ما قبلهما فقُلِبتا ألفين من غير حاجة إلى تغيير آخر"[2]، وذكر بعد ذلك أن أبا علي[3] وتلميذه العبدي وعبدالقاهر[4] اعتذروا عن ذلك بشيئين؛ أحدهما: أنَّ من أفعال هذا الباب ما عينه مفتوحة كفائه كقال وباع، ولا يظهر أثر لِنَقْل حركة العين في هذه الأفعال، ويتعذَّر التفريق بين حالها بعد النَّقل وقبله؛ لأنَّ صورتهما في الحالين واحدة، وضعَّف العكبري هذا الجواب فقال: "وأجود من هذا أن يقال: إنَّ الحركة لو نُقِلت من الواو لسكنت

(١) لم ترق هذه الطريقة ابن الحاجب ولا الرضي؛ لأن الدلالة على عين الكلمة المحذوفة أواو هي أم ياء؟ يحصل بغير النقل والتحويل. والوجه عندهما أنَّ ضمة الفاء وكسرتها في الأفعال التي على فَعَل - بفتح العين - اجتلبتا للدلالة على العين المحذوفة وأنها واو أو ياء. أما في الأفعال التي على فَعِل - بكسر العين - فكسرة الفاء تدل على حركة العين المحذوفة؛ لأن أفعال هذا الباب تكون عينها واواً كخِفْتُ وياء كهِبْتُ.

الشافية لابن الحاجب ص ١٩. شرحها للرضي ١ / ٧٤. ٧٨ - ٨٣. وانظر: شرح الشافية للجاربُرْدِي ص ٤٤ - ٤٥. والمغني في تصريف الأفعال ص ١٨٨ - ١٨٩.

(٢) شرح التكملة ق ٣١٠أ.

(٣) انظر: التكملة ص ٢٥٢.

(٤) انظر: المقتصد في شرح التكملة ص ٩٣٨.

فكانت تصير إلى قَوْل، وهو لفظ المصدر، وأنَّه يصير إلى مثل تسكين المفتوح، وذلك مُطَّرح، ولما تقرَّر ذلك في فَعَل ـ بفتح العين ـ طُرِد في فَعِل وفَعُل"(١).

والوجه الثاني: أنه لو نُقلت حركة العين إلى الفاء لالتبس الأجوف المبني للفاعل بالمبني للمفعول، فيصير خاف إلى خِيف، وهاب إلى هيب، وهذه هي اللغة الجيدة في الأجوف المبني لما لم يُسمَّ فاعله، ويصير طال إلى طُول، وهذه إحدى لغات ثلاث في صياغة الأجوف لما لم يُسمَّ فاعله(٢).

ورأى العكبري ـ رحمه الله ـ أنَّ السؤال عن علة عدم نقل حركة عين الأجوف الذي لم يسند إلى ضمير رفع متحرك إلى الفاء غير صحيح لمخالفته أصول اللغة؛ لذا فلسنا بحاجة إلى كدِّ الذهن للإجابة عنه، قال: "والذي عندي في هذا أنه لا وجه لإيراد هذا السؤال حتى يُعتذر عنه بهذه الأعذار لما ذكرتُه في أول الفصل"(٣). وكان قد ذكر في أول الفصل أنَّ الفعل الماضي لا يكون أوله إلاَّ مفتوحاً فلا يُكسر ولا يضم إلاَّ إذا بُني لما لم يُسمَّ فاعله.

واعتراض العكبري طرح السؤال، ومن ثمَّ الإجابة عنه وجيه في رأيي؛ إذْ لا فائدة من طرح هذا السؤال الجدلي؛ لأنه سؤال عن قضية ليست موجودة في اللغة.

(١) شرح التكملة ق ٣١٠أ – ب.

(٢) شرح التكملة للعكبري ق ٣١٠أ – ب.

(٣) شرح التكملة ق ٣١٠ب.

المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية غير المطبوعة:

* **إعراب الحماسة (شرح ديوان الحماسة)**، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) مصورتي عن نسخة يني جامع بتركيا (٩٦٦) ومنها صورة فلمية بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (١٠٠٩).
* **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي (٦٥٤ – ٧٤٥هـ) الجزء العاشر، صورة فلمية بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (ف ٦٧٣٥) عن الأسكوريال (٥٧).
* **التعليقات الوفية على الدرة الألفية** (ألفية ابن معط) لجمال الدين محمد بن أحمد الوائليّ البكري الشريشيّ (٦٨٥هـ) مصورة الزميل صالح الحنتوش عن مخطوطة تشستربتي – دبلن (٣٤٥٦) ومخطوطة لاله لي (٣٢٨١).
* **شرح إيضاح أبي علي الفارسي** (٢٨٨ – ٣٧٧هـ) لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (٥٣٨ – ٦١٦هـ) دراسة وتحقيق: عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٩هـ.
* **شرح التكملة للفارسي**، تصنيف أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (٥٣٨ – ٦١٦هـ) مصورتي عن نسخة المتحف البريطاني (٥٨)، ونسخة دار الكتب المصرية (٢٠٧ نحو) وهي شرح للإيضاح والتكملة.
* **شرح المقرب**، لبهاء الدين محمد بن إبراهيم بن النحاس (٦٢٧ – ٦٩٨هـ)، مصورة أ.د، تركي بن سهو العتيبي عن النسخة المحفوظة برواق المغاربة في الأزهر (٤٩٤٧).
* **المحصول في شرح فصول ابن معط** (٥٦٤ – ٦٢٨هـ)، تأليف أبي الحسن

جمال الدين حسين بن بدر بن إياز (٦٨١هـ) مصورتي عن نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة (١٧٦هـ).

* **المسائل الشيرازيات**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٢٨٨ – ٣٧٧هـ)، مصورة الأخ أ.د، تركي بن سهو العتيبي عن نسخة راغب باشا بتركيا (١٣٧٢).

* **المقتصد في شرح التكملة**، لعبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ) دراسة وتحقيق: أحمد بن عبدالله الدويش، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤١٢هـ.

ثانياً: المطبوعات:

* **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، لابن القطاع الصقلي (٤٣٣ – ٥١٥هـ)، تحقيق ودراسة أ.د، أحمد محمد عبدالدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٩م.

* **أدب الكاتب**، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ – ٢٧٦هـ) حققه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

* **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيّان محمد بن يوسف الأندلسي (٦٥٤ – ٧٤٥هـ) تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

* **كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية**، تأليف أبي علي محمد بن المستنير قطرب (بعد ٢٠٦هـ):

أ – تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

ب – تحقيق د. حنا جميل حداد، ط الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، مكتبة المنار، الأردن.

* **أسرار العربية**، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (٥١٣ - ٥٧٧هـ) عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، دمشق ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

* **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، تأليف عبدالباقي بن عبدالمجيد اليمني (٦٨٠ - ٧٤٣هـ) تحقيق: د. عبدالمجيد دياب، ط الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، من منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

* **الأشباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ) تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

* **الإصابة في تمييز الصحابة**، تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ) ط الأولى ١٩٢٨م، مطبعة السعادة بمصر.

* **إصلاح المنطق**، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكّيت (١٨٦ - ٢٤٤هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، ط الثالثة ١٩٧٠م.

* **الأصول** (دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي) د، تمّام حسّان، ط الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م، دار الثقافة، الدار البيضاء.

* **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن السري ابن السراج (٣١٦هـ) تحقيق د، عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

* **إعراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ) تحقق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني ببغداد ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية.

* **إعراب القراءات السبع وعللها**، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه

(٣٧٠هـ) تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

* **الإغراب في جدل الإعراب**، تأليف أبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري (٥١٣ - ٥٧٧هـ) حققه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

* **كتاب الأفعال**، تأليف أبي القاسم علي بن جعفر بن القطّاع الصقلي (٤٣٣ - ٥١٥هـ) عالم الكتب ببيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، طبعة مصورة عن طبعة حيدر آباد سنة ١٣٦١هـ.

* **كتاب الأفعال**، لابن القوطية، أبي بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز الأندلسي (٣٦٧هـ) تحقيق: علي فودة، ط الثانية ١٩٩٣م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

* **الاقتراح في علم أصول النحو**، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ) تحقيق د، أحمد محمد قاسم، ط الأولى، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، القاهرة.

* **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (٤٤٤ - ٥٢١هـ) تحقيق: مصطفى السقا، ود. حامد عبدالمجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١-١٩٨٣م.

* **الأقليد شرح المفصل**، تأليف تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (٧٠٠هـ) تحقيق ودراسة: د. محمود أحمد علي أبو كتَه، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

* **كتاب الإقناع في القراءات السبع**، تأليف ابن الباذش، أبي جعفر أحمد بن علي ابن أحمد بن خلف الأنصاري (٤٩١ - ٥٤٠هـ) حققه د.عبدالمجيد قطامش، ط الأولى، ١٤٠٣هـ، دار الفكر بدمشق، من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

* **الإمالة في القراءات واللهجات العربية**، تأليف د، عبدالفتاح إسماعيل شلبي، ط الثانية ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، دار نهضة مصر، القاهرة.
* **الأمالي**، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، (٢٨٨ – ٣٥٦هـ) ط الثالثة ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م، مطبعة السعادة بمصر.
* **أمالي ابن الشجري**، أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي (٤٥٠ – ٥٤٢هـ) تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحيّ، ط الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
* **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (٥٦٨ – ٦٤٦هـ) حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تأليف أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥١٣ – ٥٧٧هـ) تعليق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط الرابعة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.
* **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تأليف الإمام أبي محمد عبدالله بن يوسف ابن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (٧٠٨ – ٧٦١هـ) علّق عليه محمد محيي الدين عبدالحميد، ط الخامسة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، دار الجيل، بيروت، لبنان.
* **الأيام والليالي والشهور**، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (١٢٤ – ٢٠٧هـ) تحقيق إبراهيم الأبياري، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٦م.
* **إيضاح شواهد الإيضاح**، تأليف أبي علي الحسن بن عبدالله القيسي (من علماء القرن السادس الهجري) دراسة وتحقيق: د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

* **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، لإسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي (١٣٣٩هـ) طبعته بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد عن طبعة إستانبول.
* **البحر المحيط**، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥هـ)، طبعته مطابع النصر بالرياض عن طبعة القاهرة سنة ١٣٢٩هـ، مطبعة السعادة.
* **بحوث ومقالات في اللغة**، د. رمضان عبدالتواب، ط الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، مطبعة المدني، القاهرة.
* **البديع في علم العربية**، للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات، مجد الدين بن الأثير (٥٤٤ - ٦٠٦هـ) الجزء الثاني، تحقيق د. صالح بن حسين العايد، ط الأولى، نشره مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٢١هـ.
* **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥١٣ - ٥٧٧هـ) حققه د. رمضان عبدالتواب، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م، القاهرة.
* **تاج العروس من جواهر القاموس**، تأليف محمد بن محمد بن محمد، مرتضى الزَّبيديّ (١١٤٥ - ١٢٠٥هـ) مصورة عن ط الأولى بمطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ.
* **التبصرة في القراءات السبع**، تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥ - ٤٣٧هـ) تحقيق د. محمد غوث الندوي، ط الثانية ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، الناشر الدار السلفية في بومباي، الهند.
* **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تأليف أبي البقاء العكبري

(٥٣٨ - ٦١٦هـ) تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

* **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (٦٥٤ - ٧٤٥هـ) تحقيق: د. حسن هنداوي، ط الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار القلم، دمشق.

* **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك**، محمد بن محمد بن عبدالله الطائي (٦٠٠ - ٦٧٢هـ) حققه: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

* **تصحيح الفصيح وشرحه**، لأبي محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه (٢٥٨ - ٣٤٧هـ) تحقيق د، محمد بدوي المختون، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

* **التصريح بمضمون التوضيح**، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (٨٣٨ - ٩٠٥هـ) دراسة وتحقيق د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

* **التصريف الملوكي**، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) حققه: محمد سعيد النعسان، ط الثانية ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

* **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) تحقيق د. عوض القوزي، ط الأولى.

* **التكملة**، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضديّ، تأليف أبي علي الحسن ابن أحمد بن عبدالغفار الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، نشر عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود بالرياض سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

* **كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**، تأليف أبي محمد عبدالله بن بري المصري (٤٩٩ - ٥٨٢هـ) تحقيق: مصطفى حجازي، ط الأولى ١٩٨٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
* **توجيه اللمع**، للعلامة أحمد بن الحسين بن الخبَّاز (٦٣٩هـ) وهو شرح كتاب اللمع لابن جني (٣٩٢هـ) دراسة وتحقيق د. فايز زكي محمد دياب، ط الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، دار السلام، القاهرة.
* **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لابن أم قاسم حسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) تحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان، ط الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
* **كتاب التيسير في القراءات السبع**، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (٣٧١ - ٤٤٤هـ) عُني بتصحيحه أتوبرتزل، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد عن طبعة إستانبول سنة ١٩٣٠م.
* **الجمل في النحو**، صنفه أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧ أو ٣٤٠هـ) حققه: د. علي توفيق الحمد، ط الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الأردن.
* **جمهرة الأمثال**، لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري (بعد ٣٩٥هـ) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، ط الأولى ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
* **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢٢٣ - ٣٢١هـ) حققه: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط الأولى، ١٩٨٧م، بيروت، لبنان.
* **حاشية الصبان** (١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.

* **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٢٨٨ – ٣٧٧هـ) تحقيق: بدر الدين قهوجي ورفيقيه، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.

* **كتاب حروف المدود والمقصور**، تأليف أبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (١٨٦ – ٢٤٤هـ) تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، دار العلوم، الرياض.

* **الحماسة**، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (٢٣١هـ) تحقيق د. عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

* **الحيوان**، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (١٥٠ – ٢٥٥هـ) تحقيق: عبدالسلام هارون، ط الثانية، عيسى البابي الحلبي.

* **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ – ١٠٩٣هـ) تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الكتاب العربي بالقاهرة.

* **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

* **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تأليف أبي العباس أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط الأولى، دار القلم بدمشق.

* **الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير** لأبي عمرو الداني (٣٧١ – ٤٤٤هـ) تأليف عبالواحد بن محمد بن أبي السَّداد المالقي (٧٠٥هـ) تحقيق ودراسة: أحمد عبدالله المقري ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، دار الفنون، جدة.

* **ديوان الأدب**، تأليف أبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (٣٥٠هـ) تحقيق د، أحمد مختار عمر، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، من مطبوعات مجمع اللغة العربية.
* **ديوان أوس بن حجر**، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر، ط الثالثة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
* **ديوان جرير**، شرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، ط الثالثة، دار المعارف بمصر.
* **ديوان الحطيئة**، برواية وشرح ابن السّكّيت (١٨٦ - ٢٤٦هـ) تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، مطبعة المدني بالقاهرة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
* **ديوان ذي الرمة**، شرح الإمام أبي نصر الباهلي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، حققه د. عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان ببيروت، ط الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
* **ديوان العجاج**، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه (١٢٢ - ٢١٦هـ) تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، حلب ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
* **ديوان الفرزدق**، دار بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
* **ديوان الهذليين**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
* **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٢٧١ - ٣٢٨هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الرشيد ببغداد ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
* **كتاب السبعة**، لابن مجاهد، أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي (٢٤٥ - ٣٢٤هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، ط الثانية، دار المعارف بمصر.
* **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) دراسة وتحقيق د.

حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

* **سفر السعادة وسفير الإفادة**، تأليف الإمام علم الدين بن أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (٥٥٨ - ٦٤٣هـ) تحقيق: محمد أحمد الدالي، دمشق ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
* **الشافية في علم التصريف**، تأليف جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر النحوي، المعروف بابن الحاجب (٥٧٠ - ٦٤٦هـ) دارسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، ط الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، بيروت، لبنان.
* **شذا العرف في فن الصرف**، تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاني (١٢٧٣ - ١٣٥١هـ) شرحه وفهرسه د. عبدالحميد هنداوي، ط الأولى، ١٤١٩/١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
* **كتاب شرح أبنية سيبويه**، تصنيف أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن الدَّهان النحوي (٤٩٤ - ٥٦٩هـ) تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، دار العلوم، الرياض.
* **شرح أشعار الهذليين**، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السُّكري (٢١٢ - ٢٧٥هـ) حققه: عبدالستار أحمد فراج، مطبعة المدني، القاهرة.
* **شرح ألفية ابن مالك** (٦٠٠ - ٦٧٢هـ) لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (٨٣٨ - نحو ٩٠٠هـ) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
* **شرح ألفية ابن معط** (٥٦٤ - ٦٢٨هـ) تأليف عبالعزيز بن جمعة بن القواس الموصلي (٦٢٨ - ٦٩٦هـ) تحقيق: د. علي موسى الشوملي، الناشر: مكتبة الخريجي بالرياض، ط الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
* **شرح التسهيل لابن مالك**، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي (٦٠٠ - ٦٧٢هـ) تحقيق د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، الطبعة

الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

* **شرح التصريف**، تأليف عمر بن ثابت الثمانيني (٤٤٢هـ) تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، مكتبة الرشد، الرياض.
* **شرح جمل الزجاجي**، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي (٦٠٩هـ) تحقيق ودراسة د. سلوى محمد عمر عرب، من مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١٩هـ.
* **شرح الحدود النحوية**، تأليف جمال الدين بن عبدالله بن أحمد الفاكهي (٨٩٩ - ٩٧٢هـ) دراسة وتحقيق د. صالح بن حسن العائد، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
* **شرح حماسة أبي تمام**، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (٤١٠ - ٤٧٦هـ) تحقيق د. علي المفضّل حمُّودان، من مطبوعات مركز جمعة الماجد ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، دار الفكر، بيروت ودمشق.
* **شرح ديوان الحماسة**، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (٤٢١هـ) نشره: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، ط الثانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
* **شرح ديوان الحماسة**، لأبي زكريا يحيى بن علي التبريزي (٤٢١ - ٥٠٢هـ) عالم الكتب ببيروت، طبعة مصورة عن طبعة بولاق سنة ١٢٩٠هـ.
* **شرح شافية ابن الحاجب** (٥٧٠ - ٦٤٦هـ)، للعلامة فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربُرْدى (٧٤٦هـ) مطبوع ضمن (مجموعة الشافية وشروحها) عالم الكتب، بيروت، طبعة مصورة عن طبعة إستانبول سنة ١٣١٠هـ).
* **شرح شافية ابن الحاجب** (٥٧٠ - ٦٤٦هـ) لرضي الدين محمد بن الحسن

الإستراباذي (٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن ورفيقيه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

* **شرح الفصيح**، لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ – ٥٣٨هـ) تحقيق ودراسة د. إبراهيم بن عبدالله الغامدي، من مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١٧هـ.

* **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٢٧١ – ٣٢٨هـ) تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، ط الرابعة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

* **شرح كافية ابن الحاجب** (٥٧٠ – ٦٤٦هـ) تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (٦٨٦هـ) تحقيق د. حسن بن محمد الحفظي ود. يحيى بشير المصري، ط الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

* **شرح الكافية الشافية لابن مالك**، محمد بن عبدالله الطائي (٦٠٠ – ٦٧٢هـ) حققه د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، من مطبوعات مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

* **شرح لامية الأفعال لابن مالك**، تصنيف ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك (٦٨٦هـ) تحقيق: محمد أديب جمران، ط الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، دار قتيبة، بيروت.

* **شرح اللمع**، صنفه ابن برهان العكبري، أبو القاسم عبدالواحد بن علي الأسدي (٤٥٦هـ) حققه د. فائز فارس، ط الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

* **شرح اللمع**، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (٥٤٣هـ) حققه ودرسه د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، ط الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، من

مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

* **شرح اللمع في النحو**، تأليف القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ط الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
* **شرح المفصل لابن يعيش**، يعيش بن علي بن يعيش (٥٥٦ - ٦٤٣هـ) الناشر: عالم الكتب ببيروت ومكتبة المتنبي بالقاهرة، طبعة مصورة عن طبعة محمد منير سنة ١٩٢٨م.
* **شرح المفضليات**، لأبي محمد القاسم بن محمد الأنباري (٣٠٤ أو ٣٠٥هـ) أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد عن طبعة بيروت ١٩٢٠م بمطبعة الآباء اليسوعيين.
* **شرح المفضليات**، لأبي زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي (٤٢١ - ٥٠٢هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة.
* **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، لأبي علي الشلوبين (٥٦٢ - ٦٤٥هـ) تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، ط الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، مكتبة الرشد، الرياض.
* **شرح الملوكي في التصريف**، صنعة يعيش بن علي بن يعيش (٥٥٦ - ٦٤٣هـ) تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط الأولى ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، حلب.
* **الشعر والشعراء**، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطابع دار المعارف بمصر، ط الثانية ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
* **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري (بعد ٣٩٦هـ) تحقق: أحمد عبدالغفور عطار، ط الثانية، بيروت، دار العلم للملايين ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
* **صفة جزيرة العرب**، تأليف الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني (٢٨٠ -

بعد ٣٤٤هـ) تحقيق: محمد بن علي الأكوع ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، من منشورات دار اليمامة بالرياض.

* **كتاب الصناعتين**، الكتابة والشعر، تصنيف أبي هلال الحسن بن عبدالله ابن سهل العسكري (بعد ٣٩٥هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* **ضرائر الشعر**، لابن عصفور، أبي الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي (٥٩٧ - ٦٦٩هـ) تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط الأولى، ١٩٨٠م، دار الأندلس ببيروت.
* **طبقات الشعراء**، لعبدالله بن المعتز (٢٤٧ - ٢٩٦هـ) تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر، ط الرابعة.
* **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، تأليف الحسن بن محمد بن الحسن الصّغاني (٥٧٧ - ٦٥٠هـ).

أ - الجزء الأول تحقيق فير محمد حسن، ط الأولى ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م من مطبوعات المجمع العلمي العراقي.

ب - حرف الفاء، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد ببغداد ١٩٨١م.

* **علل النحو**، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الورّاق (٣٨١هـ) تحقيق ودراسة د. محمد جاسم الدرويش، ط الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، مكتبة الرشد، الرياض.
* **غريب الحديث**، للإمام أبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي البستي (٣١٩ - ٣٨٨هـ) تحقيق: عبدالكريم العزباوي، من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٠٢ - ١٤٠٣هـ/١٩٨٢ - ١٩٨٣م.
* **الغريب المصنف**، لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم الهرويّ (١٥٧ - ٢٢٤هـ) نشره

مكتبة الباز سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

* **الفائق في غريب الحديث**، لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري، (٤٦٧ – ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار الفكر، ط الثالثة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
* **الفاخر**، لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (٢٩١هـ) تحقيق: عبدالعليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.
* **الفتوحات الإلهيَّة بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، تأليف سليمان ابن عمر العجيلي الشافعي، الشهير بالجمل (١٢٠٤هـ)، القاهرة، ١٣٧٧هـ.
* **الفصول في العربية**، صنعة سيعد بن المبارك بن الدهان النحويّ، تحقيق: فائز فارس، ط الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
* **فقه اللغات السامية**، تأليف المستشرق الألماني كارل بروكلمان، ترجمه عن الألمانية د. رمضان عبدالتواب، من مطبوعات جامعة الرياض ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
* **فوات الوفيات والذيل عليها**، تأليف محمد بن شاكر الكتبي (٧٦٤هـ) تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٧٣م.
* **في أصول النحو**، سعيد الأفغاني، ط الثالثة ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م، مطبعة جامعة دمشق.
* **القاموس المحيط**، تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٧٢٩ – ٨١٧هـ) مؤسسة الحلبي، القاهرة.
* **الكامل**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢١٠ – ٢٨٥هـ) حققه: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* **الكتاب**، لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، ط الأولى،

المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣١٦ – ١٣١٧هـ.

* **الكتاب الموضَح في وجوه القراءات السبع وعللها**، تأليف نصر بن علي بن محمد الشيرازي، ابن أبي مريم (بعد ٥٦٥هـ) تحيق ودراسة د. عمر حمدان الكبيسي، ط الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
* **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لمؤلفه أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥ – ٤٣٧هـ) تحقيق د. محيي الدين رمضان، دمشق ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
* **لامية الأفعال**، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي (٦٠٠ – ٦٧٢هـ) مطبوع في ذيل شرح لامية الأفعال لابن الناظم.
* **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (٥٣٨ – ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات ود. عبدالإله نبهان، ط الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.
* **لسان العرب**، لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (٦٣٠ – ٧١١هـ) طبعة مصورة عن طبعة بولاق.
* لغة هذيل= من لغات العرب.
* **لمع الأدلة**، تأليف أبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (٥١٣ – ٥٧٧هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية بدمشق ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، مطبوع مع "الإغراب في جدل الإعراب".
* **اللمع في العربية**، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) تحقيق د، حسين محمد محمد شرف، ط الأولى ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
* **ليس في كلام العرب**، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (٣٧٠هـ)

تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار مصر للطباعة.

* **ما ينصرف وما لا ينصرف**، لأبي إسحاق الزجاج (٢٣٠ - ٣١١هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

* **المتبع في شرح اللمع**، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (٥٣٨ - ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبدالحميد حمد الزوي، ط الأولى، ١٩٩٤م، من منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا.

* **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (١١٠ - ٢١٠هـ) حققه د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بمصر.

* **مجالس ثعلب**، أبي العباس أحمد بن يحيى (٢٠٠ - ٢٩١هـ) شرح وتحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط الثانية، دار المعارف بمصر.

* **مجالس العلماء**، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧ أو ٣٤٠هـ) تحقيق: عبدالسلام هارون، ط الثانية، نشره مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

* **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

* **مجمل اللغة**، لأحمد بن فارس اللغوي (٣٢٩ - ٣٩٥هـ) تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

* **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف ورفيقيه، القاهرة، ١٣٨٦هـ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

* **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، للقاضي أبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (٤٨٠ - ٥٤٢هـ) تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد،

دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

* **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، تأليف علي بن إسماعيل بن سيده (٣٩٨ – ٤٥٨هـ) ط الأولى، ينشره معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

* **المخصص**، لابن سيده، علي بن إسماعيل (٣٩٨ – ٤٥٨هـ)، دار الفكر ببيروت، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق.

* **المذكر والمؤنث** لابن التستري الكاتب أبي الحسين سعيد بن إبراهيم (٣٦١هـ) حققه د. أحمد عبدالمجيد هريدي، نشره مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

* **المذكر والمؤنث**، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق د. طارق نجم عبدالله، ط الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، دار البيان العربي بجدة.

* **المذكر والمؤنث**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٢٧١ – ٣٢٨هـ):

أ – تحقيق: د. طارق الجنابي، ط الأولى، مطبعة العاني ببغداد ١٩٧٨م.

ب – تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م (الجزء الأول).

* **المذكر والمؤنث**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ – ٢٨٥هـ) تحقيق د. رمضان عبدالتواب، ود. صلاح الدين الهادي، ط الثانية ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، مطبعة المدني، نشره مكتبة الخانجي بمصر.

* **المذكر والمؤنث**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (١٤٤ – ٢٠٧هـ) حققه د. رمضان عبدالتواب، الناشر مكتبة دار التراث ١٩٧٥م.

* **المسائل الحلبيات**، صنعة أبي علي الفارسي (٢٨٨ – ٣٧٧هـ) تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت، ط الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

* **المسائل العسكرية**، لأبي علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، ط الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، مطبعة المدني بمصر.
* **المسائل العضديات**، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني ببغداد، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية.
* **المساعد على تسهيل الفوائد**، للإمام بهاء الدين بن عقيل (٦٩٨ - ٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة.
* **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** للرافعي (٥٥٧ - ٦٢٣هـ) تأليف أحمد بن محمد بن علي الفيومي (في حدود ٧٧٠هـ) تحقيق د. عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف بمصر.
* **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (١٤٤ - ٢٠٧هـ):
أ - مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م، ط الأولى، الجزء الأول.
ب - تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، الجزء الثاني.
جـ - تحقيق د. عبدالفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م، الجزء الثالث.
* **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: د. عبدالجليل شلبي، عالم الكتب ببيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

* **معجم البلدان**، لياقوت الحموي (٥٧٤ - ٦٢٦هـ) دار صادر، دار بيروت، لبنان.

* **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، تأليف أبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري (٤٣٢ - ٤٨٧هـ) حققه: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.

* **المعجم الوسيط**، أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط الثانية، مطابع دار المعارف بمصر ١٣٩٢ - ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٢ - ١٩٧٣م.

* **المغني في تصريف الأفعال**، تأليف د. محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، ١٩٨٨م.

* **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (٧٠٨ - ٧٦١هـ) حققه د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بدمشق، ط الأولى ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

* **كتاب المفتاح في الصرف**، صنفه عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ) حققه د. علي توفيق الحمد. ط الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة.

* **مفردات ألفاظ القرآن**، للراغب أبي القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني (٥٠٣هـ) تحقيق: نديم مرعشلي، دار الكتاب العربي، مطبعة التقدم ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

* **المفصل في صنعة الإعراب**، لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨هـ)، ط الثانية، دار الجيل ببيروت، لبنان، طبعة مصورة عن طبعة سنة ١٣٢٣هـ بعنوان "المفصل في علم العربية".

* **المفضليات**، للمفضل بن محمد الضبي (١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط الرابعة، دار المعارف بمصر.

* **مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس اللغوي (٣٢٩ – ٣٩٥هـ) تحقيق: عبدالسلام هارون، ط الثانية ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، مطبعة الحلبي، مصر.
* **المقتضب**، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ – ٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
* **المقرب**، لابن عصفور الأشبيلي، أبي الحسن علي بن مؤمن (٥٩٧ – ٦٦٩هـ) تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني ببغداد. ط الأولى ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
* المقصور والممدود لابن السكيت = كتاب حروف المقصور والممدود.
* **المقصور والممدود**. تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (١٤٤ – ٢٠٧هـ) حققه: ماجد الذهبي، ط الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة ببيروت.
* **الممتع في التصريف**، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (٥٩٧ – ٦٦٩هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط الثانية، دار القلم بحلب ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، مطبعة الشرق.
* **الممدود والمقصور**، لأبي الطيب محمد بن أحمد بن إسحاق الوشاء (٣٢٥هـ) حققه د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٧٩م.
* **المنتخب من غريب كلام العرب**، لأبي الحسين علي بن الحسن الهنائي، المعروف بكُرَاع النمل (٣١٠هـ) تحقيق: د/ محمد بن أحمد العُمَريّ، من مطبوعات جامعة أم القرى، ط الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
* **المنجَّد في اللغة**، تأليف أبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي، كراع النمل (٣١٠هـ) تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ود. ضاحي عبدالباقي، ط الثانية ١٩٨٨م، عالم الكتب، بيروت.

* **المصنف**، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) وهو شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني (٢٤٩هـ) تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط الأولى ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م، مطبعة الحلبي بمصر.
* **من لغات العرب لغة هذيل**، د. عبدالجواد الطيّب، مُغْفَل من جميع معلومات الطباعة والنشر.
* الموضح في وجوه القراءات السبع = الكتاب الموضح.
* **نزهة الطرف في علم الصرف**، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (٥١٨هـ) تحقيق: د. السيد محمد عبدالمقصود درويش، ط الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، القاهرة.
* **النشر في القراءات العشر**، تأليف الحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن علي الجزري الدمشقي (٧٥١ - ٨٣٣هـ) أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان.
* **هدية العارفين** (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) للبغدادي، إسماعيل بن محمد أمين باشا (١٣٣٩هـ) طبعته بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد عن طبعة إستانبول.
* **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ) تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
* **الوجيز في علم التصريف**، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥١٣ - ٥٧٧هـ) تحقيق: د. علي حسن البَّواب، ط الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، دار العلوم، الرياض.